|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-18)** **دبي، 29 أكتوبر - 16 نوفمبر 2018** |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | **الإضافة 2للوثيقة 48-A** |
|  | **9 أكتوبر 2018** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |
| الدول الأعضاء في المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT) |
| مقترحات أوروبية مشتركة بشأن أعمال المؤتمر |
|  |
|  |

| رقم المقترح | المسألة |
| --- | --- |
| [ECP 11](#ECP11) | مراجعة القرار 131: قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لبناء مجتمع معلومات جامع وشامل للجميع |
| [ECP 12](#ECP12) | مراجعة القرار 198: تمكين الشباب من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |
| [ECP 13](#ECP13) | مراجعة القرار 179: دور الاتحاد الدولي للاتصالات في حماية الأطفال على الخط |
| [ECP 14](#ECP14) | عدم إجراء أي تغيير في القرار 36: الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة المساعدات الإنسانية |
| [ECP 15](#ECP15) | استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث - مراجعة القرار 136 وإلغاء القرار 202 |
| [ECP 16](#ECP16) | مشروع قرار جديد [EUR-1]: تقوية نواتج الاتحاد الدولي للاتصالات |
| [ECP 17](#ECP17) | عدم إجراء أي تغيير في القرار 169: السماح للهيئات الأكاديمية بالمشاركة في أعمال الاتحاد |
| [ECP 18](#ECP18) | عدم إجراء أي تغيير في القرارات 41 و152 و91 التي تتناول التخطيط المالي والميزنة |
| [ECP 19](#ECP19) | مراجعة القرار 94: مراجعة حسابات الاتحاد |
| [ECP 20](#ECP20) | مراجعة القرار 154: استعمال اللغات الرسمية الست في الاتحاد على قدم المساواة |
| [ECP 21](#ECP21) | عدم إجراء أي تغيير في القرار 192: مشاركة الاتحاد في مذكرات تفاهم ذات تبعات مالية و/أو استراتيجية |
| [ECP 22](#ECP22) | إلغاء القرار 187: استعراض المنهجيات الحالية وبلورة رؤية مستقبلية بشأن مشاركة أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية في أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات |
| [ECP 23](#ECP23) | مراجعة القرار 146: بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية |
| [ECP 24](#ECP24) | مراجعة القرار 189: مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ومنعها |
| [ECP 25](#ECP25) | نشر شبكات الجيل التالي والتوصيلية بشبكات النطاق العريض في البلدان النامية - مراجعة للقرار 137 وإلغاء القرار 203 |
| [ECP 26](#ECP26) | مراجعة القرار 191: استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الاتحاد الثلاثة |
| [ECP 27](#ECP27) | مشروع قرار جديد [EUR-2]: الذكاء الاصطناعي من أجل توفير الدعم للاتصالات/تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 |
| [ECP 28](#ECP28) | مشروع قرار جديد [EUR-3]: الفرصة التحويلية للخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT) لدعم نظام إيكولوجي عصري مستدام للاتصالات |
| [ECP 29](#ECP29) | عدم إجراء أي تغيير على القرار 7: إجراء تعريف الإقليم بغرض الدعوة إلى مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية |
| [ECP 30](#ECP30) | عدم إجراء أي تغيير على القرار 119: أساليب زيادة كفاءة لجنة لوائح الراديو وفعاليتها |
| [ECP 31](#ECP31) | مراجعة للقرار 165: المواعيد النهائية لتقديم المقترحات وإجراءات تسجيل المشاركين في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته |
| [ECP 32](#ECP32) | مراجعة للمقرر 5: إيرادات الاتحاد ونفقاته للفترة 2023-2020 |
| [ECP 33](#ECP33) | مراجعة للمقرر 11: تشكيل أفرقة العمل التابعة للمجلس وإدارتها |
| [ECP 34](#ECP34) | مراجعة للقرار 11 بشأن أحداث تليكوم الاتحاد الدولي للاتصالات |
| [ECP 35](#ECP35) | مراجعة للملحق 1 بالقرار 71: الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020 |
| [ECP 36](#ECP36) | مشروع قرار جديد [EUR-4]: تعيين رؤساء لجان الدراسات والأفرقة الاستشارية ولجان التنسيق المعنية بالمفردات التابعة للقطاعات ونوابهم، والحد الأقصى لمدة ولايتهمإلغاء القرار 166: عدد نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات |
| [ECP 37](#ECP37) | مراجعة للقرار 48: إدارة الموارد البشرية وتنميتها |

# ECP 11: مراجعة لقرار 131: قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لبناء مجتمع معلومات جامع وشامل للجميع

إن الهدفين الرئيسيين للمراجعة المقترحة هما:

• إدراج إحالات إلى قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة A/70/125 "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)" وA/70/1 "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

• تبسيط القرار وتحديثه على إثر اعتماد إعلان وخطة عمل بوينس آيرس والقرار 8 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات.

MOD EUR/48A2/1

القـرار 131 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لبناء مجتمع معلومات
جامع وشامل للجميع

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يعـي

 *أ )* الطبيعة الشاملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات كمكون استراتيجي في تحقيق جميع الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*ب)* أن الحاجة ما زالت مستمرة للدعوة إلى تعزيز المعارف وتنمية المهارات لدى جميع الناس، لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتحسين مستوى المعيشة لجميع سكان العالم؛

*ج)* أن كل دولة عضو تسعى إلى وضع سياسات وأطر تنظيمية خاصة بها بالاستناد إلى البيانات الإحصائية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تقلص، بأكبر قدر من الفعالية، الفجوة الرقمية التي تفصل بين من يملكون النفاذ إلى الاتصالات والمعلومات ومن لا يملكونه؛

*د )* الحاجة إلى جمع ونشر المعلومات والإحصاءات اللازمة لمتابعة ومراقبة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 للأمم المتحدة،

وإذ يعترف

 *أ )* بأن الفقرة 70 من الوثيقة الختامية للاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (القرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة) دعا إلى المزيد من البيانات الكمية لدعم صنع القرار القائم على الأدلة، وكذلك إلى إدراج إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الوطنية لإعداد الإحصاءات وفي برامج العمل الإحصائية الإقليمية؛

*ب)* بأن نتائج الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أدت إلى الاتفاق على تحديد مجموعة من المؤشرات الأساسية وإطار منهجي لإصدار بيانات يمكن مقارنتها على الصعيد الدولي لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على النحو المنشود في الفقرة 115 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* القرار 8 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) وكذلك خطة عمل بوينس آيرس بشأن جمع ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* دور الاتحاد الدولي للاتصالات ومسؤوليته بالنسبة إلى هذا الموضوع طبقاً لبرنامج عمل تونس، ولا سيما الفقرات من 112 إلى 120؛

*ج )* الهدف 9 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشأن إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار، وكذلك الهدف 5 من نفس الخطة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

*د )* أن بلداناً عديدة قامت، لتعجيل تأمين نفاذ السكان إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمواصلة تطبيق سياسات عامة للشمول الرقمي، بما في ذلك التوصيلية المجتمعية للمجتمعات المحلية الفقيرة في مرافق الاتصالات؛

*ه )* أن على قطاع تنمية الاتصالات في الات‍حاد أن يستمر في العمل، من أجل توفير المعلومات اللازمة لصانعي السياسات في كل بلد، على جمع مختلف إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تعبر بشكل ما عن درجة تقدم خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها في مختلف مناطق العالم، وعلى نشرها دورياً،

وإذ يلاحظ

 *أ )* أن خطة عمل جنيف التي اعتمدتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات تحدد المؤشرات والنقاط المرجعية الملائمة، بما في ذلك مؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، كعناصر لمتابعة تلك الخطة وتقييمها؛

*ﺏ)* أن القرار 8 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بأن يتخذ إجراءات من بينها وضع وجمع مؤشرات التوصيلية المجتمعية وأن يشارك في تطوير المؤشرات الأساسية لقياس جهود بناء مجتمع المعلومات وأن يوضح من خلال ذلك مدى الفجوة الرقمية والجهود التي تبذلها البلدان النامية لسدها؛

*ج)* أن مصفوفة التقابل بين خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة تمكّن من ربط خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات بأهداف التنمية المستدامة (SDG)،

يقـرر

1 أنه ينبغي للات‍حاد، بصفته وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أن يقود مهام جمع المعلومات والبيانات الإحصائية عن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وجمع البيانات من أجل تقييم اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وجمع البيانات المفصلة بحسب الجنسين من أجل قياس أثر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تقليص الفجوة الرقمية؛ وأنه ينبغي تركيز اهتمام خاص على الأدوات اللازمة لمراقبة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2 أنه ينبغي للات‍حاد أن يعزز من تنسيقه مع المنظمات الدولية الأخرى المشاركة في جمع البيانات عن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وأن يضع، من خلال الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، مجموعة من المؤشرات الموحّدة لتحسين توفر ونوعية البيانات والمؤشرات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يدعم إعداد استراتيجيات وسياسات عامة وطنية وإقليمية ودولية،

يكلف الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات

1 باتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الات‍حاد من الاضطلاع بالمهام المبيّنة في فقرتَي "*يقرر*"1 و2 أعلاه؛

2 بضمان أن المشروعات، على الرغم من اختلاف أهدافها ونطاقها، تأخذ في الاعتبار البيانات، والمؤشرات، والأرقام القياسية الخاصة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند إجراء تحليل مقارِن لها وقياس نتائجها؛

3 بمواصلة تشجيع اعتماد الإحصاءات التي يعدها الات‍حاد فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستند بشكل أساسي إلى البيانات الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء وأن ينشر هذه الإحصاءات بصفة دورية؛

4 بتعزيز الأنشطة المطلوبة لتحديد واعتماد مؤشرات جديدة بغرض قياس الأثر الحقيقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية البلدان؛

5 بتعزيز الجهود الرامية إلى استخدام البيانات الضخمة والإنترنت كمصدر للبيانات؛

6 بمواصلة عقد الندوة العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واجتماعات الخبراء بشكل دوري، وذلك بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وأعضاء القطاعات، والخبراء المعنيين بمؤشرات وإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرهم من المعنيين بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات؛

7 بتقديم الدعم اللازم لتنفيذ القرار 8 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) والتأكيد على أهمية تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالنسبة إلى هذه المؤشرات، والاستمرار في تجنب ازدواج العمل الإحصائي في هذا المجال؛

8 بمواصلة التعاون، مع الهيئات الدولية ذات الصلة، وخاصة الأطراف في الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، المهتمة بجمع ونشر المعلومات والإحصاءات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

9 بأن يعمل على تكييف عملية جمع البيانات والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إظهار التغير في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، ودعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذه العملية؛

10 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة في إرسال إحصاءاتها الوطنية بشأن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها والتوصيلية المجتمعية إلى قطاع تنمية الاتصالات في الات‍حاد؛

2 إلى المشاركة بنشاط في هذا المسعى بتقديم الإحصاءات والمعلومات المطلوبة، بما في ذلك إحصاءات مصنّفة بحسب نوع الجنس، حسب الاقتضاء، وبالانخراط بنشاط في مناقشات بشأن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنهجيات جمع البيانات؛

3 إلى إنشاء آليات مؤسسية لتعزيز وتنسيق جمع ونشر المعلومات والإحصاءات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف مراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDG) على الصعيد الوطني.

**الأسباب:** تبسيط القرار 131 وتحديثه مع مراعاة التوجيهات الواردة في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة A/70/1 وA/70/125 وإعلان بوينس آيرس والقرار 8 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 12: مراجعة القرار 198: تمكين الشباب من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

اعتُمد القرار 198 في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 (PP-14) في بوسان. وتكمن الغاية من التعديلات المقترحة في تسليط الضوء على أثر إيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشباب، وفي تحديث البيانات العالمية المتعلقة بالشباب والمعلومات بشأن الخلفية القانونية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعتمد في عام 2015). وفضلاً عن ذلك، أضيفت إحالات إلى الحملات التثقيفية كمثال على الممارسة الجيدة في بناء المؤهلات الرقمية لدى الشباب. وأجري أيضاً بعض التغييرات الصياغية الطفيفة.

MOD EUR/48A2/2

القرار 198 (المراجَع في دبي، 2018)

تمكين الشباب من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

 *أ )* أن الشباب دون عمر الخامسة والعشرين يمثلون 42 في المائة من عدد سكان العالم في بداية 2017 ويشكلون أكثر السكان نشاطاً من حيث استعمال الإنترنت؛

*ب)* أن الشباب في كثير من البلدان المتقدمة والنامية[[1]](#footnote-2)1 يواجهون الفقر والبطالة بنسب متفاوتة؛

*ج)* أن للشباب حقهم في تحقيق الشمول الاقتصادي والاجتماعي والرقمي الكامل؛

*د )* أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) أداة يمكن للشباب من خلالها أن يساهموا في تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية ويشاركوا فيها وينهضوا بها بشكل جوهري؛

*ﻫ )* أن الشباب قد نشأوا على التكنولوجيا الرقمية، وهم أفضل مشجعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*و )* أن أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تسهل الفرص الوظيفية للشباب،

وإذ يذكّر

 أ ) *بأن تكنولوجيا* المعلومات والاتصالات تمثل واحداً من مجالات الأولوية الخمسة عشر المحددة في إطار برنامج العمل العالمي للشباب الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال القرار 62/126؛

*ب)* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

*ﺝ)* بالقرار 169 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن السماح للهيئات الأكاديمية والجامعات ومؤسسات البحوث المرتبطة بها بالمشاركة في أعمال قطاعات الات‍حاد الثلاثة؛

*ﺩ )* بالقرار 76 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الشباب من الجنسين من أجل تمكينهم اجتماعياً واقتصادياً؛

*ﻫ )* أن التزام تونس الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها لعام 2005 يؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء بتمكين الشباب باعتبارهم من أهم المساهمين في بناء مجتمع المعلومات الشامل لكي يشارك الشباب بنشاط في برامج التنمية المبتكرة التي تقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى توسيع الفرص أمامهم للاندماج في عمليات الاستراتيجيات الإلكترونية،

وإذ يقر

 *أ )* بالمسابقة السنوية لكتابة المقالات الأكاديمية "كاليدوسكوب" التي ينظمها قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU‑T)، التي تستهدف العلماء والباحثين والمهندسين من الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* بتنسيق الات‍حاد للحدث السنوي "يوم الفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الذي يشجع المرأة الشابة على السعي للحصول على وظائف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﺝ)* بالتقدم الذي أحرزه الات‍حاد، لا سيما جهود مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، من أجل وضع وتنفيذ مشاريع وأنشطة تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب؛

*ﺩ )* بالعمل الجوهري لمكتب تنمية الاتصالات بشأن الشمول الرقمي المتعلق بالشباب، بما في ذلك البحث والتحليل، وخاصة ما يقوم به مكتب تنمية الاتصالات من رصد إحصائي وإعداد تقارير بشأن البيانات المصنفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للفئة العمرية؛

*ﻫ )* بدعم الات‍حاد الدولي للاتصالات لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب، وانخراط الات‍حاد النشط في شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة ومساهمته في الخطة العامة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب؛

*ﻭ )* بمبادرة القادة الشباب المعنيين بسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أُطلقت خلال مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 في بوسان والتي توفر للمهنيين من الشباب الفرصة للمشاركة من خلال الوفود الوطنية، في أحداث الات‍حاد ومؤتمراته،

يقـرر

1 أن يواصل الات‍حاد الدولي للاتصالات الانخراط مع جماهير الشباب في التوعية، من خلال الاتصالات وبناء القدرات والبحث، من منظور الشمول الرقمي؛

2 أن يعمد الات‍حاد إلى تشجيع الابتكار وريادة الأعمال وتطوير المهارات، من أجل توفير أدوات للتمكين الذاتي للشباب ومشاركتهم المرضية في الاقتصاد الرقمي وجميع جوانب المجتمع؛

3 أن يعمد الات‍حاد إلى تشجيع الشراكات مع الهيئات الأكاديمية من أجل تنمية الشباب؛

4 إعطاء أولوية عالية لإدماج المهنيين من الشباب ضمن الموارد البشرية للات‍حاد وعملياته؛

5 مواصلة العمل الجاري في الات‍حاد، خاصة في مكتب تنمية الاتصالات، للمساعدة في تمكين الشباب من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتعزيز السياسات التي تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب، لا سيما في البلدان النامية؛

6 إدماج منظور الشباب في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطة المالية للفترة 2023-2020 علاوةً على الخطط التشغيلية للقطاعات والأمانة العامة؛

7 الحاجة إلى أن يقوم الات‍حاد بدراسة وتحليل آثار الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشباب وزيادة فهمها؛

8 أن تدخل جميع الأنشطة المقصودة في هذا القرار في إطار الموارد المالية القائمة للات‍حاد؛

9 ضرورة تحديد المجموعات العمرية للشباب على أساس كل حالة على حدة حسب طبيعة أنشطة الات‍حاد،

يكلف م‍جلس الات‍حاد

1 بالبناء على المبادرات التي نفذت على مدى السنوات الأربع الماضية والإسراع بتمكين الشباب في الات‍حاد ككل، وذلك في حدود الموارد الحالية بالميزانية، ضماناً لبناء القدرات وتشجيع الشباب؛

2 بالنظر في إشراك الشباب في احتفالات اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات وفقاً للقرار 68 (ال‍مراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين وإطلاق جائزة تقدير خاصة للشباب ذوي الإسهامات البارزة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يكلف الأمين العام

1 بأن يواصل العمل على ضمان إدراج منظور الشباب في برامج العمل ونُهج الإدارة وأنشطة تنمية الموارد البشرية في الات‍حاد وأن يقدم تقريراً سنوياً مكتوباً إلى ال‍م‍جلس بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

2 بأن يقدم تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل بشأن ما تحقق من نتائج وتقدم في إدخال منظور الشباب في أعمال الات‍حاد وفي تنفيذ هذا القرار؛

3 بإحاطة الأمين العام للأمم المتحدة علماً بهذا القرار في محاولة لزيادة التنسيق والتعاون في مجال السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية التي تربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتشجيع وتمكين الشباب؛

4 بضمان التنسيق بين أنشطة الات‍حاد الدولي للاتصالات لتجنب الازدواجية والتداخل بين قطاعات الات‍حاد الثلاثة، حيثما أمكن؛

5 بتعزيز دور الهيئات الأكاديمية ضمن هياكل الات‍حاد وزيادة قيمة عمل الهيئات الأكاديمية والشباب مع الات‍حاد،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بمواصلة عمل مكتب تنمية الاتصالات في النهوض باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشباب؛

2 بالمحافظة على الرصد المنتظم وإعداد التقارير والبحث بشأن إقبال الشباب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالهم لها، بما في ذلك توفير البيانات المصنفة وفقاً للفئة العمرية والمعلومات بشأن الجوانب السلوكية التي قد تكون ضارة أو خطيرة،

يكلف مديري المكاتب الثلاثة

بمواصلة استكشاف الطرائق والسبل لمشاركة المهنيين الشباب في أعمال المكاتب،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى تقديم الدعم والمشاركة الفعّالة في عمل الات‍حاد المتعلق بتعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب؛

2 إلى تعزيز أحدث وسائل تدريب الشباب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك بناء المؤهلات الرقمية بين الشباب عن طريق الحملات التثقيفية؛

3 إلى تشجيع التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في سبيل توفير التدريب المتخصص للمبتكرين من الشباب؛

4 إلى مواصلة تطوير الأدوات والمبادئ التوجيهية لإعداد البرامج في مجال تشجيع الشباب من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

5 إلى التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة صاحبة الخبرة في مجال التمكين الاقتصادي للشباب في المشاريع والبرامج،

يشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 على استعراض ومراجعة سياساتها وممارساتها، حسب الاقتضاء، لضمان التعيين والاستخدام والتدريب والترقية للشباب من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2 على الترويج للفرص المهنية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يشمل إدارات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيئات الحكومية والتنظيمية والمنظمات الحكومية الدولية وفي القطاع الخاص؛

3 على جذب المزيد من الشباب نحو دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)؛

4 على تشجيع الشباب على الاستفادة من الفرص السانحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمضي قدماً في تطورهم وتعزيز مساهماتهم الممكنة في التنمية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى تبادل أفضل الممارسات بشأن النُهج الوطنية التي تستهدف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشباب؛

2 إلى وضع استراتيجيات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتطوير التعليمي والاجتماعي والاقتصادي للشباب؛

3 إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الشباب وإشراكهم في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

4 إلى دعم أنشطة الات‍حاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشباب؛

5 إلى النظر في اعتماد برنامج خاص بالمندوبين الشباب من أجل ضم مندوبين شباب إلى الوفود الرسمية للبلدان في المؤتمرات الرئيسية للات‍حاد، مع مراعاة التوازن بين الجنسين، من أجل إذكاء الوعي والمعرفة وإثارة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوساط الشباب،

يدعو الهيئات الأكاديمية

1 إلى مواصلة توفير الهياكل الضرورية للانخراط الفعال مع الشباب من خلال النفاذ إلى المعلومات والمنح والقروض وتقدير المشاركة في أنشطة الات‍حاد؛

2 إلى دعم شبكات الشباب حيث يمكنها أن تكون مراكز مجتمعية ومراكز ابتكار للإسهام في العمليات الفكرية للات‍حاد الدولي للاتصالات؛

3 إشراك المحاضرين والباحثين من الشباب إضافة إلى الطلاب في أنشطة الات‍حاد ذات الصلة وتمكين مشاركتهم الفعالة فيها، بما في ذلك من خلال بناء القدرات.

**الأسباب:** وتكمن الغاية من التعديلات المقترحة في تسليط الضوء على أثر إيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشباب وفي تحديث البيانات العالمية المتعلقة بالشباب والمعلومات بشأن الخلفية القانونية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعتمد في عام 2015). وفضلاً عن ذلك، أضيفت إحالات إلى الحملات التثقيفية كمثال على الممارسة الجيدة في بناء المؤهلات الرقمية لدى الشباب. وأجري أيضاً بعض التغييرات الصياغية.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 13: مراجعة القرار 179: دور الاتحاد الدولي للاتصالات في حماية الأطفال على الخط

يحدّث هذا المقترح القرار 179 بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في حماية الأطفال على الخط.

ويتضمن مقترحات تهدف إلى:

• دعم القيام بمزيد من العمل في الاتحاد بشأن حماية الأطفال على الخط، بما في ذلك مواصلة عمل فريق العمل التابع للمجلس المعني بحماية الأطفال على الخط (CWG-COP)،

• دعوة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى استعمال توصية قطاع تقييس الاتصالات E.1100 ذات الصلة.

• تعزيز الأنشطة التي تقوم بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية ومنظمات الصناعة التي تدعم تبادل أفضل الممارسات وتساهم في المشاورات بشأن قضايا حماية الأطفال على الخط.

MOD EUR/48A2/3

القـرار 179 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

دور الات‍حاد الدولي للاتصالات في حماية الأطفال على الخط

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يأخذ بعين الاعتبار

 *أ )* القرار 67 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن دور قطاع تنمية الاتصالات للات‍حاد الدولي للاتصالات (ITU-D) في حماية الأطفال على الخط؛

*ب)* القرار 45 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن آليات تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني، بما في ذلك مواجهة ومكافحة الرسائل الاقتحامية؛

*ج )* أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراها A/70/1 "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، ولا سيما الأهداف 1 و3 و4 و5 و9 و10 و16 التي تغطي قضايا متنوعة تتعلق بحماية الأطفال على الخط.

وإذ يضع في اعتباره

 *أ )* أن شبكة الإنترنت تؤدي دوراً بالغ الأهمية في مجال توفير التعليم للأطفال في العالم، وإثراء المناهج الدراسية وتساعد على تخطي الحواجز اللغوية وغيرها من الحواجز القائمة بين الأطفال في جميع البلدان؛

*ب)* أن شبكة الإنترنت أصبحت منبراً رئيسياً لأنواع كثيرة ومختلفة من الأنشطة التعليمية والثقافية والترفيهية للأطفال؛

*ج)* أن الأطفال من بين المستعملين الأكثر نشاطاً للإنترنت؛

*د )* أن الآباء وأولياء الأمور والمعلمين المسؤولين عن أنشطة الأطفال قد يحتاجون إلى إرشادات بشأن حماية الأطفال على الخط؛

*ﻫ )* أن مبادرات حماية الأطفال على الخط دأبت دوماً على النظر في تمكين الطفل على الخط وإيلاء الاعتبار الواجب لتحقيق التوازن على قدم المساواة بين حقوق الأطفال في الحماية من الأذى وبين حقوقهم المدنية والسياسية؛

*و )* أن ثمة حاجة ماسة ومطلباً عالمياً لحماية الأطفال من الاستغلال وتعرضهم للمخاطر والاحتيال عند استخدامهم للإنترنت أو عند استخدامهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ز )* تنامي تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتنوعها وانتشار النفاذ إليها على الصعيد العالمي، لا سيما الإنترنت، وتزايد استخدام هذه التكنولوجيات على نطاق واسع من جانب الأطفال دون رقابة أو توجيه؛

*ح)* أن من الضروري اتخاذ إجراءات استباقية لحماية الأطفال على الإنترنت على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي من أجل معالجة مسألة الأمن السيبراني فيما يتعلق بالأطفال؛

*ﻁ)* الحاجة إلى التعاون الدولي ومواصلة اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة من أجل النهوض بالمسؤولية الاجتماعية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل استخدام مختلف الأدوات المتاحة لبناء الثقة في استخدام شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها بما يحد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال؛

*ﻱ)* أن حماية الأطفال على الخط موضوع يخص الصالح العام على الصعيد الدولي وهو مدرج ضمن أولويات جدول أعمال المجتمع الدولي؛

*ﻙ)* أن مبادرة حماية الأطفال على الخط تضم شبكة تعاونية وطنية وإقليمية ودولية تعمل بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين من أجل النهوض بحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم توجيهات بشأن السلوك الآمن على الخط والأدوات العملية الملائمة،

وإذ يذكّر

 *أ )* باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)، وإعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989 واعتُرف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحماية الطفل وحماية الأطفال على الخط؛

*ب)* بأن الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل قد تعهدت في هذه الاتفاقية بأن تحمي الطفل من كل أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسي وبأن تتخذ، لهذا الغرض، جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع: ( أ ) حمل أو إكراه الطفل على مزاولة أي نشاط جنسي غير مشروع؛ (ب) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في البغاء أو غيره من الممارسات الجنسية غير المشروعة؛ (ج) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الإباحية (المادة 34)؛

*ج )* بأن على الدول الأطراف أن تتخذ، عملاً بالمادة 10 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل (نيويورك، 2000) بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، كل الخطوات اللازمة لتقوية التعاون الدولي عن طريق الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية لمنع وكشف وتحري ومقاضاة ومعاقبة الجهات المسؤولة عن أفعال تنطوي على بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية والسياحة الجنسية؛ وأن تعزز أيضاً التعاون والتنسيق الدوليين بين سلطاتها والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمنظمات الدولية؛

*د )* بالقرار رقم 20/8 الذي اعتمده م‍جلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في 5 يوليو 2012 والذي أكد "أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت، يجب أن تحظى بالحماية أيضاً على الإنترنت"؛

*ﻫ )* بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات قد اعترفت، في التزام تونس لعام 2005 (الفقرة 24)، بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية الأطفال وفي تعزيز نموهم، وحثت الدول الأعضاء على تعزيز العمل الرامي إلى حماية الأطفال من الاستغلال والدفاع عن حقوقهم في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأكدت أن مصالح الأطفال هي من أهم الاعتبارات؛ وبناءً على ذلك، حدد برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (الفقرة 90 ف)) الالتزام باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بجملة سبل منها تضمين خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية السياسات والأطر التنظيمية والذاتية التنظيم والأطر والسياسات الأخرى الفعّالة في حماية الأطفال والشباب من الإيذاء والاستغلال عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*و )* بقرار المجلس 1306 (المراجَع في 2015) الذي يحدد ولاية فريق العمل المعني بحماية الأطفال على الخط، بمشاركة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

*ز )* بقرار مجلس الاتحاد 1305 (2009) الذي حدد موضوع حماية الأطفال والشباب من الإيذاء والاستغلال كإحدى قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت؛

*ح)* بأنه نُظّم، أثناء منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2012 الذي عُقد في جنيف، اجتماع مع الشركاء في مبادرة حماية الأطفال على الخط (COP) حيث اتفق على العمل بتعاون وثيق مع معهد سلامة الأسرة على الإنترنت (FOSI) ومؤسسة رصد الإنترنت (IWF) من أجل تقديم المساعدة اللازمة إلى الدول الأعضاء،

وإذ يذكّر كذلك

 *أ )* أن الات‍حاد هو المنسق/المسهل لخط العمل جيم5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛

*ب)* أن مبادرة حماية الأطفال على الخط (COP) طُرحت على الجزء رفيع المستوى من ال‍مجلس في دورة 2008، حيث صدّق عليها عالمياً رؤساء الدول والوزراء ورؤساء المنظمات الدولية؛

*ج )* أن الات‍حاد وضع، بالتعاون مع أعضاء مبادرته لحماية الأطفال على الخط، أربع مجموعات من المبادئ التوجيهية لحماية الأطفال في الفضاء السيبراني، وهي مبادئ توجيهية للأطفال، ومبادئ توجيهية للآباء وأولياء الأمور والمعلمين، ومبادئ توجيهية للصناعة، ومبادئ توجيهية لصانعي السياسات؛

*د )* أن توصية قطاع تقييس الاتصالات E.1100 *"مواصفة مورد ترقيم دولي من أجل استعماله في توفير خطوط المساعدة الدولية"* تقدم موارد ترقيم بديلة من أجل تخطي الصعوبات التقنية التي تحول دون وضع رقم وطني واحد منسق على الصعيد العالمي، مثلما يرد في الإضافة 5 للتوصية (2009/11) ITU‑T E.164، وأن المساهمات التي يمكن أن تقدمها مختلف لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) تتسم بأهمية بالغة في تحديد الحلول والأدوات العملية التي تسهِّل النفاذ إلى الخطوط الساخنة المخصَّصة لحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم،

وإذ يأخذ في الاعتبار

 *أ )* المناقشات والمشاورات الإلكترونية التي أجراها فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط (CWG‑COP)؛

*ب)* الأدوات التكنولوجية والإدارية والتنظيمية المتاحة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية من أجل حماية الأطفال على الخط، وتطبيقات ابتكارية لتيسير تواصل الأطفال مع مراكز تلقي المكالمات على خطوط مساعدة الأطفال لحماية الأطفال على الخط، وضرورة مواصلة هذا العمل الرامي إلى إيجاد حلول متاحة وتعميمها على الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين وفقاً لقانون حماية البيانات الوطني ساري المفعول؛

*ج)* الأنشطة التي يقوم بها الات‍حاد في مجال حماية الأطفال على الخط على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

*د )* الأنشطة المضطلع بها في كثير من البلدان في السنوات الأخيرة؛

*ﻫ )* الدعوة التي وجهتها القمة العالمية للشباب لما بعد عام 2015 (BYND2015) (سان خوسيه، كوستاريكا، 2013) للدول الأعضاء إلى وضع سياسات لجعل المجتمعات المحلية على الإنترنت سالمة ومأمونة؛

*و )* الأنشطة الكثيرة التي تقوم بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية ومنظمات الصناعة التي تشجع تبادل أفضل الممارسات بشأن حماية الأطفال على الخط،

يقـرر

1 الاستمرار في مبادرة حماية الأطفال على الخط باعتبارها منبراً لزيادة الوعي وتبادل أفضل الممارسات بشأن قضايا سلامة الأطفال على الخط؛

2 الاستمرار في تقديم المساعدة والدعم للدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية[[2]](#footnote-3)1، من أجل وضع وتنفيذ خارطات طريق من أجل مبادرة حماية الأطفال على الخط؛

3 الاستمرار في التنسيق بشأن مبادرات حماية الأطفال على الخط مع أصحاب المصلحة المعنيين،

يطلب من ال‍مجلس

1 مواصلة عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط، لكي يسهل على الأعضاء التقدم بمساهماتهم وتوجيهاتهم بشأن دور الات‍حاد في حماية الأطفال على الخط؛

2 العمل على تيسير إسهام جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم في فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط لضمان أقصى قدر من التعاون في تنفيذ هذا القرار؛

3 تشجيع فريق العمل التابع للمجلس المعني بحماية الأطفال على الخط على التواصل مع فريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، حسب الاقتضاء، من أجل المساهمة بطريقة مفيدة للطرفين في إنجاز العمل في إطار ولايتي فريقي العمل هذين التابعين للمجلس؛

4 تشجيع فريق العمل التابع للمجلس المعني بحماية الأطفال على الخط على إجراء مشاورات على الخط لمدة يوم واحد للشباب قبل اجتماعات الفريق للاستماع إلى آرائهم ورؤاهم بشأن مختلف المسائل المتعلقة بحماية الأطفال على الخط؛

5 مواصلة إتاحة جميع الوثائق الصادرة المتعلقة بقضايا حماية الأطفال على الخط للجمهور بدون حماية بكلمة مرور،

يكلف الأمين العام

1 بأن يواصل تحديد الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال والتنسيق معها، حسبما يتناسب، بهدف إقامة شراكات لتعظيم وتوحيد الجهود في هذا المجال الهام؛

2 بأن ينسق جهود الات‍حاد مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات المعنية بهذه المسألة من أجل المساهمة في المستودعات العالمية القائمة بمعلومات مفيدة، وإحصاءات وأدوات تتعلق بحماية الأطفال على الخط؛

3 بأن يواصل تنسيق أنشطة الات‍حاد مع المبادرات الأخرى المماثلة الجارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للقضاء على التداخل المحتمل بين هذه الأنشطة؛

4 بإحاطة أعضاء مبادرة حماية الأطفال على الخط علماً بهذا القرار، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة بهدف زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة في حماية الأطفال على الخط؛

5 بتقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ هذا القرار إلى المؤتمر المقبل للمندوبين المفوضين؛

6 بمواصلة نشر وثائق وتقارير فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط وتوزيعها على جميع المنظمات الدولية والجهات صاحبة المصلحة المشاركة في مثل هذه الأمور، بحيث يمكن أن تتعاون بشكل كامل؛

7 بتشجيع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على تقديم أفضل الممارسات بشأن القضايا المتعلقة بحماية الأطفال على الخط،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

1 بأن يواصلوا تنسيق الأنشطة المتصلة بتنفيذ حماية الأطفال على الخط فيما يتعلق بفعالية تطبيق الفقرات 1 و2 و3 من *"يقرر"،* لتفادي التداخل في الأنشطة بين المكاتب والأمانة العامة؛

2 بالعمل على تحسين صفحة حماية الأطفال على الخط في الموقع الإلكتروني للات‍حاد لإثرائها بالمعلومات من أجل جميع المستخدمين، ضمن الموارد المتاحة،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 برفع تقرير سنوي إلى ال‍مجلس، حسب الاقتضاء، بشأن تنفيذ القرار 67 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

2 بالتعاون الوثيق مع فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط وفريق عمل ال‍مجلس المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، بغية تحصيل أفضل النواتج الممكنة من خلال العمل على مسائل الدراسة بقطاع تنمية الاتصالات ومع المبادرات الإقليمية المتعلقة بحماية الأطفال على الخط، وفي الوقت ذاته، تجنب ازدواجية الجهود؛

3 بأن ينسق مع المبادرات الأخرى المماثلة الجارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بغية إقامة شراكات من أجل تعظيم الجهود في هذا المجال الهام؛

4 بمساعدة البلدان النامية بلفت انتباهها لأقصى قدر ممكن لقضية حماية الأطفال على الخط؛

5 بتحديث المبادئ التوجيهية التي وضعها الات‍حاد، حسب الاقتضاء، بالتعاون مع الشركاء في مجال حماية الأطفال على الخط، ونشرها من خلال المكاتب الإقليمية للات‍حاد والكيانات المعنية؛

6 بالنظر في احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة من خلال حملات توعية حالية ومستقبلية، تنفذ بالتنسيق مع مكتب تقييس الاتصالات وبالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة والبلدان المعنية،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بتشجيع لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات على الاستمرار في استطلاع، كل ضمن إطار اختصاصاتها، وبالنظر إلى المستجدات التكنولوجية، حلول وأدوات عملية لتسهيل النفاذ إلى الخطوط الساخنة المخصصة لحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم، وفقاً لقانون حماية البيانات الوطني ساري المفعول؛

2 بمواصلة العمل مع الدول الأعضاء، حسب طلبها، بشـأن تخصيص رقم هاتف على أساس إقليمي من أجل حماية الأطفال على الخط؛

3 بمساعدة لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات في أنشطتها المختلفة المتعلقة بحماية الأطفال على الخط بحيث يتم القيام بها بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى الانضمام والاستمرار في المشاركة النشطة في فريق العمل التابع للمجلس والمعني بحماية الأطفال على الخط وفي أنشطة الات‍حاد ذات الصلة من أجل المناقشة وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات على نحو شامل بشأن المسائل القانونية والتقنية والتنظيمية والإجرائية بالإضافة إلى بناء القدرات والتعاون الدولي، من أجل حماية الأطفال على الخط؛

2 إلى توفير معلومات لأغراض التثقيف ومن أجل حملات توعية المستهلك الموجهة إلى الأطفال والشباب والآباء والمدرسين والصناعة والجمهور عموماً، لتوعية الأطفال بالأخطار التي يمكن مصادفتها على الخط وتدابير الحماية من هذه الأخطار؛

3 إلى تبادل المعلومات بشأن الحالة الراهنة للتدابير التشريعية والتنظيمية والتقنية في مجال حماية الأطفال على الخط؛

4 إلى النظر في وضع أطر لحماية الأطفال على الخط على الصعيد الوطني وتعزيز تخصيص موارد لتشغيل خطوط ساخنة لحماية الأطفال على الخط؛

5 إلى تعزيز تخصيص أرقام معيَّنة من أجل الاتصالات المكرَّسة لحماية الأطفال على الخط؛

6 إلى دعم جمع وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بحماية الأطفال على الخط للمساعدة على تصميم وتنفيذ السياسات العامة وإتاحة المقارنة بين البلدان؛

7 إلى وضع آليات للتعاون فيما بين المكاتب الحكومية والمؤسسات العاملة على هذه المسألة بغية جمع معلومات إحصائية عن نفاذ الطلاب إلى الإنترنت؛

8 إلى إشراك المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المبادرات وأعمال التنشئة الاجتماعية والحملات التي تتعلق بحماية الأطفال على الخط،

يدعو أعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة على نحو فعّال في فريق العمل التابع لمجلس الات‍حاد والمعني بحماية الأطفال على الخط وفي أنشطة الات‍حاد الأخرى، بغية إعلام أعضاء الات‍حاد بالأدوات التكنولوجية لحماية الأطفال على الخط؛

2 إلى وضع حلول وتطبيقات ابتكارية لتيسير التواصل بين الأطفال والخطوط الساخنة المخصصة لحماية الأطفال على الخط؛

3 التعاون في نشر السياسات العامة والمبادرات الجاري تنفيذها من أجل حماية الأطفال على الخط، بحسب اختصاص كل منها؛

4 العمل من أجل وضع برامج وتطبيقات مختلفة من أجل زيادة توعية أولياء الأمور والمدارس؛

5 إعلام الدول الأعضاء بالحلول التكنولوجية الحديثة الخاصة بحماية الأطفال على الخط مع مراعاة أفضل ممارسات القطاع وسائر أصحاب المصلحة المعنيين،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى تبادل المعلومات بشأن الأساليب العملية لتحديد وإدخال أكثر التكنولوجيات فعالية، من أجل المساهمة بشكل أفضل في حماية الأطفال على الخط؛

2 إلى الاستفادة من توصية قطاع تقييس الاتصالات E.1100 *"مواصفة مورد ترقيم دولي من أجل استعماله في توفير خطوط المساعدة الدولية"،* حسب الاقتضاء؛

3 إلى تعزيز المشاورات بشأن قضايا حماية الأطفال على الخط مع جميع أصحاب المصلحة والمساهمة فيها.

**الأسباب:** تحديث القرار ودعم أنشطة الاتحاد بشأن قضايا حماية الأطفال على الخط.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 14: عدم إجراء أي تغييرات في القرار 36: الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة المساعدات الإنسانية

تقترح أوروبا عدم إدخال أي تعديلات على هذا القرار بما أن القرار 36 قد أثبت فعاليته. ولا تود أوروبا أن تضعف أحكام القرار. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا القرار (الذي يسعى إلى تغيير رأي الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة تامبيري كي تنضم إليها) يختلف اختلافاً جوهرياً عن القرارات 136 و182 و/أو 202.

NOC EUR/48A2/4

القـرار 36 (المراجع في غوادالاخارا، 2010)

الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
في خدمة المساعدات الإنسانية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غوادالاخارا، 2010)

**الأسباب:** لقد أثبت القرار 36 فعاليته ولا تود أوروبا أن تضعف أحكام هذا القرار.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 15: استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث - مراجعة القرار 136 وإلغاء القرار 202

تقترح أوروبا إدخال تعديلات على القرار 136 وإلغاء القرار 202. ولن يؤدي تبسيط القرارين المذكورين إلى توحيد محتواهما فحسب بل سيسمح بتحديثهما كذلك.

وإن التبسيط المقترح للقرارين 136 - *استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث من أجل الإنذار المبكر بها والوقاية منها والتخفيف من آثارها والإغاثة في حال وقوعها* - و202 - *استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكسر سلسلة الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا* - يهدف إلى:

• تحديث وتقوية نص القرارين،

• التأكيد على الشروط اللازمة للتخفيف من حالات الطوارئ والكوارث الصحية،

• تسليط الضوء على المهام الضرورية التي يتعين القيام بها في هذا المجال.

MOD EUR/48A2/5

القـرار 136 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد
والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث من أجل الإنذار المبكر بها
والوقاية منها والتخفيف من آثارها والإغاثة في حال وقوعها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

 *أ )* بالقرار 36 (ال‍مراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة المساعدات الإنسانية؛

*ب)* بالقرار 182 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتغير المناخ وحماية البيئة؛

*ج)* بالقرار 34 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأهب للكوارث والإنذار المبكر بحدوثها وفي عمليات الإنقاذ والإغاثة والتخفيف من آثارها والتصدي لها؛

*د )* بالقرار 58 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﻫ )* بالقرار 66 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ؛

*ﻭ )* بالقرار 646 (Rev.WRC‑15) للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، بشأن الحماية المدنية والإغاثة في حالات الكوارث؛

*ﺯ )* بالقرار (Rev.WRC-15) 647 للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، بشأن جوانب الاتصالات الراديوية، بما في ذلك مبادئ توجيهية بشأن إدارة الطيف لأغراض الإنذار المبكر والتنبؤ بالكوارث واستشعارها والتخفيف من آثارها وعمليات الإغاثة ذات الصلة بحالات الطوارئ والكوارث؛

*ح )* بالقرار 673 (Rev.WRC‑12) للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، بشأن أهمية تطبيقات الاتصالات الراديوية لرصد الأرض؛

*ط)* بالمادة 5 من لوائح الاتصالات الدولية، بشأن سلامة الحياة البشرية وأولوية الاتصالات؛

*ﻱ)* بآليات التنسيق الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ التي وضعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،

إذ يأخذ في اعتباره

القرار 60/125 بشأن التعاون الدولي المتعلق بالمساعدة الإنسانية في مجال الكوارث الطبيعية، من الإغاثة إلى التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس 2006،

وإذ يلاحظ

 *أ )* أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطوارئ، بما في ذلك الأهداف ذات الصلة بالصحة، وحالات الكوارث (من قبيل 5.1 و3.3 و3ب و5.11 و11ب و1.13) ومبادرات القمة العالمية لمجتمع المعلومات ذات الصلة؛

*ب)* أعمال التنسيق الفعّال لفريق تنسيق الشراكات بشأن الاتصالات من أجل الإغاثة في حالات الطوارئ والتخفيف من حدتها بقيادة قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T)؛

*ج)* أعمال لجان دراسات قطاعي الاتصالات الراديوية (ITU-R) وتقييس الاتصالات للات‍حاد (ITU-T)، لدى اعتمادها التوصيات التي توفر المعلومات التقنية بشأن أنظمة الاتصالات الراديوية الساتلية والأرضية والشبكات السلكية ودورها في إدارة التصدي للكوارث، بما فيها التوصيات الهامة المتصلة باستخدام الشبكات الساتلية وقت الكوارث؛

*ﺩ )* أعمال لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات للات‍حاد (ITU‑T) بشأن وضع واعتماد التوصيات المتعلقة بأولوية/أفضلية اتصالات الطوارئ وخدمات اتصالات الطوارئ (ETS)، بما في ذلك النظر في استعمال أنظمة الاتصالات الأرضية واللاسلكية وقت الطوارئ،

وإذ يضع في اعتباره

 *أ )* الدمار الذي تؤدي إليه الكوارث بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التسونامي والزلازل والعواصف في مختلف أنحاء العالم، التي قد تؤثر على البلدان النامية[[3]](#footnote-5) على وجه الخصوص من جراء النقص في البنية التحتية وبالتالي فهي المستفيد الأكبر من المعلومات بشأن موضوع الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها وجهود الإغاثة؛

*ب)* أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي دوراً مهماً في الإنذار المبكر بالكوارث وتسهل الوقاية منها والتخفيف من آثارها وجهود الإغاثة والتعافي وهي بالغة الأهمية من أجل التصدي لجميع مراحل الطوارئ[[4]](#footnote-6) مثل انتقال فيروس إيبولا؛

*ج )* التعاون المستمر بين لجان دراسات الات‍حاد ومنظمات وضع المعايير الأخرى التي تتعامل مع أنظمة الاتصالات والإنذار والتحذير في حالات الطوارئ؛

*د )* القرار 59 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، الذي يشير إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين قطاعات الاتحاد الثلاثة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

*ه‍ )* أن المادة 5 من لوائح الاتصالات الدولية تنص على أن الاتصالات المتعلقة بسلامة الحياة البشرية، مثل اتصالات الاستغاثة، تتمتع بحق مطلق في الإرسال، ويكون لها، حيثما يكون ذلك ممكناً تقنياً، أولوية مطلقة على جميع الاتصالات الأخرى، وفقاً للمواد ذات الصلة من دستور الات‍حاد واتفاقيته ومع المراعاة الواجبة للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات للات‍حاد؛

*و )* ضرورة التخطيط للإتاحة الفورية لخدمات الاتصالات في حالات الطوارئ أو الكوارث في المناطق أو الأماكن المتضررة من خلال أنظمة الاتصالات الرئيسية أو الاحتياطية، بما في ذلك تلك التي يمكن نقلها أو حملها، وذلك لتقليل التأثيرات وتسهيل عمليات الإغاثة؛

*ز )* أن الخدمات الساتلية إلى جانب خدمات الاتصالات الراديوية الأخرى يمكن أن تشكل منصة موثوقة لسلامة الجمهور، لا سيماعند وقوع الكوارث الطبيعية عندما تتعطل في أغلب الأحيان الشبكات الأرضية القائمة، وهي مفيدة للغاية في تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الوكالات الحكومية والكيانات الإنسانية الأخرى،

وإذ يعترف

 *أ )* بضرورة تقليل المخاطر التي تهدد حياة الإنسان إلى الحد الأدنى وتلبية احتياجات عامة الجمهور من المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ، مثل فيروس إيبولا، وحالات الكوارث؛

*ب)* بالأنشطة الجارية حالياً داخل الات‍حاد والمنظمات الأخرى ذات الصلة على الصعيدين الدولي والإقليمي لوضع أسلوب متفق عليه دولياً لتشغيل أنظمة الإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث على أساس موحد ومنسق؛

*ج )* بإسهام القطاع الخاص في الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها وعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث والذي أثبت فعاليته؛

*د )* بالحاجة إلى فهم مشترك لمكونات البنية التحتية للشبكة المطلوبة لتوفير قدرات اتصالات متينة وسريعة التركيب وقابلة للتشغيل البيني والعمل البيني وعالية الأداء في مجال المساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث؛

*ﻫ )* بأهمية العمل نحو إقامة أنظمة رصد قائمة على المعايير وأنظمة إنذار مبكر على صعيد العالم، تعتمد على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموصولة بالشبكات الوطنية والإقليمية وتيسر من الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث في العالم بأسره، خاصة في المناطق الأكثر تعرضاً للأخطار؛

*و )* بأهمية المكونات الاحتياطية الإضافية وصمود البنية التحتية وتوفر إمدادات الطاقة عند التخطيط لحالات الكوارث؛

*ز )* بالدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع تنمية الاتصالات للات‍حاد من خلال وسائل مثل الندوة العالمية لهيئات تنظيم الاتصالات ولجنتي دراسات قطاع تنمية الاتصالات، في جمع ونشر أفضل الممارسات الوطنية الخاصة بمرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها وأعمال الإغاثة الخاصة بها؛

*ح )* بأن الشبكات الخاصة والعامة تضم خصائص متنوعة لسلامة الجمهور والاتصالات الجماعية التي يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في التأهب للطوارئ والكوارث والوقاية منها والتخفيف من آثارها وفي حالات الإغاثة،

واقتناعاً منه

 *أ )* بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم بدور بالغ الأهمية في استشعار الكوارث، والإنذار المبكر بها، والتأهب، والاستجابة لها والتعافي منها؛

*ب)* بأن هناك حاجة إلى تدريب الوكالات المعنية بالإنقاذ والإغاثة، فضلاً عن عامة الجمهور، على استعمال شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها لتعزيز التأهب للكوارث والتصدي لها على السواء، ولا سيما في البلدان النامية،

يقرر أن يكلف الأمين العام

بمواصلة التعاون مع جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، من أجل تفادي ازدواجية العمل في معالجة حالات الطوارئ والإغاثة من الكوارث،

يقرر أن يكلف مديري المكاتب

1 بمواصلة دراساتهم التقنية، بما في ذلك الاحتياجات من طيف الترددات الراديوية، ووضع التوصيات والمبادئ التوجيهية والمعايير من خلال لجان دراسات الات‍حاد ذات الصلة، وبمشورة من الأفرقة الاستشارية، بشأن التنفيذ التقني والتشغيلي، حسب الاقتضاء، كي تلب‍ي الحلول احتياجات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث، آخذين في الاعتبار التطورات التقنية والتكنولوجية؛

2 بتنظيم برامج تدريبية وورش عمل وأنشطة بناء القدرات للمدربين من المنظمات والكيانات ذات الصلة، لا سيما في البلدان النامية، بشأن الجوانب التقنية والتشغيلية للشبكات واستعمالها، للرصد والإدارة في حالات الطوارئ والكوارث؛

3 بدعم تطوير أنظمة للاستشعار والإنذار المبكر والتخفيف من آثار حالات الطوارئ والكوارث والاستجابة لها والإغاثة في حال وقوعها والتعافي منها تكون متينة، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية وذلك بالتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى؛

4 بمواصلة التعاون مع المنظمات العاملة في مجال معايير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالطوارئ لتبادل معلومات الإنذار والتحذير، من أجل دراسة الطريقة المناسبة لإدراج هذه المعايير ضمن أعمال الات‍حاد ونشرها؛

5 بمساعدة الدول الأعضاء في تحسين وتعزيز استعمال جميع أنظمة الاتصالات المتاحة، بما في ذلك الخدمات الساتلية وخدمات راديو الهواة والخدمات الإذاعية، عند انقطاع المصادر التقليدية للإمداد بالطاقة أو تعطل شبكات الاتصالات،

يدعو الدول الأعضاء

1 على أن تلب‍ي، في حالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث، الاحتياجات المؤقتة من طيف الترددات بالإضافة إلى ما تنص عليه عادة الاتفاقات مع الإدارات المعنية مع طلب المساعدة الدولية لتنسيق وإدارة طيف الترددات طبقاً للإطار القانوني المعمول به في كل بلد؛

2 على العمل بتعاون وثيق مع الأمين العام، ومديري المكاتب، والدول الأعضاء الأخرى، مع مراعاة آليات التنسيق للأمم المتحدة المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ، من أجل تطوير ونشر الأدوات والإجراءات وأفضل الممارسات الخاصة بفعالية التنسيق والتشغيل للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الكوارث؛

3 على تسهيل استخدام منظمات الطوارئ للتكنولوجيات والأنظمة والتطبيقات القائمة والحديثة (الساتلية منها والأرضية) قدر المستطاع، لتلبية متطلبات قابلية التشغيل البيني وتعزيز أهداف الحماية المدنية والإغاثة في حالات الكوارث؛

4 على تطوير ودعم مراكز التميز الوطنية والإقليمية للبحث والتخطيط المسبق والتحديد المسبق لمواقع التجهيزات ونشر موارد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم المساعدة الإنسانية والتنسيق في مجال الإغاثة في حالات الكوارث؛

5 على اعتماد وتشجيع السياسات التي تشجع مشغلي القطاعين العام والخاص على الاستثمار في تطوير وبناء الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك أنظمة الاتصالات الراديوية والأنظمة الساتلية، من أجل أنظمة الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ والكوارث؛

6 على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان قيام جميع المشغلين بإبلاغ المستعملين المحليين ومستعملي خدمات التجوال في الوقت المناسب وبدون تكلفة بحالات الطوارئ، مثل فيروس إيبولا، وحالات الكوارث وغيرها بالأرقام التي يتعين استعمالها للاتصال بخدمات الطوارئ؛

7 على استكشاف إمكانية إدخال رقم للطوارئ منسق عالمياً يُضاف إلى أرقام الطوارئ المحلية القائمة، مع مراعاة توصيات قطاع تقييس الاتصالات ذات الصلة.

**الأسباب:** الغرض من هذه المراجعة للقرار 136 تبسيط القرار وتحديثه مع إضافة عناصر من القرار 202 إلى نصه.

SUP EUR/48A2/6

القرار 202 (بوسان، 2014)

استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكسر سلسلة الطوارئ
المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب:** مع إدخال العناصر ذات الصلة في مراجعة القرار 136 (كما ورد في المقترح EUR/48A2/5)، لم يعد هناك حاجة إلى القرار 202.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 16: مشروع قرار جديد [EUR-1]: تقوية نواتج الاتحاد الدولي للاتصالات

مع تطور بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن من المهم أن يواصل الاتحاد الاستفادة من تنوع التجارب والخبرات التي يمكن أن يساهم بها أعضاؤه في أعماله. وسيساعد ذلك على ضمان أن تتسم نواتج الاتحاد بالمتانة وتلبي احتياجات جميع أصحاب المصلحة. ويتسم ذلك بأهمية خاصة نظراً إلى الدور الأساسي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سد الفجوة الرقمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد أصبحت أنشطة الأفرقة الإقليمية داخل الاتحاد ذات أهمية متزايدة للدول الأعضاء بصفتها وسيلة لتقديم مدخلات في عمل الاتحاد وأقيمت عدة أنشطة إقليمية جديدة منذ مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 (بوسان). وسيساعد السماح بمشاركة مجموعات أصحاب المصلحة كافة في اجتماعات هذه الأنشطة على ضمان أن تكون نواتجها ذات قيمة عملية وفعالة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الراهنة ذات الوتيرة السريعة، فضلاً عن تقوية مبادئ الانفتاح والشفافية التي يقوم عليها عمل الاتحاد.

ADD EUR/48A2/7

مشروع قرار جديد [EUR-1]

تقوية نواتج الاتحاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكر

*أ )* بالقرار 14 (المراجَع في أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن الاعتراف بحقوق جميع أعضاء قطاعات الاتحاد وواجباتهم؛

*ب)* بالقرار 145 (المراجَع في أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن مشاركة المراقبين في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن العضوية في الاتحاد وقطاعاته تتسم بالتنوع، بما في ذلك الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين إليها والهيئات الأكاديمية المنضمة إليها؛

*ب)* أن الغرض من توصيات قطاعات الاتحاد وتقاريرها ونواتجها الأخرى هو أن يستعملها جميع أعضاء الاتحاد،

إذ يلاحظ

*أ )* التزام الاتحاد بالشفافية وتمثيل وإشراك جميع الأعضاء في عمل الاتحاد؛

*ب)* أن توصيات قطاعات الاتحاد وتقاريرها ونواتجها الأخرى تصبح أقوى عندما تستند المساهمات المقدمة كمدخلات لها إلى آراء جميع الأعضاء وخبراتهم؛

*ج )* أن المساهمات المقدمة من جميع الأعضاء تقوي توصيات قطاعات الاتحاد وتقاريرها ونواتجها الأخرى كي تلبي المتطلبات المتنوعة في سد الفجوة الرقمية ونشر التوصيلية للمليار التالي،

يقرر

1 أن يتم استعراض عمليات الاتحاد للتأكد من أنها تتيح لجميع الأعضاء المشاركة في المناقشات التي تجري في اجتماعات أي قطاع يكونون أعضاء فيه وأن تراعي التوصيات والتقارير والنواتج الأخرى جميع هذه الآراء؛

2 أنه يحق للأعضاء كافة تقديم آرائهم إلى جميع اجتماعات أي قطاع من قطاعات الاتحاد يكونون أعضاء فيه بغية تقوية توصيات الاتحاد وتقاريره ونواتجه الأخرى.

يكلف الأمين العام بالتعاون مع مديري المكاتب

بالتأكد من تنفيذ الفقرتين 1 و2 من يقرر.

**الأسباب:** يساهم مشروع القرار الجديد هذا على ضمان متانة نواتج الاتحاد وتلبيتها لاحتياجات جميع أصحاب المصلحة.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 17: عدم إجراء أي تغيير في القرار 169: السماح للهيئات الأكاديمية بالمشاركة في أعمال الاتحاد

تقترح أوروبا عدم إدخال أي تعديل على هذا القرار بما أن القرار 169 قد أثبت فعاليته. ومع تحديث القرار 71 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في بوينس آيرس، لا توجد حاجة لفتح الباب أمام إدخال أي تعديلات على هذا القرار. ولا تودّ أوروبا أن تضعف أحكام القرار.

NOC EUR/48A2/8

القـرار 169 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)

السماح للهيئات الأكاديمية[[5]](#footnote-7)1 بالمشاركة في أعمال الات‍حاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب:** لقد أثبت القرار 169 فعاليته ولا تود أوروبا أن تضعف أحكام القرار.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 18: عدم إجراء أي تغيير في القرارات 41 و152 و91 التي تتناول التخطيط المالي والميزنة

تشير الوثيقة C18/11 الصادرة عن المجلس إلى أنه على الرغم من أن مبلغ المتأخرات ما زال مرتفعاً، فإن الجزاءات المفروضة والجهود المبذولة لاسترداد المبالغ المستحقة وتصفية الديون غير القابلة للاسترداد، سمحت بكبح الزيادة في المتأخرات وتحقيق انخفاض ملموس ومستمر في المتأخرات بين عامي 2010 و2017.

وانخفض مجموع المتأخرات والحسابات الخاصة بالمتأخرات والحسابات الخاصة بالمتأخرات الملغاة من 62,5 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2010 إلى45,3 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2017، وهو ما يعادل انخفاضاً بنسبة 28 في المائة.

وبالتالي، أثبت **القراران 41** و**152** فعاليتهما ولن تؤيد أوروبا إضعاف الأحكام في كلا القرارين، ويُقترح إبقاؤهما على حالهما.

إضافةً إلى ذلك، يحتوي **القرار 91** على مجموعة معايير سارية المفعول، لذا يُقترح الإبقاء عليه كما هو بدون تغيير.

NOC EUR/48A2/9

القـرار 41 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)

المتأخرات والحسابات الخاصة بالمتأخرات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب:** أثبت القرار 41 فعاليته ولن تؤيد أوروبا إضعاف الأحكام الواردة فيه.

NOC EUR/48A2/10

القـرار 152 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)

تحسين الإدارة والمتابعة فيما يتعلق بمساهمة أعضاء القطاعات
والمنتسبين في تحمل نفقات الات‍حاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب:** أثبت القرار 152 فعاليته ولن تؤيد أوروبا إضعاف الأحكام الواردة فيه.

NOC EUR/48A2/11

القـرار 91 (المراجع في غوادالاخارا، 2010)

استرداد تكاليف بعض منتجات الاتحاد الدولي للاتصالات وخدماته

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غوادالاخارا، 2010)،

**الأسباب:** يتضمن القرار 91 على مجموعة معايير سارية المفعول، لذا يُقترح الإبقاء عليه كما هو بدون تغيير.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 19: مراجعة القرار 94: مراجعة حسابات الاتحاد

يحتاج القرار 94 إلى إدخال بعض التعديلات عليه بما أن ولاية المحكمة الإيطالية العليا لمراجعة الحسابات تنتهي في عام 2019. وجدير بالذكر أن المجلس قد بدأ عملية اختيار لمراجع حسابات خارجي جديد تتسم بالانفتاح والنزاهة والشفافية، وتبدأ ولايته في عام 2020 لمراجعة بيانات الاتحاد المالية لعام 2020 وما بعده. ولهذا السبب، ينبغي تعديل القرار تبعاً لذلك.

MOD EUR/48A2/12

القـرار 94 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

مراجعة حسابات الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

أن مراجع الحسابات الخارجي منذ عام 2012، المحكمة الإيطالية العليا لمراجعة الحسابات، وهي عضو في فريق المراجعين الخارجيين التابع للأمم المتحدة، قد راجع حسابات الات‍حاد الدولي للاتصالات للأعوام 2014 و2015 و2016 و2017 بكل عناية وكفاءة ودقة،

وإذ يُدرك

أن مؤتمر المندوبين المفوضين هو الوحيد الذي يمكنه اتخاذ قرار بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي،

يقرر أن يعبّر

عن شكره الجزيل وامتنانه العظيم للمحكمة الإيطالية العليا لمراجعة الحسابات على مراجعة حسابات الات‍حاد،

يكلف المجلس

بتعيين مراجع حسابات خارجي جديد بالاستناد إلى عملية اختيار تتسم بالانفتاح والنزاهة والشفافية، لمدة 4 أعوام قابلة للتجديد مرة واحدة، وذلك في دورته لعام 2019،

يكلف الأمين العام

1بأن يحيط رئيس المحكمة الإيطالية العليا لمراجعة الحسابات علماً بهذا القرار؛

2 بأن ينشر كل عام على صفحة متاحة للجمهور في الموقع الإلكتروني للات‍حاد تقاريرَ مراجع الحسابات الخارجي، بعد أن يكون ال‍مجلس قد نظر فيها.

**الأسباب:** يحتاج القرار 94 إلى التعديل بما أن ولاية المحكمة الإيطالية العليا لمراجعة الحسابات تنتهي في عام 2019.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 20: مراجعة القرار 154: استعمال اللغات الرسمية الست في الاتحاد على قدم المساواة

تقترح أوروبا مراجعة القرار 154 "استعمال اللغات الرسمية الست في الاتحاد على قدم المساواة" وذلك:

• استناداً إلى استعراض تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار 154 بشأن "استعمال اللغات الرسمية الست في الاتحاد على قدم المساواة"،

• استناداً إلى تقرير رئيس فريق العمل التابع للمجلس المعني باللغات،

• مراعاةً لقرار المجلس 1386 بشأن إنشاء لجنة تنسيق في الاتحاد تعنى بالمصطلحات.

MOD EUR/48A2/13

القـرار 154 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

استعمال اللغات الرسمية الست في الات‍حاد على قدم المساواة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكِّر

 *أ )* بالقرار 67/292 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن التعددية اللغوية؛

*ﺏ)* بالقرار 66 (ال‍مراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ﺝ )* بالقرار 165 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ﺩ )* بالقرار 168 (ال‍مراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ يؤكد من جديد

المبدأ الأساسي للمساواة في معاملة اللغات الرسمية الست المجسد في القرار 154 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)، بشأن استعمال اللغات الست على قدم المساواة،

وإذ يلاحظ بارتياح وتقدير

*أ )* التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار فيما يتعلق بتنسيق أساليب العمل وتحقيق الحد الأمثل في مستويات التوظيف في اللغات الست والتوحيد اللغوي لقواعد البيانات اللغوية الخاصة بالتعاريف والمصطلحات وتحقيق مركزية وظائف التحرير؛

*ب)* مشاركة الات‍حاد الفعالة في الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات (IAMLADP)،

وإذ يلاحظ كذلك

*أ )* قرار المجلس 1372 في دورته لعام 2016 بشـأن فريق العمل التابع للمجلس المعني باللغات (CWG-LANG)؛

*ب)* قرار المجلس 1386 في دورته لعام 2017 بشأن لجنة تنسيق المصطلحات في الاتحاد (ITU CCT)؛

*ج )* قرارات قطاعات الاتحاد ذات الصلة بشأن اللغات،

وإذ يدرك

 *أ )* أن الترجمة بنوعيها التحريري والشفوي تمثل عنصراً أساسياً في عمل الات‍حاد وهي تتيح فهماً مشتركاً بين جميع الأعضاء في الات‍حاد بشأن المواضيع الهامة قيد المناقشة؛

*ب)* أهمية الحفاظ على تعدد اللغات في الخدمات وتحسينه، الأمر الذي يقتضيه الطابع العالمي للمنظمات التي تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة، كما نادى به تقرير وحدة التفتيش المشتركة لدى الأمم المتحدة عن *تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة* (الوثيقة JIU/REP/2002/11)؛

*ج )* ما أنجزه فريق العمل التابع لمجلس الات‍حاد والمعني باللغات من أعمال، وكذلك العمل الذي حققته الأمانة نحو تنفيذ توصيات فريق العمل التي وافق عليها ال‍مجلس، وخصوصاً ما يتعلق بتوحيد قواعد البيانات اللغوية الخاصة بالتعاريف والمصطلحات ومركزية وظائف التحرير، وتكامل قواعد بيانات المصطلحات في اللغات العربية والصينية والروسية وكذلك توحيد إجراءات العمل في أقسام اللغات الست،

وإذ يدرك كذلك

ما يواجهه الات‍حاد من القيود المفروضة على الميزانية،

يقـرر

مواصلة اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان استعمال اللغات الرسمية الست في الات‍حاد على قدم المساواة وتوفير الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية لوثائق الات‍حاد، على الرغم من أن بعض الأعمال في الات‍حاد (مثل أعمال فرق العمل والمؤتمرات الإقليمية) قد لا تستدعي استعمال اللغات الست كلها،

يكلف الأمين العام بالتعاون الوثيق مع مديري المكاتب

1 بأن يقدِّم تقريراً سنوياً إلى ال‍مجلس وإلى فريق العمل التابع للمجلس والمعني باللغات (CWG‑LANG)، يتضمن:

- تطور ميزانية نفقات الترجمة التحريرية للوثائق إلى اللغات الرسمية الست في الات‍حاد منذ عام 2014 مع مراعاة التباينات في حجم خدمات الترجمة التحريرية كل عام؛

- الإجراءات التي اعتمدتها المنظمات الدولية الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها والدراسات المرجعية عن تكاليف الترجمة التحريرية فيها؛

- المبادرات التي طبقتها الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة لزيادة الكفاءة وتقليص التكاليف تنفيذاً لهذا القرار ومقارنتها بتطور الميزانية منذ عام 2010؛

- الإجراءات البديلة التي يمكن أن يعتمدها الات‍حاد فيما يخص الترجمة التحريرية، ومزاياها وعيوبها؛

- التقدم في تنفيذ التدابير والمبادئ التي اعتمدها ال‍مجلس فيما يخص الترجمة التحريرية والشفوية؛

2 مواصلة العمل بشأن تنسيق المواقع الإلكترونية لقطاعات الاتحاد بغية ضمان الوضوح وسهولة التصفح ورسم صورة لاتحاد واحد؛

3 إدخال تحديثات في الوقت المناسب على صفحات الموقع الإلكتروني للاتحاد بجميع لغاته الست،

يكلّف ال‍مجلس

1 بمواصلة تحليل تطبيق الات‍حاد لإجراءات بديلة فيما يخص الترجمة التحريرية، بغية تقليص نفقات الترجمة التحريرية والنَسخ في ميزانية الات‍حاد، والحفاظ في الآن ذاته على مستوى جودة الترجمة الحالي والاستخدام الصحيح للمصطلحات التقنية للاتصالات أو تحسينهما؛

2 بمواصلة تحليل تطبيق المبادئ والتدابير المحدّثة لخدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية التي اعتمدها ال‍مجلس في دورته لعام 2014، بما في ذلك من خلال استخدام المؤشرات المناسبة، آخذاً في الحسبان القيود المالية، واضعاً في اعتباره الهدف النهائي للتنفيذ الكامل لمعاملة اللغات الرسمية الست على قدم المساواة؛

3 باتخاذ التدابير التشغيلية الملائمة ومتابعتها، ومنها مثلاً:

- مواصلة استعراض خدمات الوثائق والمنشورات في الات‍حاد بغية إزالة أي ازدواج وتحقيق التآزر؛

- تسهيل تقديم خدمات لغوية تتسم بالجودة العالية والكفاءة (الترجمة الشفوية والوثائق والمنشورات ومواد إعلام الجمهور) في الوقت المناسب باللغات الست في آن واحد، وذلك دعماً للغايات الاستراتيجية للات‍حاد؛

- دعم المستويات المثلى من الموظفين، بمن فيهم الموظفون الدائمون والمؤقتون والتعاقد الخارجي، وفي الوقت نفسه ضمان نوعية عالية في الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية؛

- مواصلة تنفيذ أفضل وأكفأ استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في الأنشطة المتعلقة باللغات والمنشورات، آخذاً في الاعتبار التجربة التي اكتسبتها منظمات دولية أخرى وأفضل الممارسات؛

- مواصلة استكشاف وتنفيذ جميع التدابير الممكنة الكفيلة بتخفيض طول الوثائق وحجمها (تحديد عدد الصفحات، ملخصات تنفيذية، مواد ترفق في ملحقات أو يمكن النفاذ إليها عبر وصلات إلكترونية) وتحقيق اجتماعات مراعية للبيئة، حيثما يكون مبرراً، دون النيل من نوعية ومحتوى الوثائق الواجب ترجمتها أو نشرها، ودون أن يغرب عن البال بأي حال ضرورة الامتثال لهدف التعددية اللغوية لمنظومة الأمم المتحدة؛

- القيام كأمر ذي أولوية باتخاذ التدابير الضرورية، قدر المستطاع عملياً، لاستعمال اللغات الست على قدم المساواة في الموقع الإلكتروني للات‍حاد من حيث تعدد لغات المحتوى وسهولة استعمال الموقع؛

4 برصد الأعمال التي تقوم بها أمانة الات‍حاد بشأن:

- دمج كل قواعد البيانات القائمة والتي تتضمن التعاريف والمصطلحات في نظام مركزي، واتخاذ التدابير الملائمة للحفاظ على هذا النظام وتوسيعه وتحديثه؛

- استكمال قاعدة بيانات الات‍حاد الخاصة بمصطلحات وتعاريف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتشديد بوجه خاص على كل لغة وعلى جميع اللغات؛

- تزويد أقسام اللغات الست بما يلزمها من الموظفين المؤهلين والأدوات الضرورية للوفاء بمتطلباتها في كل لغة؛

- تعزيز صورة الات‍حاد وفعالية أعماله في إعلام الجمهور، باستعمال لغات الات‍حاد الست جميعها، بسبل شتى منها نشر مجلة أخبار الات‍حاد واستحداث مواقع للات‍حاد على شبكة الويب وتنظيم البث على الإنترنت وأرشفة التسجيلات وإصدار وثائق تستهدف إعلام الجمهور، بما في ذلك الإعلان عن أحداث تليكوم الات‍حاد والنشرات الإعلامية الإلكترونية، وما شابه ذلك؛

5 بإبقاء فريق العمل التابع للمجلس والمعني باللغات، لرصد ما يحرز من تقدم وإحاطة ال‍مجلس علماً بتنفيذ هذا القرار، وأن يعمل بتعاون وثيق مع لجنة تنسيق المصطلحات في الاتحاد؛

6 باستعراض أنواع المواد المقرر إدراجها في الوثائق الصادرة والمترجمة، بالتعاون مع الأفرقة الاستشارية للقطاعات؛

7 بمواصلة النظر في تدابير تخفيض تكاليف وحجم الوثائق، دون المساس بالجودة، كبند قائم، لا سيما للمؤتمرات والجمعيات؛

8 برفع تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل عن تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى الحرص على أن تستخدم المجتمعات اللغوية النسخ اللغوية المختلفة المقابلة من الوثائق والمنشورات وتقوم بتن‍زيلها وشرائها، بغية تعظيم استفادتها منها وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة؛

2 إلى أن تتقدم بمساهماتها ومدخلاتها قبل بدء مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته بوقت كافٍ، مع الالتزام بالمواعيد النهائية لتقديم المساهمات التي تتطلب ترجمة، وأن تحد من حجمها وكميتها إلى أقصى حدٍ ممكن.

**الأسباب:** تحديث القرار 154 لمراعاة قرار المجلس 1386 وطلبات الأعضاء الملحة لتحسين مواقع الاتحاد الإلكترونية وتنسيقها باللغات الست كافة.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 21: عدم إجراء أي تغيير في القرار 192: مشاركة الاتحاد في مذكرات تفاهم ذات تبعات مالية و/أو استراتيجية

تقترح أوروبا عدم إدخال أي تعديل على هذا القرار. ولا تود أوروبا أن تضعف أحكام القرار.

ولقد أثبت القرار فعاليته وتؤيد أوروبا الإبقاء عليه كما هو بدون تغيير بما أنه لا يزال مهماً، وينبغي أن يقوم المجلس بصياغة معايير واضحة وثابتة بشأن اشتراك الاتحاد في مذكرات ذات تبعات مالية و/أو استراتيجية.

NOC EUR/48A2/14

القــرار 192 (بوسان، 2014)

مشاركة الات‍حاد في مذكرات تفاهم ذات تبعات مالية و/أو استراتيجية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب:** لقد أثبت القرار فعاليته وتؤيد أوروبا الإبقاء عليه كما هو بدون تغيير بما أنه لا يزال مهماً.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 22: إلغاء القرار 187: استعراض المنهجيات الحالية وبلورة رؤية مستقبلية بشأن مشاركة أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية في أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات

تقترح أوروبا إلغاء القرار 187.

لقد أثبت هذا القرار نجاعته تماماً. وقد أُنجزت المهام الواردة في الجزء يقرر من القرار وأظهرت نتائج مبهرة. ولا توجد حاجة إلى مزيد من المشاورات أو الدراسات في الوقت الحالي، على الرغم من أن أي نشاط يقوم به أعضاء القطاعات أو المنتسبين أو الهيئات الأكاديمية في هذا الصدد مرحب به. بيد أن هذا النشاط قد لا يكون مشمولاً بهذا القرار.

وبما أنه توجد قرارات أخرى تدعم مشاركة أعضاء الاتحاد والمنتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه في أنشطة الاتحاد، من قبيل القرار 169 بشأن الهيئات الأكاديمية والقرارين 14 و145 بشأن أعضاء القطاعات، فإن أوروبا ترى أن القرار 187 يمكن إلغاؤه دون بديل عنه.

SUP EUR/48A2/15

القـرار 187 (بوسان، 2014)

استعراض ال‍منهجيات ال‍حالية وبلورة رؤية مستقبلية
بشأن مشاركة أعضاء القطاعات وال‍منتسبين والهيئات الأكادي‍مية
في أنشطة الات‍حاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب:** أثبت القرار 187 نجاعته تماماً وترى أوروبا أن من الممكن إلغاؤه دون بديل عنه.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 23: مراجعة القرار 146 بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية

تعبّر أوروبا عن تقديرها لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (ITR) الذي قام باستعراض كامل للوائح الاتصالات الدولية استناداً إلى مساهمات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على نطاق الاتحاد ككل. ونشير إلى التقرير النهائي لفريق الخبراء الذي خلص إلى أن هناك آراء متباينة بين الدول الأعضاء بشأن لوائح الاتصالات الدولية.

ولا تؤيد أوروبا عقد مؤتمر عالمي آخر للاتصالات الدولية أو إجراء استعراض مستمر للوائح الاتصالات الدولية وتقترح أوروبا مراجعة القرار 146 لإبراز هذا الموقف.

MOD EUR/48A2/16

القـرار 146 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكِّر

*أ )* باتفاقية الأمم المتحدة لقانون المعاهدات (فيينا، 1969)؛

*ب)* بالمادة 25 من دستور الات‍حاد، بشأن المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية (WCIT)؛

*ﺝ )* بالرقم 48 من المادة 3 من اتفاقية الات‍حاد، بشأن المؤتمرات والجمعيات الأخرى؛

*د )* بالتقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (ITR)؛

وإذ يدرك

*أ )* مساهمات الأعضاء وأعضاء القطاعات المكتوبة التي تتضمن 41 مساهمة من جميع مناطق الاتحاد؛

*ب)* الدراسة والمناقشة المفصلة التي قام بها فريق الخبراء الذي اجتمع لفترة مجموعها عشرة أيام؛

*ج )* الآراء المتباينة للغاية بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بلوائح الاتصالات الدولية المعبر عنها في التقرير النهائي لفريق الخبراء،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* التكلفة الكبيرة التي سيتكبدها الاتحاد للتحضير لمؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية وعقده؛

*ب)* صعوبة التوصل إلى توافق عالمي بشأن لوائح الاتصالات الدولية نظراً إلى وجود تباين كبير في الآراء؛

*ج )* ضرورة تركيز عمل الاتحاد على الأولويات الحرجة مثل سد الفجوة الرقمية وتعزيز توفير توصيلية ميسورة التكلفة،

يقـرر

1 الإعراب عن خالص الشكر لرئيس فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية ونوابه على عملهم الخاص بإجراء استعراض كامل للوائح الاتصالات الدولية تسنّى فيه عرض جميع آراء مكونات الاتحاد كافة ومناقشتها بشكل وافٍ؛

2 الإعراب عن التقدير للأعضاء وأعضاء القطاعات الذين ساهموا في عمل فريق الخبراء؛

3 مراعاة حقيقة أن للدول الأعضاء آراء متباينة للغاية بشأن لوائح الاتصالات الدولية؛

4 اتخاذ قرار بعدم عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية، وكذلك عدم القيام بأي أعمال لإجراء المزيد من الاستعراض أو المراجعة للوائح الاتصالات الدولية.

**الأسباب:** إبراز الموقف الراهن فيما يتعلق بلوائح الاتصالات الدولية ونتائج أعمال فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 24: مراجعة القرار 189: مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ومنعها

تقترح هذه الوثيقة إجراء تغييرات في القرار 189 من أجل:

• تحديث القرار؛

• تسليط الضوء على ما أنجزته بعض البلدان من عمل فعال من أجل الحد من سرقة الهواتف المتنقلة، من خلال العمل المشترك مع الصناعة؛

• تعزيز أفضل الممارسات وتبادلها؛

• تشجيع الجميع على اتخاذ إجراءات بشأن هذا الموضوع المهم.

MOD EUR/48A2/17

القرار 189 (المراجَع في دبي، 2018)

مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ومنعها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

 *أ )* أن التأثير الإيجابي للاتصالات المتنقلة والتقدم التكنولوجي والتغطية الكبيرة والتطور الذي أحدثته جميع الخدمات ذات الصلة، قد مكنت من انتشار الأجهزة المتنقلة، بما في ذلك الهواتف الذكية نظراً لما توفره من فوائد متعددة؛

*ب)* أن اللصوص يسرقون السلع الشخصية الثمينة، بما فيها الأجهزة المتنقلة؛

*ج)* أن بعض الحكومات طبقت قوانيناً تقضي بعدم قانونية تعديل معرّفات الهوية الفريدة الخاصة بمعدات الهواتف المتنقلة؛

*ﺩ )* أن ممارسة سرقة الأجهزة المتنقلة يمكن أن يكون لها أحياناً أثر سلبي على صحة وسلامة مواطنينا وعلى شعورهم بالأمن؛

*ﻫ )* أن المشاكل التي تحدث في إطار الجرائم المتعلقة بسرقة الأجهزة المتنقلة أصبحت مشكلة عالمية حيث غالباً ما يعاد بيع هذه الأجهزة بسهولة في الأسواق الدولية؛

*ﻭ‍ )* أن الاتجار في الأجهزة المتنقلة المسروقة يشكل خطراً على المستهلكين وفقدان دوائر الصناعة للإيرادات؛

*ﺯ )* أن بعض الحكومات ودوائر الصناعة أدخلت لوائح وإجراءات وسياسات لإنفاذ القانون ووظائف تكنولوجية لمنع سرقة الأجهزة المتنقلة ومكافحتها؛

*ﺡ)* أن بمقدور الات‍حاد أن يساعد جميع الأعضاء على الاستفادة من توصيات الات‍حاد وأن يؤدي دوراً إيجابياً من خلال توفير منصة لجميع الأطراف المعنية من أجل تشجيع المناقشات وتبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات المتعلقة بمكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة؛

*ﻁ)* أن معظم مصنعي الأجهزة المتنقلة وبائعي أنظمة التشغيل والمشغلين يقدمون حلولاً للمستهلكين مثل التطبيقات المجانية لمكافحة السرقة وأدوات منع إعادة التنشيط، بهدف تخفيض معدل سرقة الأجهزة المتنقلة،

وإذ يساوره القلق

من أن معدل سرقة الأجهزة المتنقلة في بعض من المناطق في العالم ما يزال مرتفعاً، رغم الجهود المبذولة خلال الأعوام الأخيرة،

وإذ يدرك

أن المصنعين والمشغلين ورابطات الصناعة يطورون حلولاً تكنولوجية مختلفة وأن الحكومات تضع سياسات لمعالجة هذه المشكلة العالمية،

يقرر

استكشاف جميع السبل والوسائل الكفيلة بمكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ومنعها،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقييس الاتصالات، بما يلي

1 جمع المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات التي تطورها دوائر الصناعة أو الحكومات في مجال مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة، ولا سيما من المناطق التي انخفض فيها معدل سرقة الهواتف المتنقلة؛

2 التشاور مع لجان الدراسات ذات الصلة لقطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات ومصنعي الأجهزة المتنقلة ومصنعي مكونات شبكات الاتصالات والمشغلين والمنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير في مجال الاتصالات والمتعلقة بهذه المسائل مثل رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA) ومشروع شبكة الجيل الثالث (3GPP)، لتحديد التدابير التكنولوجية القائمة والمستقبلية، والبرمجيات والأجهزة على السواء، للتخفيف من استخدام الأجهزة المتنقلة المسروقة؛

3 تقديم المساعدة، في إطار خبرة الات‍حاد، وفي إطار الموارد المتاحة، حسب الاقتضاء، بالتعاون من المنظمات ذات الصلة، إلى الدول الأعضاء، إذا طلب من الات‍حاد ذلك، من أجل نشر أفضل الممارسات في مجال مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى المساهمة في الدراسات التي تجرى في هذا المجال.

**الأسباب:** تحديث القرار وأخذ أفضل الممارسات بعين الاعتبار.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 25: نشر شبكات الجيل التالي في البلدان النامية والتوصيلية بشبكات النطاق العريض - مراجعة للقرار 137 وإلغاء القرار 203

يشير موضوع القرارين: القرار 137 'نشر شبكات الجيل التالي في البلدان النامية' (المراجَع في بوسان، 2014) والقرار 203 'التوصيلية بشبكات النطاق العريض' (المراجَع في بوسان، 2014) إلى عمليتين مرتبطتين ببعضهما بشدة. ولا يمكن تنفيذ هاتين العمليتين، أي نشر شبكات الجيل التالي والتوصيلية، بشكل منفصل ومستقل عن بعضهما.

ولذلك، يبدو من المستصوب دمج محتوى القرارين في القرار 137 المنقح وإلغاء القرار 203. وتمت مراجعة نص القرار 137 حسب آخر التطورات الهامة المتعلقة بولاية الاتحاد.

MOD EUR/48A2/18

القـرار 137 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

نشر شبكات الجيل التالي والتوصيلية بشبكات النطاق العريض في البلدان النامية[[6]](#footnote-8)1

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* القرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بشأن تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*ب)* القرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛

*ج)* الرأي 2 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي الخامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن تعزيز بيئة تمكينية من أجل تحقيق نمو وتطوير أكبر للتوصيلية عريضة النطاق؛

*د )* القرار 44 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)؛

*ه )* القرار 17 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)؛

*و )* القرار 77 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تكنولوجيا وتطبيقات النطاق العريض من أجل تحقيق نمو وتطوير أكبر لخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللتوصيلية عريضة النطاق؛

*ز )* القرار 9 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في إدارة الطيف؛

*ح)* إعلان وخطة عمل بوينس آيرس للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017؛

*ط)* القرار 43 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن المساعدة في تنفيذ أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية وشبكات المستقبل،

وإذ يلاحظ

 *أ )* أن البلدان النامية ما زالت تواجه تحدياً ناجماً عن التغير السريع في التكنولوجيات واتجاهات التقارب بين الخدمات؛

*ب)* أن توصيلية النطاق العريض تفضي إلى تمكين الأسر والأفراد والمجتمعات وشركات الأعمال وأن بإمكانها سدّ الفجوة الرقمية؛

*ج )* أن توصيلية النطاق العريض يمكن أن تؤدي دوراً كبيراً في توفير معلومات حيوية أثناء الحوادث الطارئة وجهود الإغاثة المرتبطة بالكوارث؛

*د )* أن العديد من الإدارات قد أعدّ خططاً وطنية للنطاق العريض وفي مرحلة تنفيذها لإتاحة توصيلية النطاق العريض؛

*ﻫ )* أوجه النقص الحالية في الموارد والخبرة وبناء القدرات في البلدان النامية في مجال تخطيط ونشر وتشغيل الشبكات، وخاصة شبكات الجيل التالي (NGN)،

وإذ يذكّر

 *أ )* أن نشر شبكات الجيل التالي والتوصيلية بشبكات النطاق العريض في البلدان النامية هام من أجل تحقيق مقصد الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة "تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020"؛

*ب)* أن البلدان النامية تستطيع أن تحصل أيضاً على معرفة تقنية وخبرة ثمينة من أعمال قطاعات الاتصالات الراديوية (ITU‑R) وتقييس الاتصالات (ITU‑T) وتنمية الاتصالات (ITU‑D) في الات‍حاد،

وإذ يعترف

 *أ )* بالجهود التي تبذلها المكاتب الثلاثة والتعاون فيما بينها من أجل مواصلة توفير المعلومات والمشورة بشأن المواضيع التي تهم البلدان النامية من أجل التخطيط لأنظمة الاتصالات فيها وتنظيمها وتطويرها وتشغيلها؛

*ب)* بأن من شأن الفجوة الرقمية القائمة أن تزداد سوءاً نتيجة لظهور تكنولوجيات جديدة، بما في ذلك ما بعد شبكات الجيل التالي، وأن بعض البلدان النامية لم تتمكن في الوقت المناسب من إدخال شبكات الجيل التالي بشكل كامل؛

*ج)* بأن ثمة تكنولوجيات عديدة ومتنوعة، بما فيها التكنولوجيات الأرضية الثابتة منها والمتنقلة، والتكنولوجيات الساتلية الثابتة منها والمتنقلة تمكّن وتدعم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، التوصيلية بشبكات النطاق العريض؛

*د )* بأن الطيف أساسي لتوفير توصيلية النطاق العريض اللاسلكي بصورة مباشرة للمستعملين من خلال وسائل ساتلية أو أرضية، وللتكنولوجيات التمكينية الأساسية؛

*ﻫ )* بأن أحد النواتج الأكثر أهمية المتوقعة لإدخال شبكات الجيل التالي إلى البلدان النامية هو تخفيض تكاليف التشغيل المتعلقة بتشغيل البنية التحتية للشبكات وصيانتها التقنية،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

 *أ )* أن المهمة الملحة المسندة إلى البلدان التي استثمرت بالفعل أموالاً ضخمة في الشبكة الهاتفية العمومية التبديلية التقليدية هي الانتقال على نحو سلس من الشبكات القائمة إلى شبكات الجيل التالي، وخاصة في حالة البلدان النامية والكثير من البلدان المتقدمة؛

*ب)* أن شبكات الجيل التالي هي أدوات ممكنة لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجهها صناعة الاتصالات، وأن نشر شبكات الجيل التالي وأنشطة وضع المعايير أمور جوهرية للبلدان النامية، وخاصة لمناطقها الريفية التي يعيش فيها أغلبية السكان؛

*ج)* أن العديد من البلدان النامية استثمرت إلى حد كبير في نشر شبكات الجيل التالي لتوفير خدمات متقدمة ولكنها لا تزال غير قادرة على استغلالها وتشغيلها على نحو فعّال؛

*د )* أن الانتقال من الشبكات التقليدية إلى شبكات الجيل التالي سيؤثر على نقاط التوصيلات البينية وجودة الخدمات وغيرها من الجوانب التشغيلية، وسيكون لذلك أيضاً تأثير على التكاليف التي يتحملها المستعمل النهائي؛

*ه‍ )* أن البلدان تستطيع الاستفادة من شبكات الجيل التالي التي يمكن أن تسهل توفير طائفة كبيرة من الخدمات المتقدمة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من أجل بناء مجتمع المعلومات، وفي حل مشكلات عسيرة مثل تصميم وتطبيق أنظمة للحماية المدنية والإغاثة في حالات الكوارث، وخاصة الاتصالات من أجل الإنذار المبكر ونشر معلومات عن حالات الطوارئ؛

*و )* أن التحدي يتمثل من منظور القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، أي استئصال الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من استقلالها؛ وخفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض ... إلخ.،

يقرر تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات بالتعاون الوثيق مع مديري مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات

1 بمواصلة العمل فيما يخص أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بإعداد استراتيجيات وطنية لتيسير نشر شبكات النطاق العريض، بما في ذلك شبكات النطاق العريض اللاسلكية، مع مراعاة القيود الحالية لميزانية الات‍حاد؛

2 باتخاذ تدابير مناسبة لالتماس ما يكفي من الموارد المالية والدعم لتنفيذ هذا القرار، في إطار الموارد المالية المتاحة، بما في ذلك الدعم المالي بواسطة اتفاقات الشراكة؛

3 بإبراز أهمية وفوائد تطوير ونشر شبكات الجيل التالي أمام وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى والمؤسسات المالية،

يكلف الأمين العام ومدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقييس الاتصالات

بالعمل بالتعاون مع أعضاء القطاعات المعنيين على توفير الخدمات والتطبيقات للأفراد والأسر وشركات الأعمال والوظائف المجتمعية لتلبية الحاجة إلى مواصلة تحسين شبكات النطاق العريض، بما في ذلك شبكات النطاق العريض اللاسلكية، وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب ذات الصلة مع مكتب تنمية الاتصالات،

يكلف ال‍مجلس

بالنظر في التقارير والمقترحات المقدمة من الأمين العام والمكاتب الثلاثة فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار فيما يخص تلبية احتياجات البلدان النامية،

يدعو جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى مواصلة تعزيز وتثمين الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للتوصيلية بشبكات النطاق العريض وخدماتها ؛

2 إلى دعم تطوير عمليات نشر الشبكات النطاق العريض اللاسلكية تتسم بالفعالية من حيث التكلفة في إطار استراتيجياتها وسياساتها الوطنية الخاصة بالنطاق العريض؛

3 إلى تيسير التوصيلية بشبكات النطاق العريض اللاسلكية باعتبارها عنصراً هاماً لتمكين النفاذ إلى خدمات النطاق العريض وتطبيقاته؛

4 إلى تعزيز التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبين البلدان النامية ذاتها، في تحسين القدرات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال تطبيق شبكات الجيل التالي، وخاصة ما يتعلق بالتخطيط لها ونشرها وتشغيلها وصيانتها، وتطوير التطبيقات المعتمدة على شبكات الجيل التالي، لا سيما في المناطق الريفية آخذة بعين الاعتبار أيضاً تطويرها في المستقبل القريب للتعامل مع شبكات المستقبل.

**الأسباب:** تحديث القرار 137 وإدراج المحتويات ذات الصلة من القرار 203 فيه.

SUP EUR/48A2/19

القـرار 203 (بوسان، 2014)

التوصيلية بشبكات النطاق العريض

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب:** بدمج محتوى القرار 137 والقرار 203 في القرار 137 المنقح (انظر المقترح EUR/48A2/18)، يمكن إلغاء القرار 203.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 26: مراجعة القرار 191: استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الاتحاد الثلاثة

يحدّث هذا المقترح القرار 191: استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الاتحاد الثلاثة.

ويشمل مقترحات للقيام بما يلي:

• الاعتراف بدور كل من فريق التنسيق بين القطاعات وفريق المهام المعني بالتنسيق بين القطاعات في تنسيق المسائل ذات الاهتمام المشترك وإبرازه، لتجنب الازدواج ولاستخدام الموارد على النحو الأمثل؛

• مواصلة النظر في الأنشطة الحالية والجديدة للأفرقة الاستشارية للقطاعات وتوزيعها بين قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات للموافقة عليها من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد؛

• تكليف الأمين العام بتحديد جميع أشكال وأمثلة الوظائف والأنشطة المتداخلة بين قطاعات الاتحاد، وكذلك الأمانة العامة، واقتراح حلول لمعالجتها؛

• دعوة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، عند اتخاذ قرارات في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته، أن تأخذ في الاعتبار الآثار المالية التي قد تترتب عليها، وينبغي أن تتجنب اعتماد قرارات ومقررات من شأنها أن تؤدي إلى نفقات تتجاوز الحدود المالية التي يضعها مؤتمر المندوبين المفوضين.

MOD EUR/48A2/20

القـرار 191 (المراجَع في دبي، 2018)

استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الات‍حاد الثلاثة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يشير إلى

 *أ )* القرار ITU‑R 6-2، بشأن الاتصال والتعاون مع قطاع تقييس الاتصالات في الات‍حاد الدولي للاتصالات (ITU-T)، والقرار ITU‑R 7-3، بشأن تنمية الاتصالات بما في ذلك الاتصال والتعاون مع قطاع تنمية الاتصالات في الات‍حاد الدولي للاتصالات (ITU-D) الصادرين عن جمعية الاتصالات الراديوية لعام 2015 (RA-15)؛

*ب)* القرار 45(المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)، بشأنالتنسيق الفعّال لأعمال التقييس فيما بين لجان الدراسات في قطاع تقييس الاتصالات ودور الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ج)* القرار 18 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن المبادئ والإجراءات المتعلقة بتوزيع العمل على قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات للات‍حاد الدولي للاتصالات وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها؛

*د )* القرار 59 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات الثلاثة للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

*ﻫ )* القرار 5 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017)، بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية[[7]](#footnote-10)1 في أنشطة الات‍حاد؛

*و )* إنشاء فريق فريق التنسيق بين القطاعات (ICG) المعني بالمسائل ذات الاهتمام المشترك، الذي أنشئ بقرارات من الأفرقة الاستشارية للقطاعات وفريق المهام المعني بالتنسيق بين القطاعات (ISC‑TF) في الأمانة، برئاسة نائب الأمين العام لتجنب الازدواج ولاستخدام الموارد على النحو الأمثل،

وإذ يضع في اعتباره

 *أ )* أهداف الات‍حاد المدرجة في المادة 1 من دستور الات‍حاد؛

*ب)* الدور المنوط بكل من القطاعات الثلاثة والأمانة العامة للمساهمة في تحقيق أهداف وغايات الاتحاد؛

*ج)* أن أنشطة قطاعات الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات، يجب أن تخضع، وفقاً للرقم 119 من دستور الاتحاد والرقم 215 من اتفاقية الاتحاد، لتعاون وثيق فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالتنمية طبقاً للأحكام ذات الصلة من هذا الدستور؛

*د )* أن جمعية الاتصالات الراديوية (RA) والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) قد حددت أيضاً المجالات المشتركة التي ينبغي العمل فيها والتي تتطلب التنسيق الداخلي في الات‍حاد،

وإذ يدرك

*أ )* أن العدد المتزايد لمجالات الدراسات المشتركة التي تجريها القطاعات الثلاثة وما يتعلق بذلك من ضرورة التنسيق والتعاون بينها يوفر نهجاً متكاملاً في إطار مفهوم توحيد العمل في الاتحاد؛

*ب)* حاجة البلدان النامية إلى اكتساب الأدوات اللازمة لتعزيز قطاع اتصالاتها؛

*ﺝ)* أن مستويات مشاركة البلدان النامية في أنشطة قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات غير كافية، على الرغم من الجهود المبذولة، بحيث تقتضي الضرورة بشكل متزايد تعزيز التنسيق والتعاون بين قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات باشتراك مع قطاع تنمية الاتصالات؛

*ﺩ )* الدور المحفز لقطاع تنمية الاتصالات الذي يسعى إلى الاستخدام الأمثل للموارد بحيث يمكن بناء القدرات في البلدان النامية؛

*ﻫ )* الحاجة إلى تحقيق تمثيل أفضل لرؤية البلدان النامية واحتياجاتها في الأنشطة والأعمال المنفذة في قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات؛

*ﻭ )* ثمة نهجاً إدماجياً مطلوباً من الات‍حاد على نحو متزايد بسبب العدد المتزايد من المسائل ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالقطاعات الثلاثة مثل تطوير أنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتصالات المتنقلة الدولية (IMT)، والاتصالات في حالات الطوارئ، والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ، والأمن السيبراني، ونفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومطابقة معدات وأنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية التشغيل البيني لها، والاستخدام الأفضل للموارد النادرة، وغيرها؛

*ﺯ )* أن الجهود المنسقة والمتكاملة تمكِّن الوصول إلى المزيد من الدول الأعضاء، بتأثير أكبر، لسد الفجوة الرقمية والفجوة التقييسية، كما تسهم في تحسين إدارة الطيف،

وإذ يأخذ في الحسبان

 *أ )* أن أنشطة الأفرقة المشتركة بين القطاعات تسهل التعاون وتنسيق الأنشطة داخل الات‍حاد؛

*ب)* أن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020 تشمل الهدف 6.1 المشترك بين القطاعات "الحد من مجالات التداخل والازدواج وتعزيز التنسيق الأوثق والأكثر شفافية بين الأمانة العامة وقطاعات الاتحاد مع مراعاة اعتمادات ميزانية الاتحاد وخبرة وولاية كل قطاع"؛

*ﺝ)* أن المشاورات جارية بين الأفرقة الاستشارية نفسها للقطاعات الثلاثة بخصوص الآليات والوسائل اللازمة لتحسين التعاون فيما بينها؛

*ﺩ )* أن هذه الإجراءات ينبغي أن تنتظم في استراتيجية شاملة تقاس وتراقَب نتائجها؛

*ﻫ )* أن ذلك من شأنه أن يزود الات‍حاد بأداة لتصحيح أوجه القصور والبناء على النجاح؛

*و )* أن فريق التنسيق بين القطاعات وفريق المهام المعني بالتنسيق بين القطاعات هما أداتان فعالتان في إعداد استراتيجية متكاملة؛

*ﺯ )* أن التعاون والتنسيق بين القطاعات ينبغي أن ترأسه الأمانة العامة، بالتعاون الوثيق مع مديري المكاتب الثلاثة،

يقرر

أن يواصل الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية (RAG) والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG)، بما في ذلك من خلال فريق التنسيق بين القطاعات، النظر في الأنشطة الحالية وتوزيعها بين قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات للموافقة عليها من جانب الدول الأعضاء وفقا لإجراءات الموافقة على المسائل الجديدة والمراجعة،

يدعو

1 الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية (RAG) والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG) إلى الاستمرار في دعم فريق التنسيق بين القطاعات فيما يخص تحديد المواضيع المشتركة للقطاعات الثلاثة، والآليات اللازمة لتعزيز التعاون والتآزر بين جميع القطاعات بصدد المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

2 مديري مكاتب الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات وفريق المهام المعني بالتنسيق بين القطاعات إلى إبلاغ فريق التنسيق بين القطاعات والأفرقة الاستشارية للقطاعات بالخيارات المتاحة لتحسين التعاون على مستوى الأمانة من أجل ضمان التنسيق الوثيق إلى أقصى حدٍ ممكن،

يقرر أن يكلف الأمين العام

1 بمواصلة تعزيز استراتيجية للتنسيق والتعاون توخياً لفعالية وكفاءة الجهود في المجالات ذات الاهتمام المشترك لقطاعات الات‍حاد الثلاثة والأمانة العامة، بغية تجنب ازدواجية الجهود وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الاتحاد؛

2 بتحديد جميع أشكال وأمثلة الوظائف والأنشطة المتداخلة بين قطاعات الاتحاد، وكذلك الأمانة العامة، واقتراح حلول لمعالجتها؛

3 بتحديث القائمة التي تحتوي على المجالات ذات الاهتمام المشترك للقطاعات الثلاثة والأمانة العامة وفقاً لولاية كل جمعية ومؤتمر للات‍حاد؛

4 بتقديم تقارير إلى المجلس ومؤتمر المندوبين المفوضين عن أنشطة التنسيق التي تجري بين القطاعات المختلفة والأمانة العامة في كل من هذه المجالات، فضلاً عن النتائج التي يتم التوصل إليها؛

5 بمواصلة ضمان التفاعل الوثيق وتبادل المعلومات بانتظام بين فريق التنسيق بين القطاعات وفريق المهام المعني بالتنسيق بين القطاعات؛

6 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن تنفيذ هذا القرار،

يكلف م‍جلس الات‍حاد

بإدراج تنسيق أعمال قطاعات الات‍حاد الثلاثة والأمانة العامة في جدول أعمال اجتماعاته وذلك لمتابعة تطوره واتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذه،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

1 بضمان تقديم التقارير إلى ال‍مجلس عن تنسيق الأنشطة المنفذة بين القطاعات المختلفة في كل مجال محدد من مجالات الاهتمام المشترك، فضلاً عن النتائج المتوصل إليها؛

2 بإبلاغ الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات المعنية عن حالات ازدواجية الوظائف والأنشطة بين قطاعات الاتحاد والحلول المقترحة لمعالجة هذه الحالات؛

3 بضمان إدراج التنسيق مع القطاعين الآخرين في جداول أعمال كل من الأفرقة الاستشارية المعنية بحيث تُقترح استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التطوير الأمثل للمجالات ذات الاهتمام المشترك؛

4 بتقديم الدعم إلى فريق التنسيق بين القطاعات والأفرقة الاستشارية للقطاعات في أنشطة التنسيق بين القطاعات في المجالات ذات الاهتمام المشترك،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى أن تأخذ في الاعتبار، عند إعداد مقترحات لعرضها على مؤتمرات وجمعيات قطاعات الاتحاد، فضلاً عن مؤتمرات المندوبين المفوضين للاتحاد، خصائص أنشطة القطاعات والأمانة العامة، وضرورة تنسيق هذه الأنشطة وتجنب ازدواجية أنشطة العديد من كيانات الاتحاد؛

2 إلى التصرف، عند اتخاذ قرارات في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته، وفقاً للأرقام 92 و115 و142 و147 من دستور الاتحاد؛

3 إلى دعم جهود تحسين التنسيق بين القطاعات، بما في ذلك المشاركة بنشاط في الأفرقة التي أنشأتها الأفرقة الاستشارية للقطاعات لتنسيق الأنشطة.

**الأسباب**: تحديث هذا القرار مع الأخذ في الاعتبار الخبرة المكتسبة من مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 فضلاً عن القرارات المتخذة في مؤتمرات وجمعيات قطاعات الاتحاد.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 27: مشروع قرار جديد: دعم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

تقترح أوروبا مشروع قرار جديداً بشأن دعم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي (AI) للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويثمن هذا القرار العمل الذي قامت به العديد من الهيئات الدولية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي ويسعى إلى توضيح المساهمة التي يمكن للاتحاد تقديمها، في إطار أهدافه وولايته، بغية المساهمة في خطة التنمية المستدامة.

ADD EUR/48A2/21

مشروع قرار جديد [EUR-2]

دعم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكر

*أ )* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

*ب)* بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة، "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)"؛

*ج)* بالقرار 139 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع؛

*د )* بالقرار 140 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

إذ يلاحظ

*أ )* "القمم العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي لتحقيق الصالح العام" التي ينظمها الاتحاد بالشراكة مع مؤسسة XPRIZE ورابطة أجهزة الحاسوب (ACM) وأكثر من 30 وكالة وهيئة تابعة للأمم المتحدة، والتي ناقشت الطريقة التي يمكن بها للابتكارات في تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030؛

*ب)* إنشاء لجنة الدراسات 13 لقطاع تقييس الاتصالات فريقاً متخصصاً يُعنى *بالتعلم الآلي في شبكات المستقبل بما في ذلك شبكات الجيل الخامس*، وإنشاء لجنة الدراسات 16 لقطاع تقييس الاتصالات فريقاً متخصصاً يُعنى *بالذكاء الاصطناعي لأغراض الصحة* (بشراكة مع منظمة الصحة العالمية)؛

*ج)* إنشاء مركز الذكاء الاصطناعي وعلم الروبوتات التابع لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI) في سبتمبر 2017، بغية تحسين التنسيق، وجمع ونشر المعرفة، وأنشطة إذكاء الوعي والتوعية؛

*د )* العمل الذي قامت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بشأن الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك نتائج مؤتمرها حول "الذكاء الاصطناعي: آلات ذكية، سياسات ذكية"، وتقريرها التحليلي وفريق الخبراء التابع لها في هذا المجال؛

*ه )* المبادرات الجارية في الوقت الحالي لمعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والتقنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في مجموعة من المنظمات الدولية، ومنظمات وضع المعايير، ومنتديات الصناعة والمؤتمرات الأكاديمية، بما في ذلك ضمن مبادرات أخرى، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والقمة السنوية للذكاء الاصطناعي، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي والشراكة بشأن الذكاء الاصطناعي لفائدة الأفراد والمجتمع.

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن أهداف الاتحاد تشمل:

- السعي إلى إيصال مزايا التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم؛

- الترويج على الصعيد الدولي لاعتماد نهج أوسع شمولاً في تناول مسائل الاتصالات نظراً للطابع العالمي الذي يتسم به اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات، وذلك عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، الإقليمية منها والعالمية، ومع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالاتصالات.

- تشجيع مشاركة الكيانات المعنية في أنشطة الاتحاد، والتعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات بغية بلوغ أهداف الاتحاد.

*ب)* أن لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد دوراً هاماً في تعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تعزيز تهيئة بيئة تمكينية لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ج)* أن أعضاء الاتحاد يضطلعون بأعمال يمكن أن تساعد في إثراء ودعم فهم الإمكانات التي تمتلكها تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي للمساهمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

إذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن مشهد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية سيستمر في التطور بسبب التغير التكنولوجي وإمكانية اعتماد موردي خدمات الاتصالات تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في توفير وإدارة شبكات وخدمات الاتصالات؛

*ب)* أن تطور تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي عند توفير وإدارة شبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر الفرص ويعزز التحديات؛

*ج)* أن استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي قد ينتج عنه أصناف مختلفة من خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والمبتكرة التي تستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء في قطاعات ومناطق مختلفة من العالم؛

*د )* أن للقطاع الخاص دوراً ريادياً في تطوير تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي دعماً لاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ه )* أن للقطاع العام والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية أدواراً هامة في تطوير تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما من ناحية فهم أثرها الاقتصادي والاجتماعي، وإدخال تطبيقها في خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*و )* أن للدول الأعضاء أدواراً هامة لتلعبها في فهم آثار وتحديات تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي المنتشرة ضمن ولايتها القضائية وإعداد الأطر التنظيمية الوطنية ذات الصلة؛

*ز )* أن تطبيق تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي على خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*ح)* أن تطوير تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي يشمل مجموعة متنوعة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، يندرج العديد منها خارج ولاية الاتحاد وتعالجها حالياً وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى؛

*ط)* أن الاتحاد يمكنه أن يسهل تبادل المعلومات بين كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بشأن تطبيق تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ي)* أن على الاتحاد ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، كل حسب اختصاصه، التعاون فيما بينها ومع المنظمات الدولية الأخرى ومع مجموعة من منظمات وضع المعايير وكيانات القطاع الخاص الأخرى من خلال عمليات تتسم بالانفتاح والشفافية تشمل القطاع الخاص والحكومة والأوساط الأكاديمية والمجتمع التقني والمجتمع المدني وغيرها من الأطراف المعنية بغرض تعظيم هذه المساهمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

يقرر

كفالة أن تكون الدول الأعضاء قادرة على المساهمة في المعلومات والمشورة المتاحة حالياً في الاتحاد وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات وضع المعايير والمنظمات المعنية الأخرى والاستفادة منها بشكل كامل بغرض تعظيم المساهمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بخصوص تطبيق تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يكلف الأمين العام

1 بتعزيز التعاون المثمر وتبادل المعلومات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بما في ذلك ضمن كيانات أخرى، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ومنتدى إدارة الإنترنت واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمنتدى متعدد أصحاب المصلحة بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، كل حسب اختصاصه، بغرض تحقيق فهم مشترك لإمكانات دعم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية المساعدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2 بكفالة أن تكون أنشطة الاتحاد المتعلقة بتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي ضمن ولاية الاتحاد اختصاصاته الأساسية وداعمة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وألا تكرر أنشطة المنظمات الأخرى أو تتعارض معها؛

3 بضمان أن تكون أنشطة الاتحاد المتعلقة بتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي متسقة ومتكاملة مع الأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة المعنية الأخرى الضالعة في الأعمال ذات الصلة بتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي؛

4 بتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء بشأن المشورة والدعم المتاحين عبر منظومة الأمم المتحدة لتعزيز إمكانات تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي الداعمة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

5 بتعزيز التعاون المثمر مع المنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك المنظمات الأخرى لوضع المعايير ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمبادرات متعددة أصحاب المصلحة وغيرها من منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الأكاديمية والتقنية بغية تعزيز المساهمة التي يمكن أن تقدمها تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي دعماً للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

6 بالنظر فيما إذا كان الاتحاد قادراً على المساهمة بمعلومات بشأن جوانب الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في المبادرات الحالية المتعلقة بتطوير ونشر الذكاء الاصطناعي بما في ذلك المبادرات المحددة في الفقرة *ه)* من *إذ يلاحظ*؛

7 برفع تقارير سنوية إلى المجلس بشأن جميع الأنشطة المتعلقة بمسائل الذكاء الاصطناعي التي لها أثر استراتيجي أو مالي كبير على الاتحاد،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 باستخدام الآليات الحالية لتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء بشأن إمكانات دعم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي لشبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في إطار ولاية الاتحاد؛

2 باستخدام الآليات الحالية لتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء بشأن المشورة والدعم المتاحين من وكالات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنظمات المعنية الأخرى بشأن إمكانات تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والهيئات الأكاديمية

1 إلى المساهمة في المناقشة بشأن الكيفية التي يمكن أن يساهم بها دعم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي لشبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار ولاية الاتحاد؛

2 إلى المساهمة في المناقشة بشأن الآثار والتحديات المحتملة التي ستترتب عن دعم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي لشبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار ولاية الاتحاد؛

3 إلى تبادل خبراتها، ولا سيما ما يتعلق منها بدعم تعاون أصحاب المصلحة المتعددين لزيادة فوائد تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وزيادة فهم أعضاء الاتحاد للدور الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي لدعم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**الأسباب:** يسعى مشروع القرار الجديد هذا إلى توضيح المساهمة التي يمكن أن يقدمها الاتحاد بشأن تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، في إطار أهدافه وولايته، للمساهمة في خطة التنمية المستدامة.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 28: مشروع قرار جديد [EUR-3]: الفرصة التحويلية للخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT) لدعم نظام إيكولوجي عصري مستدام للاتصالات

تقترح أوروبا مشروع قرار جديد بشأن "الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت" (OTT) يضعها في سياق التطور السريع بالانتقال من نماذج أعمال للاتصالات القائمة على المهاتفة إلى تلك القائمة على استخدام البيانات، ويُقترح إجراء حوار بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لمساعدتهم جميعاً على إدارة هذا التحول. ويضع عمل الاتحاد المتعلق بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT) ضمن الحوار الأوسع نطاقاً هذا. ويشير القرار إلى أن الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT)تحدد شكل النظام الإيكولوجي للاتصالات، حيث تجلب مجموعة من الفوائد فضلاً عن بعض التحديات. ويدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى المساهمة في المناقشة بشأن الطريقة المثلى لتعزيز النفاذ إلى خدمات الاتصالات بأسعار ميسورة من خلال تعزيز نظام إيكولوجي للاتصالات يتسم بالانفتاح والتنافسية وطرح تجاربهم بشأن هذه المواضيع كافة.

ADD EUR/48A2/22

مشروع قرار جديد [EUR-3]

الفرصة التحويلية للخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT)
لدعم نظام إيكولوجي عصري مستدام للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكر

 *أ )* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA). "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

*ب)* بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة: "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات"؛

*ج )* بالقرار 30 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

*د )* بالقرار 139 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع،

إذ يلاحظ

*أ )* التقرير التقني للجنة الدراسات 3 لقطاع تقييس الاتصالات "الأثر الاقتصادي للخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت" (2017)؛

*ب)* تقرير لجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات "الجوانب السياساتية والتنظيمية والتقنية للانتقال من الشبكات القائمة إلى شبكات النطاق العريض في البلدان النامية، بما في ذلك شبكات الجيل التالي والخدمات المتنقلة والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT) وتنفيذ الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت" (2017)؛

*ج)* تقرير التنمية العالمية لفريق البنك الدولي "المكاسب الرقمية" (2016)؛

*د )* القرار 2 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن مسؤوليات لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات واختصاصاتها؛

*ه )* القرار 2 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن إنشاء لجان الدراسات؛

*و )* القرار 29 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن إجراءات النداء البديلة على شبكات الاتصالات الدولية؛

*ز )* القرار 23 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن النفاذ إلى شبكة الإنترنت في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن أهداف الاتحاد تشمل:

- السعي إلى إيصال مزايا التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم؛

- الترويج على الصعيد الدولي لاعتماد نهج أوسع شمولاً في تناول مسائل الاتصالات نظراً للطابع العالمي الذي يتسم به اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات، وذلك عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، الإقليمية منها والعالمية، ومع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالاتصالات؛

*ب)* أن لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد دوراً لتسهيل مناقشة أفضل الممارسات الخاصة بتنظيم الاتصالات ونشرها واعتمادها؛

*ج)* أن فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت ناقش عام 2017 فرص وتبعات الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، فضلاً عن السياسات والمسائل التنظيمية ذات الصلة، وقدم أصحاب المصلحة أكثر من 70 مساهمة وهو ما يظهر الاهتمام الكبير بالموضوع؛

*د )* استمرار العمل على جوانب الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت في لجنة الدراسات 3 لقطاع تنمية الاتصالات وقطاع تقييس الاتصالات،

إذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن مشهد الاتصالات الدولية سيستمر في التطور، بسبب التغير التكنولوجي، كما كان عليه الحال منذ اختراع البرق، وأن الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT) هي ابتكار تقني هام يحدد ملامح النظام الإيكولوجي للاتصالات؛

*ب)* أن التطور التكنولوجي في ميدان الاتصالات يوفر الفرص ويفرز التحديات؛

*ج)* أن مزايا التحول الاقتصادي الذي تدفع به الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت ظهر أثرها أولاً في الدول المتقدمة، ولكن مع تسارع عملية الرقمنة وتوصيل الكثير من الناس في كل أنحاء العالم بالإنترنت، استمرت هذه المزايا في التوسع على مستوى العالم أجمع؛

*د )* أن الخدمات المتاحة بحرية على عبر الإنترنت انتشرت بسرعة بسبب تلبيتها لاحتياجات العملاء والشركات. وقد أدى ذلك إلى اشتداد المنافسة، بما في ذلك مع شركات الاتصالات التقليدية، ضمن أمور أخرى؛

*ه )* أن التنظيم لا ينبغي أن يُستخدم لحماية الشركات من المنافسة، ولكن لضمان كفاءة الأسواق التي ستحفز الابتكار وتشجع المنافسة وتفيد المستهلكين؛

*و )* أن النظم الإيكولوجية الوطنية للاتصالات تشهد انتقالاً من نماذج أعمال الاتصالات القائمة على المهاتفة إلى تلك القائمة على استخدام البيانات بسرعات مختلفة؛

*ز )* أن العنصر المشترك في هذا التحول هو ظهور الخدمات القائمة على البيانات، وأن لهذه الخدمات دوراً رئيسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

*ح)* أن زيادة الطلب على الخدمات القائمة على البيانات حفز زيادة السعة الدولية؛

*ط)* أن هذه الزيادة في السعة الدولية مكنت من زيادة المنافسة في مجال التوصيلية الدولية للإنترنت، الأمر الذي قلص كثيراً من التكلفة بأسعار الجملة للتوصيلية الدولية للإنترنت؛

*ي)* أن النظام الإيكولوجي العالمي للاتصالات مربوط ببعضه وأصبح قائماً على البيانات بصورة متزايدة؛

*ك)* أن هذا يمثل تحدياً وفرصة لأصحاب المصلحة للعمل جنباً إلى جنب لضمان أن يستمر هذا النظام الإيكولوجي في التطور على أساس مستدام اقتصادياً،

يقرر أن يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، على أن يعمل في تعاون وثيق مع مديري مكتب تقييس الاتصالات ومكتب الاتصالات الراديوية

1 باتخاذ خطوات لتسهيل المناقشة بين الهيئات التنظيمية وأعضاء القطاعات بشأن أفضل الممارسات لزيادة الفرص المتاحة من تطور تكنولوجيات الاتصالات؛

2 باتخاذ خطوات لضمان عقد قطاعي التنمية والتقييس على التوالي للاجتماعات ذات الصلة الموجودة سلفاً كلما كان ذلك ممكناً جنباً إلى جنب مع تلك الاجتماعات التي تعقدها المنظمات ذات الصلة بغرض تبادل الخبرات وتعزيز التعاون المثمر والشراكات بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الأكاديمية والتقنية،

يكلف الأمين العام

1 بتعزيز التعاون المثمر والشراكات مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفريق مهام هندسة الإنترنت، فيما يتعلق بهذا القرار؛

2 بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة لتعزيز فرص التعاون بين أعضاء الاتحاد وأعضاء المنظمات الأخرى لمواصلة تحقيق أهداف هذا القرار، ولتشجيع هذه المنظمات الأخرى على التعاون بطريقة مماثلة؛

3 بالسعي إلى ضمان أن تتسق أنشطة الاتحاد مع أعمال المنظمات الأخرى ذات الصلة وتتكامل معها فيما يتعلق بأهداف هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى المساهمة في المناقشة بشأن الطريقة المثلى لتعزيز النفاذ إلى خدمات اتصالات بأسعار ميسورة من خلال تعزيز نظام إيكولوجي للاتصالات يتسم بالانفتاح والتنافسية؛

2 إلى طرح تجاربهم، ولا سيما ما يتعلق بدعم تعاون أصحاب المصلحة المتعددين لتعظيم فوائد فهم أعضاء الاتحاد للخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت وتعزيز هذا الفهم.

**الأسباب:** يسعى مشروع القرار الجديد هذا إلى توضيح عمل الاتحاد المتعلق بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT) ضمن سياق واسع يشمل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 29: عدم إجراء أي تغيير على القرار 7: إجراء تعريف الإقليم بغرض الدعوة إلى مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية

تقترح أوروبا الإبقاء على القرار 7 - إجراء تعريف الإقليم بغرض الدعوة إلى مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية. وترى أوروبا أن هذا القرار لا يزال صالحاً نظراً لاحتمال تنظيم الاتحاد مؤتمرات إقليمية للاتصالات الراديوية طبقاً للنصوص الأساسية للاتحاد.

NOC EUR/48A2/23

القـرار 7 (كيوتو، 1994)

إجراء تعريف الإقليم بغرض الدعوة
إلى مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

**الأسباب**: القرار لا يزال صالحاً نظراً لاحتمال تنظيم الاتحاد مؤتمرات إقليمية للاتصالات الراديوية طبقاً للنصوص الأساسية للاتحاد.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 30: عدم إجراء أي تغيير على القرار 119: أساليب زيادة كفاءة لجنة لوائح الراديو وفعاليتها

تقترح أوروبا الإبقاء على القرار 119 - أساليب زيادة كفاءة لجنة لوائح الراديو وفعاليتها. وترى أوروبا أن القرار لا يزال صالحاً ويوفر المرونة اللازمة للجنة لوائح الراديو والمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية من أجل مراجعة الإجراءات الحالية وتعديلها استجابة للاحتياجات المستقبلية.

NOC EUR/48A2/24

القـرار 119 ( المراجع في أنطاليا، 2006)

أساليب زيادة كفاءة لجنة لوائح الراديو وفعاليتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (أنطاليا، 2006)،

**الأسباب**: يوفر هذا القرار المرونة اللازمة للجنة لوائح الراديو والمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية من أجل مراجعة الإجراءات الحالية وتعديلها استجابة للاحتياجات المستقبلية.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 31: مراجعة للقرار 165: المواعيد النهائية لتقديم المقترحات وإجراءات تسجيل المشاركين في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته

نظرت أوروبا في المواعيد النهائية لتقديم مقترحات إلى المؤتمرات طبقاً للقرار 165. والمهلة الحالية لتقديم الوثائق أسبوعان فقط. ولما كانت الوثائق في كثير من الحالات تُقدم قبل الموعد النهائي مباشرة وهناك حاجة إلى ترجمة الوثائق إلى لغات الاتحاد الرسمية الست، فسيكون الوقت المتاح للنظر في الوثائق الأخيرة أقل من أسبوعين. وترى أوروبا أن هذا الوقت غير كاف للإدارات للقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة، بما في ذلك التشاور على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ومن هنا، تقترح أوروبا تغيير المواعيد النهائية من أسبوعين إلى أربعة أسابيع لضمان توفر الوقت الكافي للإدارات للقيام بتحضيراتها.

MOD EUR/48A2/25

القـرار 165 (المراجَع في دبي، 2018)

المواعيد النهائية لتقديم المقترحات وإجراءات تسجيل المشاركين
في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يقـر

 *أ )* بالرقم 224 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي يشير إلى أن أي دولة يمكن أن تقترح أي تعديل للدستور، شريطة أن يصل هذا المقترح إلى الأمين العام في موعد أقصاه ثمانية أشهر قبل التاريخ المحدد لافتتاح مؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ب)* بالرقم 519 من اتفاقية الاتحاد، الذي ينص على شرط أن تقدم التعديلات على الاتفاقية في موعد أقصاه ثمانية أشهر قبل التاريخ المحدد لافتتاح مؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ج )* القرار 114 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تفسير الرقم 224 من الدستور والرقم 519 من الاتفاقية،

وإذ يقر أيضاً

 *أ )* بالقسم 8 من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، بشأن الحدود الزمنية لتقديم المقترحات والتقارير إلى المؤتمرات وشروط تقديمها؛

*ب)* القسم 17 من القواعد العامة، بشأن المقترحات أو التعديلات المقدمة أثناء المؤتمر،

وإذ يضع في اعتباره

المقرر 556 الذي اعتمده المجلس في دورته لعام 2010 بشأن تقديم الوثائق إلى دورات المجلس، الذي ينص على أن جميع المساهمات ينبغي أن تقدم في موعد لا يتجاوز واحد وعشرين يوماً تقويمياً قبل افتتاح دورة المجلس لضمان ترجمتها في الوقت المناسب والنظر فيها على النحو الواجب أثناء دورة المجلس،

وإذ يلاحظ

 *أ )* أن التأخر في تقديم المساهمات لا يثقل كاهل أمانة الاتحاد في معالجة مثل هذه المساهمات فحسب، بل يتسبب أيضاً في صعوبات جسيمة للوفود، ولا سيما الصغيرة منها، في قراءة الوثائق وإعداد المواقف بشأنها في الوقت المناسب وبطريقة عملية؛

*ب)* أن التأخر في تقديم المساهمات يضر أيضاً بكفاءة أداء مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته فضلاً عن كفاءة أداء ما ينبثق عنها من لجان وأفرقة عمل؛

*ج )* أن الحاجة تدعو إلى تحديد موعد نهائي معقول لتقديم الوثائق إلى اجتماعات الاتحاد المذكورة أعلاه في المستقبل،

وإذ يأخذ في الحسبان

المقترح المقدم إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2010 الذي يطلب إلى المجلس أن يستكشف مع الأفرقة الاستشارية للقطاعات مسألة تنسيق المواعيد النهائية لتقديم الوثائق والإجراءات الناظمة للتسجيل لاجتماعات الاتحاد، وذلك بالتشاور مع الأمانة العامة ومديري المكاتب الثلاثة،

يقـرر

تحديد موعد نهائي صارم لتقديم جميع المساهمات لا يتجاوز ثمانية وعشرين يوماً تقويمياً قبل افتتاح مؤتمرات الاتحاد وجمعياته، بما فيها مؤتمرات المندوبين المفوضين، وذلك باستثناء المواعيد النهائية المحددة في فقرة " *إذ يقـرر*" *أ )* و*ب)* أعلاه، لضمان ترجمة هذه المساهمات في الوقت المناسب، والنظر فيها بدقة من جانب الوفود التي تحضر هذه المؤتمرات،

يكلف الأمين العام، بالتشاور مع مديري المكاتب

1 بأن يعد تقريراً للمجلس على أساس مستمر بشأن المسائل المذكورة أعلاه، بما في ذلك الآثار المالية ذات الصلة؛

2 بأن يبحث، مع الأفرقة الاستشارية للقطاعات حسب الاقتضاء، مسألة تنسيق المواعيد النهائية لتقديم المقترحات، فضلاً عن الإجراءات الناظمة للتسجيل لاجتماعات الاتحاد.

**الأسباب**: ضمان توفير الوقت الكافي للأعضاء للنظر في الوثائق، بما في ذلك إجراء المشاورات الوطنية والإقليمية اللازمة قبل بدء المؤتمر/الجمعية.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 32: مراجعة للمقرر 5: إيرادات الاتحاد ونفقاته للفترة 2023-2020

مقدمة

ترى أوروبا ضرورة تحقيق التوازن للخطة المالية للفترة 2023-2020 بدون أي سحب من حساب الاحتياطي وبدون أي فجوة تمويلية تتم تغطيتها من وفورات في المستقبل. وبالتالي، تطلب أوروبا مراجعة الملحق 1 بالمقرر 5 والمقدّمة من الاتحاد إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 في الوثيقة 43 بحذف السطر F "وفورات من تنفيذ الميزانية".

والمقرر 5 (المراجَع في دبي، 2018) "إيرادات الاتحاد ونفقاته للفترة 2023‑2020" يتعلق حصراً بمسائل مالية ولا يجب أن يستعمل لكي يطرح بذاته أنشطة للاتحاد. فأنشطة الاتحاد من منظور الغايات والأهداف والنواتج محددة في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023‑2020 وفي قرارات أخرى لمؤتمر المندوبين المفوضين.

ومسألة توليد إيرادات تتطلب معالجتها بحرص لأن أي كيان تابع للأمم المتحدة يمول من خلال المساهمات يتمتع بمزايا وحصانات يفترض ألاّ تدخل ضمن مجالات الأعمال التجارية. وبالتالي، يمكن فقط توليد الإيرادات من خلال استرداد التكاليف، وينبغي للمقرر 5 التركيز على زيادة كفاءة عمليات الاتحاد.

وتعتبر الأحكام المستمدة من الدستور والاتفاقية صالحة في كل الأحوال ولا توجد حاجة إلى تكرارها في المقرر 5.

وفيما يتعلق بتكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)، يجب أن يحيل المقرر 5 إلى القرار المحتمل للنظام الموحد حيث تخضع مسألة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمراجعة. ويتعين في الوقت الراهن توفير الاعتمادات اللازمة من أجل دفع المستحقات أولاً بأول.

وتؤيد أوروبا بشدة صرف النظر عن تطبيق مفهوم الأنشطة المقررة غير الممولة (UMAC) وألا يقل حساب صندوق الاحتياطي عن المستوى الأدنى المحدد تحت أي ظرف.

وشريطة تحقيق وفورات – كما حدث في السنوات الماضية – يجب تخصيص مبلغ مليون فرنك سويسري واحد على الأقل سنوياً من أجل صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) ومبلغ مليوني فرنك سويسري سنوياً لصندوق مشروع المبنى الجديد للاتحاد. وقد قُدرت التكاليف الإضافية لمبنى فارمبيه الجديد التي لا يغطيها القرض السويسري في أبريل 2018 بمبلغ يتراوح بين 10 و15 مليون فرنك سويسري.

ولن تتحقق استمرارية نظام الإنهاء الطوعي للخدمة والتقاعد المبكر ومن ثم توقع مزيد من الخفض في عدد الموظفين إلا عندما يتسنى تمويله من الوفورات. ويجب عدم توقّع إجراء أي عمليات سحب من حساب الاحتياطي.

وعلاوةً على ذلك، فإن خاصية النفقات المخفضة نتيجة لتنفيذ قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية تحتاج إلى توضيح ما إذا كان يتحتم حفظ المبالغ في حساب خاص إلى أن يتم الانتهاء من أي إجراءات للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في هذا الصدد. وتوفر الخطة المالية حالياً مخصصات بمبلغ 10,8 مليون فرنك سويسري.

وتؤكد الوثيقة C18/45 أن جميع التدابير الواردة في الملحق 2 من المقرر 5 الحالي لتحسين الأداء قد تم تنفيذها إلى حد بعيد مما يترك مجالاً ضئيلاً لتحقيق أي وفورات إضافية مقابل هذه التدابير.

ومن هنا يبدو من المناسب إلغاء عدد من التدابير من الملحق 2 من المقرر 5 الحالي التي ثبت أنها لن تحقق وفورات أو حققت وفورات في الماضي ولكنها نفذت إلى حد بعيد وبالتالي لن تسهم في أي زيادة أخرى في الكفاءة.

ويمكن دمج عدد من التدابير الحالية على ألاّ يخفي هذا الدمج حقيقة أن بعض هذه التدابير لم تحقق أي وفورات بالمرة في الماضي. وخلاف ذلك، ستنعدم الشفافية بخصوص التدابير التي ساهمت بالفعل في خفض النفقات.

وبالنسبة للتدبيرين 17 (الفاكس) و18 (جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية)، لم يُبلّغ عن تحقيق أي وفورات مهمة بشأنهما. وفي حين يبدو أن التدبيرين صالحان فقد ينظر في حذفهما.

وربما أمكن تحقيق وفورات إضافية من تطبيق المزيد من مركزية المهام المالية والإدارية (داخل الأمانة العامة فقط في الوقت الحالي) وتجميع الأحداث وتخفيض البعثات.

ويجب تحديد تدابير كفاءة جديدة ومبتكرة من أجل المساعدة على تحقيق الموازنة في الميزانيات في المستقبل والمساهمة في تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد المالية للاتحاد.

المقترح

في ضوء ما سبق، تقترح أوروبا إدخال التعديلات المناسبة على نص المقرر 5 والملحق 2 به. وإلى جانب ذلك، ينبغي تنقيح الملحق 1 لتحقيق خطة مالية متوازنة دون اللجوء إلى استعمال الوفورات المستقبلية المتوقعة.

MOD EUR/48A2/26

ال‍مقـرر 5 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

إيرادات الات‍حاد ونفقاته للفترة 2023-2020

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020، بما في ذلك الغايات والأهداف والنواتج طبقاً للقرار 71 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين والأولويات المحددة فيها،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

 *أ )* القرار 91 (ال‍مراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن المبادئ العامة لاسترداد التكاليف؛

*ب)* أنه لدى النظر في مشروع الخطة المالية للات‍حاد للفترة 2023-2020، كانت التحديات الخاصة باستعمال موارد الاتحاد بكفاءة من أجل تحقيق غايات الخطة الاستراتيجية وأهدافها والخاصة بزيادة الإيرادات لدعم الطلبات على البرامج تحديات جمة؛

*ج)* ضرورة التنسيق بين التخطيط الاستراتيجي والمالي والتشغيلي في الاتحاد،

وإذ يلاحظ

أن القرار 151 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تحسين تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في الات‍حاد، والتي يتعلق عنصر هام فيها بالتخطيط والبرمجة والميزنة والمراقبة والتقييم، والتي ينبغي أن يسهل تنفيذها زيادة تعزيز نظام الإدارة في الات‍حاد بما في ذلك الإدارة المالية،

وإذ يلاحظ كذلك

أن القرار 48 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين يؤكد أهمية إدارة الموارد البشرية في الات‍حاد وتنميتها من أجل الوفاء بغاياته وأهدافه ونواتجه،

يقـرر

1 تخويل م‍جلس الات‍حاد إعداد ميزانيتي فترتي السنتين للات‍حاد بحيث يكون مجموع نفقات الأمانة العامة وقطاعات الات‍حاد الثلاثة متوازناً مع الإيرادات المتوقعة، على أساس الملحق 1 بهذا المقرر، مع مراعاة ما يلي:

1.1 أن تبقى قيمة وحدة المساهمة للدول الأعضاء كما هي بمبلغ 318 000 فرنك سويسري للأعوام 2023‑2020؛

2.1 ألاّ تتجاوز نفقات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية ومعالجة النصوص المتعلقة باللغات الرسمية في الات‍حاد [مبلغ 85 مليون فرنك سويسري] للأعوام 2023-2020؛

3.1 أنه يجوز للمجلس، لدى اعتماده ميزانيات فترات السنتين للات‍حاد، أن يقرر أن يسمح للأمين العام، بغية تلبية الطلبات غير المتوقعة، بإمكانية زيادة ميزانية المنتجات أو الخدمات التي تخضع لاسترداد التكاليف، في حدود إيرادات استرداد التكاليف المتعلقة بذلك النشاط؛

2 في حالة عدم انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين في عام 2022، يضع ال‍مجلس ميزانيتي فترتي السنتين للات‍حاد 2025-2024 و2027-2026 وما بعدهما، بعد أن يحصل أولاً على موافقة أغلبية الدول الأعضاء في الات‍حاد على القيم السنوية لوحدة المساهمة المحددة في الميزانية؛

3 أنه يجوز للمجلس أن يسمح بنفقات تتجاوز الميزانية المقررة للمؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية، إذا كان بالإمكان تعويض هذه النفقات الإضافية من وفورات متحققة في أعوام سابقة أو محملة على العام التالي؛

4 أن يضطلع ال‍مجلس، في كل فترة ميزانية، بتقييم التغيرات التي طرأت والتغيرات المحتمل أن تطرأ أثناء فترة الميزانية الجارية والفترات المقبلة بالنسبة للبنود التالية:

1.4 جداول المرتبات واشتراكات صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات، بما في ذلك بدلات مقر العمل، التي تتقرر في النظام الموحد للأمم المتحدة وتنطبق على الموظفين العاملين في الات‍حاد؛

2.4 سعر الصرف بين الفرنك السويسري ودولار الولايات المتحدة فيما يتعلق بتأثيراته على التكاليف الخاصة بالموظفين الخاضعين لجداول مرتبات الأمم المتحدة؛

3.4 القوة الشرائية للفرنك السويسري فيما يتعلق ببنود الإنفاق غير المتصلة بالموظفين؛

5 أن يضطلع ال‍مجلس بمهمة تحقيق أقصى درجة من الوفورات الممكنة، مع مراعاة التدابير الخاصة بتخفيض النفقات الواردة في الملحق 2 بهذا المقرر، وأن ينظر في فجوات التمويل المحتملة، وأن يقوم تحقيقاً لهذا الغرض بتحديد أدنى مستوى ممكن من الميزانيات بما يتفق مع احتياجات الات‍حاد، في الحدود المبينة في الفقرة 1 من "*يقـرر*" أعلاه؛

6 أنه ينبغي تطبيق المبادئ التوجيهية التالية على الأقل، فيما يتعلق بأي تخفيضات في النفقات:

 *أ )* مواصلة الحفاظ على مستوى قوي وفعال لوظيفة المراجعة الداخلية لحسابات الات‍حاد؛

*ب)* عدم إجراء تخفيضات في النفقات تؤثر على إيرادات استرداد التكاليف؛

*ج)* ألا تخضع التكاليف الثابتة المتعلقة بسداد القروض للخفض؛

*د )* ينبغي الإبقاء على التكاليف الثابتة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء مدة خدمة الموظفين عند مستوى يتفق مع القرارات المتخذة في النظام الموحد للأمم المتحدة؛

*ﻫ )* ينبغي استمثال النفقات المتعلقة بتكاليف الصيانة العادية لمباني الات‍حاد اللازمة لضمان أمن الموظفين وصحتهم؛

*ﻭ )* المحافظة على مستوى فعال لأداء وظائف خدمات المعلومات في الات‍حاد؛

7 أن يحرص ال‍مجلس على بقاء مستوى حساب الاحتياطي تحت أي ظرف أعلى من نسبة 6 في المائة من مجموع النفقات السنوية،

يكلف الأمين العام بالقيام، بمساعدة لجنة التنسيق، بما يلي

1 إعداد مشروعي ميزانيتين متوازنتين لفترتي السنتين 2021-2020 و2023‑2022 على أساس المبادئ التوجيهية ذات الصلة الواردة في الفقرة "*يقـرر*" أعلاه، والملحقين بهذا المقرر وجميع الوثائق ذات الصلة المقدمة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين؛

2 إعداد وتنفيذ برنامج يتسم بفعالية التكاليف وخفضها، في جميع عمليات الات‍حاد،

يكلف الأمين العام

1 بأن يقدم إلى ال‍مجلس، قبل دورتيه العاديتين لعامي 2019 و2021 بسبعة أسابيع على الأقل، البيانات الكاملة والدقيقة التي تلزمه لإعداد ميزانية فترة السنتين ودراستها وإقرارها؛

2 ببذل جميع الجهود لتحقيق توازن ميزانية السنتين وبإحاطة الأعضاء علماً بأي قرارات صادرة عنه قد تكون لها آثار مالية يرجح أن تؤثر على تحقيق هذا التوازن، وذلك من خلال فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية ورفع تقرير سنوي بذلك إلى المجلس،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

1 بتقديم تقرير إلى ال‍مجلس على أساس سنوي بشأن تنفيذ ميزانية الاتحاد في السنة السابقة والتنفيذ المتوقع لميزانية الاتحاد في السنة الحالية؛

2 ببذل كل جهد لازم لتحقيق تخفيضات عبر ثقافة الكفاءة والتوفير، وإدراج الوفورات المحققة فعلاً ضمن الميزانيات المعتمدة الإجمالية في التقرير المذكور أعلاه المرفوع إلى ال‍مجلس؛

3 بتقديم تقرير إلى المجلس، على أساس سنوي، يشمل تحليلات للنفقات المتعلقة بكل بند في الملحق 2 بهذا المقرر، واقتراح مزيد من التدابير الملائمة التي يتعين اتخاذها لتخفيض النفقات،

يكلف ال‍مجلس

1 بأن يأذن للأمين العام، وفقاً للمادة 27 من اللوائح المالية والقواعد المالية، بأن يخصص لصندوق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) مبلغاً قدره مليون فرنك سويسري واحد على الأقل من الوفورات المحققة أثناء تنفيذ الميزانية من حساب الاحتياطي؛

2 بأن يأذن للأمين العام بأن يخصص لصندوق مشروع المبنى الجديد مبلغاً قدره مليوني فرنك سويسري على الأقل من الوفورات المحققة أثناء تنفيذ الميزانية؛

3 باستعراض الميزانيتين المتوازنتين لفترتي السنتين 2021-2020 و2023-2022 والموافقة عليهما، مع المراعاة الواجبة للمبادئ التوجيهية الواردة في الفقرة "*يقـرر*" أعلاه والملحقين بهذا المقرر وجميع الوثائق ذات الصلة المقدمة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين؛

4 ببحث توفير اعتمادات إضافية في حالة تعيين مصادر إيرادات إضافية أو تحقيق وفورات؛

5 بدراسة برنامج تحقيق فعالية التكاليف وخفض التكاليف الذي يعده الأمين العام؛

6 بمراعاة تأثير أي برنامج لخفض التكاليف على موظفي الات‍حاد، بما في ذلك تنفيذ نظام للإنهاء الطوعي للخدمة والتقاعد المبكر، حيثما كان بالإمكان تمويله من وفورات الميزانية؛

7 بأن يأخذ في الاعتبار، عند النظر في التدابير التي يمكن اعتمادها لتعزيز الرقابة المالية في الات‍حاد، الآثار المالية لقضايا مثل تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وصيانة مباني ومنشآت الات‍حاد و/أو الاستعاضة عنها على المديين المتوسط والطويل؛

8 بدعوة المراجع الخارجي للحسابات، واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، وفريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية، إلى الاستمرار في وضع توصيات لضمان رقابة مالية أكبر في الات‍حاد، مع مراعاة، *ضمن عدة أمور*، القضايا المحددة في الفقرة 7 من "*يكلف ال‍مجلس*" أعلاه؛

9 بالنظر في التقارير المتصلة بالمسألة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر المندوبين المفوضين التالي حسب الاقتضاء،

يدعو ال‍مجلس

إلى أن يحدد، قدر الإمكان عملياً، القيمة المبدئية لمبلغ وحدة المساهمة للفترة 2027-2024، في دورته العادية لعام 2021،

يدعو الدول الأعضاء

إلى أن تعلن، قبل نهاية السنة التقويمية 2021، عن فئة مساهمتها المؤقتة للفترة 2027-2024،

ال‍ملحـق 1 للمقرر 5 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

ال‍خطة ال‍مالية للات‍حاد للفترة 2023-2020: الإيرادات والنفقات

*المبالغ بآلاف الفرنكات السويسرية*

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  | **الميزانية للفترة** | **الميزانية للفترة** | **الميزانية للفترة** |  | **التقديرات للفترة** | **التقديرات للفترة** | **مشروع الخطة المالية** | **الفرق** | **%** |
|  |  | **2013-2012** | **2015-2014** | **2015-2012** |  | **2017-2016** | **2019-2018** | **2019-2016** |
|  |  |  |  | **a** |  |  |  | **b** | **c = a–b** | **d = c/a** |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| الدول الأعضاء |  | 218 983 | 225 144 | 444 127 |  | 212 742 | 212 742 | 425 484 | 18 643– | %4,2– |
| أعضاء القطاعات |  | 33 127 | 30 400 | 63 527 |  | 31 750 | 31 750 | 63 500 | 27– |  %0,0 |
| المنتسبون |  | 3 409 | 3 411 | 6 820 |  | 3 910 | 3 910 | 7 820 |  1 000 |  %14,7 |
| الهيئات الأكاديمية |  | 1 001 | 400 | 1 401 |  | 400 | 400 | 800 | 601– | %42,9– |
| استرداد التكاليف |  | 57 100 | 65 500 | 122 600 |  | 67 250 | 67 250 | 134 500 |  11 900 |  %9,7 |
| الفوائد والإيرادات الأخرى |  | 3 600 | 2 200 | 5 800 |  | 1 800 | 1 800 | 3 600 | 2 200– | %37,9– |
| المبالغ المسحوبة: حساب الاحتياطي |  | 6 614 | 4 000 | 10 614 |  |   |   | 0 | 10 614– | %100,0– |
| **الإيرادات المقدرة** |   | **323 834** | **331 055** | **654 889** |   | **317 852** | **317 852** | **635 704** | **19 185–** | **%2,9–** |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| الأمانة العامة |   | 179 169 | 184 971 | 364 140 |   | 181 233 | 184 148 | 365 381 |  1 241 |  %0,3 |
| قطاع الاتصالات الراديوية |   | 61 853 | 62 203 | 124 056 |   | 57 417 | 60 988 | 118 405 | 5 651– | %4,6– |
| قطاع تقييس الاتصالات |   | 26 200 | 25 529 | 51 729 |   | 25 658 | 24 797 | 50 455 | 1 274– | %2,5– |
| قطاع تنمية الاتصالات |   | 56 612 | 58 352 | 114 964 |   | 55 728 | 56 735 | 112 463 | 2 502– | %2,2– |
| **المجموع** |   | **323 834** | **331 055** | **654 889** |   | **320 036** | **326 668** | **646 704** | **8 186–** | **%1,2–** |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| تمويل صافي الأصول |  |   |   |   |  | 1 000 | 1 000 | 2 000 |  2 000 | - |
| وفورات في التكاليف\* |  |   |   |   |  | 6 500– | 6 500– | 13 000– | 13 000– | - |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| **مجموع النفقات المقدرة** |  | **323 834** | **331 055** | **654 889** |  | **314 536** | **321 168** | **635 704** | **19 186–** | **%2,9–** |
|   |  |   |   |   |  |   |   |   |   |   |
| **الإيرادات مطروحاً منها النفقات** |  |  |  | **0** |  | **3 316** | **3 316–** | **0** |  |  |
| **\***تتحقق من خلال تدابير الكفاءة، وزيادة عدد وحدات المساهمات، وإيرادات أخرى، بما في ذلك موارد مالية جديدة، وإمكانية السحب من حساب الاحتياطي بموجب مقرر صادر عن المجلس |
|  |
| **الخطة المالية للفترة 2019-2016 بحسب الغايات الاستراتيجية المقترحة للات‍حاد - على نسق الميزانية على أساس النتائج (RBB)** |
|  |  | **الميزانية للفترة** | **الميزانية للفترة** | **الميزانية للفترة** |  | **التقديرات للفترة** | **التقديرات للفترة** | **مشروع الخطة المالية** | **الفرق** | **%** |
|  |  | **2013-2012** | **2015-2014** | **2015-2012** |  | **2017-2016** | **2019-2018** | **2019-2016** |  |  |
|  |  |  |  | **a** |  |  |  | **b** | **c = a–b** | **d = c/a** |
| **الإيرادات المقدرة** |   | **323 834** | **331 055** | **654 889** |   | **317 852** | **317 852** | **635 704** | **19 185–** | **%2,9–** |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| الغاية 1 النمو |   |   |   |   |   |   |   | 226 395 |   |   |
| الغاية 2 الشمول |   |   |   |   |   |   |   | 288 543 |   |   |
| الغاية 3 الاستدامة |   |   |   |   |   |   |   | 70 325 |   |   |
| الغاية 4 الابتكار والشراكة |   |   |   |   |   |   |   | 50 441 |   |   |
|  |   |  |  |  |   |  |  |  |  |  |
| **مجموع النفقات المقدرة** |  |  |  |  |  |  |  | **635 704** |  |  |
|   |  |   |   |   |  |   |   |   |   |   |
| **مجموع النفقات المقدرة** |  |  |  |  |  |  |  | **0** |  |  |

ال‍ملحـق 2 للمقـرر 5 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تدابير من أجل تخفيض النفقات

(1 تحديد حالات الازدواج (وتداخل الوظائف والأنشطة وورش العمل والحلقات الدراسية) وإزالتها، وتحقيق مركزية المهام المالية والإدارية لتجنب أوجه القصور وللاستفادة من القوى العاملة المتخصصة.

(2 قيام فريق مهام مشترك بين القطاعات (ISC-TF) تابع للأمانة بتنسيق ومواءمة جميع الحلقات الدراسية وورش العمل والأنشطة المشتركة بين القطاعات لتجنب ازدواج المواضيع ولتحقيق الاستفادة المثلى من الإدارة والخدمات اللوجستية والتنسيق ودعم الأمانة والاستفادة من تآزر الجهود بين القطاعات ومن مقاربة شمولية للمواضيع المطروقة.

(3 تحقيق وفورات من التناقص الطبيعي للموظفين وإعادة توزيع الموظفين ومراجعة رتب الوظائف الشاغرة وإمكانية تخفيضها، خاصة في الأجزاء غير الحساسة في الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة للوصول إلى المستويات المثلى من الإنتاجية والكفاءة والفعالية.

(4 تحديد أولويات إعادة توزيع الموظفين بغية تنفيذ أنشطة جديدة أو إضافية. وينبغي أن تكون عمليات التوظيف الجديدة الخيار الأخير مع مراعاة التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي والاحتياجات من المهارات الجديدة.

(5 عدم استخدام الخبراء الاستشاريين إلا حين يتعذر إيجاد المهارات أو الخبرات المعنية في صفوف الموظفين الحاليين وبعد تأكيد هذه الحاجة خطياً من الإدارة العليا.

(6 ينبغي للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة للات‍حاد تخفيض تكاليف وثائق المؤتمرات والاجتماعات من خلال إقامة أحداث/اجتماعات/مؤتمرات بدون استخدام الورق وتعزيز اعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كبدائل أجدى وأكثر استدامة من الورق.

(7 التقليل، إلى أدنى حد ضروري على الإطلاق، من طباعة وتوزيع منشورات الات‍حاد الترويجية/غير المدرة للإيرادات.

 (8 تنفيذ مبادرات ترمي إلى جعل الات‍حاد منظمة مستغنية عن الورق تماماً، مثل تقديم تقارير القطاعات عبر الإنترنت حصراً، واعتماد التوقيعات الرقمية والوسائط الرقمية، والإعلان والترويج الرقمي وتشجيع الموظفين على تجنّب طبع الرسائل الإلكترونية والوثائق وأرشفة الوثائق الورقية وغير ذلك.

(9 النظر في إمكانية تحقيق المزيد من الوفورات في خدمات اللغات (الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية) لاجتماعات لجان الدراسات والمنشورات، دون الإخلال بأهداف القرار 154 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)، بما في ذلك تقليص عدد صفحات الوثائق.

(10 تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات من خلال إعادة توزيع الموظفين المسؤولين عن هذه الأنشطة ضمن الموارد الحالية، ومن خلال استرداد التكاليف والمساهمات الطوعية حسب الاقتضاء، وإشراك المكاتب الإقليمية بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في الأنشطة الإقليمية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

(11 استمثال مدة اجتماعات أفرقة العمل التابعة للمجلس ولجان دراسات الاتحاد والأفرقة الإقليمية التي تشكلها لجان دراسات الاتحاد والأفرقة الاستشارية وغيرها، باستغلال الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق ذلك، وخفض عدد الأفرقة للحد الأدنى اللازم بدمجها في عدد أقل من الأفرقة و/أو إنهاء أنشطتها إذا لم تطرأ تطورات جديدة في نطاق أنشطتها.

(12 التقييم المنتظم لمستوى إنجاز الغايات الاستراتيجية والأهداف والنواتج بغية زيادة الكفاءة من خلال إعادة تخصيص اعتمادات في الميزانية، عند الضرورة.

(13 عندما يتعلق الأمر بأنشطة جديدة أو أنشطة تتطلب موارد مالية إضافية، ينبغي إجراء تقييم "للقيمة المضافة" لتسويغ اختلاف الأنشطة المقترحة عن الأنشطة الجارية و/أو المماثلة وتجنباً للتداخل والازدواج.

(14 إمعان النظر في نطاق المبادرات الإقليمية وموقعها والموارد المخصصة لها والنواتج ذات الصلة والمساعدات المقدمة للأعضاء والحضور الإقليمي سواء في المناطق الإقليمية أو في المقر الرئيسي، وكذلك النواتج المترتبة على نتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وخطة عمل بوينس آيرس والممولة مباشرة كأنشطة تموَّل من ميزانية القطاع.

(15 تخفيض تكاليف السفر في مهمات رسمية من خلال وضع وتنفيذ معايير للحد من تكاليف السفر. وينبغي أن تدرس هذه المعايير وتهدف إلى تقليل السفر في درجة رجال الأعمال، وخفض بدل المعيشة الإضافي قدر المستطاع، ومنح الأولوية لتخصيص موظفين من المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، من أجل الحد من فترات المهمات الرسمية وعن طريق التمثيل المشترك في الاجتماعات، وترشيد عدد الموظفين المرسلين في مهمات رسمية من مختلف دوائر/شعب الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة.

(16 مع مراعاة الرقم 145 من الاتفاقية يتعين استكشاف مجموعة كاملة من وسائل العمل الإلكترونية لإجراء تخفيض محتمل في التكاليف وفي عدد ومدة اجتماعات لجنة لوائح الراديو في المستقبل، مثل تخفيض عدد الاجتماعات السنوية من 4 إلى 3 اجتماعات.

(17 الكف بأقصى ما يمكن عن أسلوب الاتصالات الحالي بالفاكس والرسائل البريدية التقليدية بين الات‍حاد والدول الأعضاء والاستعاضة عنه بأساليب الاتصالات الإلكترونية الحديثة.

(18 مناشدة الدول الأعضاء التقليل إلى الحد الأدنى الضروري من عدد المسائل المطروحة على المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية للنظر فيها.

(19 مواصلة الجهود المبذولة لتبسيط ومواءمة (أو إلغاء) العمليات الإدارية الداخلية، حسب الاقتضاء، ثم رقمنتها وأتمتتها.

(20 النظر في زيادة تقاسم بعض الخدمات المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وتنفيذها حيثما كان ذلك مفيداً.

(21 أي تدابير إضافية يعتمدها ال‍مجلس.

**الأسباب**: إدخال التعديلات المناسبة على نص المقرر 5 والملحق 2 الخاص به.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 33: مراجعة للمقرر 11: تشكيل أفرقة العمل التابعة للمجلس وإدارتها

التعديلات المقترحة على المقرر 11 - تشكيل أفرقة العمل التابعة للمجلس وإدارتها – تعكس الخبرات المكتسبة من إدارة أفرقة العمل الحالية التابعة للمجلس منذ مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014، مع الالتزام بالمقرر 584 والقرار 1333 للمجلس.

MOD EUR/48A2/27

ال‍مقرر 11 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تشكيل أفرقة العمل التابعة للمجلس وإدارتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

 *أ )* أهداف الات‍حاد المحددة في المادة 1 من دستور الات‍حاد الدولي للاتصالات؛

*ب)* المادة 7 من الدستور التي تنص على أن م‍جلس الات‍حاد يتصرف باسم مؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ج )* المادة 10 من الدستور التي تنص على أنه في الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين، يتصرف ال‍مجلس، بصفته الهيئة الإدارية للات‍حاد، باسم مؤتمر المندوبين المفوضين، في حدود السلطات التي يفوضها إليه المؤتمر المذكور؛

*د )* أن القرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر، بشأن خطة الات‍حاد الاستراتيجية للفترة 2023‑2020، يحدد القضايا والغايات والاستراتيجيات والأولويات الرئيسية للات‍حاد ككل ولكل قطاع من القطاعات وللأمانة العامة؛

*ه )* الملحق 2 بالمقرر 5 (المراجَع في دبي، 2018) بشأن خيارات من أجل خفض النفقات والتي من بينها، خفض عدد أفرقة العمل التابعة للمجلس (CWG) إلى أدنى حد ضروري على الإطلاق وخفض عدد ومدة الاجتماعات الحضورية لأفرقة العمل التابعة للمجلس لأقصى حدّ ممكن؛

*ﻭ )* أن ال‍مجلس اعتمد في دورته لعام 2015 المقرر 584 بشأن تشكيل أفرقة العمل التابعة للمجلس وإدارتها 2016 القرار 1333 (المراجع في 2016) المتعلق بالمبادئ التوجيهية الخاصة بتشكيل أفرقة العمل التابعة للمجلس وإدارتها وحلها؛

*ﺯ )* القرار 70 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر، بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين في الات‍حاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

 *أ )* أن الجداول الزمنية الحالية للمجلس وأفرقة العمل التابعة له قد ألقت بعبء كبير على موارد الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

*ب)* الطلبات المتنامية على أنشطة الات‍حاد ومحدودية الموارد المتاحة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

*ج )* أن في سياق الأزمة الاقتصادية التي يواجهها الات‍حاد والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات نتيجة لذلك، هناك حاجة ملحة إلى البحث عن وسائل مبتكرة لترشيد التكاليف الداخلية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين الكفاءة،

وإذ يدرك

أن ال‍مجلس دأب على تعيين المرشحين الأكفاء والمؤهلين لرئاسة أفرقة العمل، إلا أنه ما زالت هناك حاجة لتشجيع وتعزيز التوزيع الجغرافي المنصف والمساواة بين الجنسين،

يقـرر

1 أن تُتخذ القرارات الخاصة بإنشاء أو استمرار أو حل أفرقة العمل التابعة للمجلس من جانب مؤتمر المندوبين المفوضين أو المجلس، حسب الاقتضاء؛

2 أن يشكل ال‍مجلس أفرقة العمل التابعة له على أساس القضايا والغايات والاستراتيجيات والأولويات الرئيسية المحددة في القرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)[[8]](#footnote-12)1؛

3 أن يحدد ال‍مجلس بوضوح عند إنشاء أي فريق من أفرقة العمل التابعة للمجلس اختصاصات (ToR) هذه الأفرقة وأساليب العمل الخاصة بها وفقاً للنظام الداخلي للمجلس. ويجوز للمجلس تعديل الاختصاصات للاستجابة للمتطلبات المتغيرة؛

4 أن يقوم المجلس بشكل مستمر بالنظر في عدد أفرقة العمل التابعة للمجلس واختصاصاتها، بما في ذلك حالة تنفيذ هذه الاختصاصات؛

5 أن يحدد ال‍مجلس رئاسة هذه الأفرقة، مع مراعاة فقرة *إذ يدرك* أعلاهبهدفتشجيع وتعزيز عدة أمور من بينها التوزيع الجغرافي المنصف والتوازن بين الجنسين؛

6 أن يعمل المجلس، عند إنشاء فريق من أفرقة العمل التابعة للمجلس وتحديد اختصاصاتها طبقاً للفقرة 3 من *يقرر* أعلاه، على تفادي ازدواجية الأنشطة بين هذه الأفرقة وكذلك بين هذه الأفرقة والأفرقة التابعة لقطاعات الاتحاد؛

7 أن يقوم المجلس، استناداً إلى نتائج المراجعة المضطلع بها طبقاً للفقرة 4 من *يقرر*، بتأكيد أو تعديل أو إلغاء اختصاصات أي من أفرقة العمل التابعة للمجلس، حسب الاقتضاء، وطبقاً للقرارات ذات الصلة لمؤتمر المندوبين المفوضين، حسب الاقتضاء؛

8 أن يقوم ال‍مجلس، قدر الإمكان، بدمج أفرقة العمل الحالية بهدف تقليل عددها ومدة اجتماعاتها بغية تفادي ازدواجية الجهود وتقليل التبعات الواقعة على الميزانية؛

9 أن يدرج ال‍مجلس، قدر الإمكان، اجتماعات أفرقة العمل ضمن جدول أعمال الدورات السنوية للمجلس والوقت المخصص لها؛

10 أن تُنظم اجتماعات أفرقة العمل التابعة للمجلس في أماكن مشتركة لكي تُعقد بالتسلسل أو بالتعاقب في شكل مجموعة؛

11 أن ينظر ال‍مجلس في نتائج التدابير المتخذة في هذا الصدد خلال دوراته العادية اللاحقة واتخاذ ما تقتضيه الحاجة من إجراءات؛

12 أن تنهي جميع أفرقة العمل التابعة للمجلس أعمالها في الاجتماع الأخير للمجلس، الذي يُعقد قبل مؤتمر المندوبين المفوضين، ما لم يصدر قرار من مؤتمر المندوبين المفوضين بخلاف ذلك.

**الأسباب**: تحديث المقرر 11، استناداً إلى الخبرات المكتسبة من إدارة أفرقة العمل التابعة للمجلس منذ مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 34: مراجعة للقرار 11 بشأن أحداث تليكوم الاتحاد الدولي للاتصالات

# 1 معلومات أساسية

في الاجتماع الأخير لفريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية، قدمت الأمانة وثيقة معلومات (CWG‑FHR 8/INF/1) تتضمن مراجعة مقترحة للقرار 11 (المراجَع في بوسان، 2014) وأسباب هذه المراجعة:

"جرى إصلاح حدث تليكوم العالمي للاتحاد في عام 2015، بعد مشاورة مع الدول الأعضاء جرت في 2014، حيث تم الاعتراف بالدور الحيوي للشركات الصغيرة والمتوسطة في تسريع الابتكار ودفع عجلة النمو من خلال النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، أصبح الحدث *منصة دولية تقدم الخدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*. وتضمنت هذه الخدمات توفير حلول لمعارض صغيرة وفعالة من حيث التكلفة وجلسات تواصل بين دوائر الأعمال والحكومات والتنسيق بين دوائر الأعمال وبرنامج مكيف خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج خاص لمنح جوائز لمبادرات هذه الشركات ذات الأثر الاجتماعي – الاقتصادي.

وبذلك، أصبح تليكوم العالمي للاتحاد في وضع يجعله "الحدث العالمي للحكومات والمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التكنولوجيا" ولم يعد يركز على شركات التصنيع الكبيرة ومشغلي الاتصالات العالميين بوصفهم الجمهور والمساهم الأساسي.

ويتطلب هذا الوضع الجديد المذكور أعلاه إدخال تعديلات جوهرية على القرار 11."

بيد أن المراجعة المقترحة الواردة في الوثيقة CWG‑FHR 8/INF/1 لا تعكس في الواقع هذا الوضع الجديد.

# 2 تعليقات على الخطوات المقبلة المقترحة من الأمانة

## 1.2 اتجاه الحدث

ستواصل الأمانة تطوير مبادرات لإنماء وتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق هذه المنصة وتحديد الفرص لإمكانية عقد أنشطة/اجتماعات/أحداث أخرى للاتحاد تحت مظلة تليكوم الاتحاد.

ويُقترح كذلك إسقاط الدور الاستشاري للجنة تليكوم الاتحاد الذي ظل خاملاً منذ عام 2015، ومواصلة العرف المتبع منذ عام 2016 المتمثل في عقد اجتماعات تشاورية منتظمة بين الأمين العام للاتحاد والدول الأعضاء قبل بدء كل حدث من أحداث تليكوم الاتحاد بشأن أنشطته.

وتؤيد أوروبا النهج المتمثل في التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة وعدم استمرارية لجنة تليكوم الاتحاد.

## 2.2 اسم الحدث

اختلافاً مع الأمانة، لا ترى أوروبا أنه لكي يكون الحدث أكثر نجاحاً، ينبغي أن يصبح اسم الحدث "العالمي للاتحاد". ونرى أن العلامة التجارية "تليكوم" التي وضعت منذ عام 1971 ينبغي أن تبقى وبالتالي يصبح اسم الحدث في المستقبل "تليكوم العالمي للاتحاد"، بما يعكس أنه لم تعد هناك أحداث تليكوم إقليمية.

## 3.2 التواتر والتناوب

لا ترى أوروبا أن توفير "المرونة" للنظر في أي عروض من الدول الأعضاء لاستضافة الحدث لعدد من السنوات المتعاقبة يسهم في استقرار الوضع بصورة مستدامة. فهناك حلان؛ إما استمرار تنفيذ عملية تقديم العطاءات المفتوحة والشفافة المطلوبة حالياً بصورة سنوية أو اتباع نهج مختلف تماماً يحدد فيه مكان ثابت للحدث. والسمعة الحالية والجدوى المالية لا توفر دوافع لكي يصبح هناك مكاناً ثابتاً لأحداث تليكوم العالمي للاتحاد.

## 4.2 نموذج الأعمال

إقراراً بعملية الإصلاح، سيتم وضع نموذج أعمال جديد لإدارة أنشطة الأمانة لكي يعرض على المجلس ويوافق عليه. وبعد اكتساب خبرة مدتها أربع سنوات (منذ عام 2015)، تتوقع أوروبا أن يقدم المقترح المفصل في مجلس 2019.

## 5.2 الجدوى المالية

طبقاً للأمانة، تواصل أحداث تليكوم للاتحاد جدواها المالية حيث تحقق ناتجاً صافياً موجباً وأصبحت تُظهر نمواً من منظور الجمهور والمحتوى وحجم المعرض.

وفي الواقع، هناك زيادة طفيفة في عدد المشاركين كما هو معلن من الاتحاد.

ويحقق الحدث ربحاً يقدر ببضعة مئات من آلاف الفرنكات السويسرية نتيجة للمبلغ الإجمالي المطلوب المقدر ببضعة ملاييين من الفرنكات السويسرية. وهذا المبلغ الإجمالي مطلوب إضافة إلى المساهمات الأخرى العينية والنقدية للبلد المضيف (مثل توفير مساحة المعرض والمنتدى بالمجان وحفل استقبال البلد المضيف، ونفقات السفر والإقامة لعدد 70-50 من موظفي الاتحاد).

ولولا الطلبات الكثيرة التي يطلبها الاتحاد، خاصة المبلغ الإجمالي، لحققت الأحداث الأخيرة خسائر في حدود مليون فرنك سويسري على الأقل.

في ظل هذه الظروف، يجب أن يوفر صندوق رأس المال للمعارض احتياطياً بحد أدنى [5] ملايين فرنك سويسري لتغطية نفقات إنجاز أنشطة تليكوم العالمي للاتحاد. ويتعين على الاتحاد القيام بعدة أمور من بينها توفير مرتب 15 شهراً لكل موظف من موظفي تليكوم الاتحاد لديه عقد ثابت أو مستمر يتعذر إعادة تعيينه في وظيفة أخرى داخل الاتحاد.

وجدير بالذكر أيضاً أن الخطة المالية للاتحاد للفترة 2023-2020 تتضمن إيرادات بمبلغ 6 ملايين فرنك سويسري من استرداد تكاليف تليكوم الاتحاد. وبالتالي، فإن وحدات الاتحاد الأخرى تقدم خدمات لتليكوم الاتحاد وليس العكس كما تشير وثيقة المعلومات المذكورة آنفاً.

وجدير بالذكر أيضاً أنه لخفض نفقات موظفي تليكوم الاتحاد المغطاة من "ميزانية الحدث"، فإن هناك عدداً من موظفي تليكوم الاتحاد مكلفين بالفعل بشكل مؤقت بوظائف أخرى في الاتحاد. ومن المثير للتساؤلات، كيف يمكن ضمان تحقيق الوضع الجديد والتحضيرات المهنية المستمرة للأحداث مع تقليص عددد الموظفين العاملين في تليكوم الاتحاد.

وتفضل أوروبا الإبقاء على فكرة الاستعانة بجهة خارجية الواردة في الفقرة *ب)* من *إذ يؤكد*.

وفي الفقرة 1 من *يكلف الأمين العام بالتعاون مع مديري المكاتب*، يبدو أن من غير المناسب دمج أحداث تليكوم العالمي للاتحاد مع المؤتمرات الرئيسية للاتحاد بمفهومه الضيق، مثل مؤتمرات المندوبين المفوضين والمؤتمرات العالمية.

# 3 المقترح

تقترح أوروبا إدخال تعديلات مناسبة على نص القرار 11 لإبراز الوضع الجديد الذي يركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة والأمور الأخرى التي تم التطرّق إليها أعلاه.

MOD EUR/48A2/28

القـرار 11 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

أحداث تليكوم الاتحاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

 *أ )* أن أهداف الات‍حاد المبينة في المادة 1 من دستور الات‍حاد تشمل السعي إلى إيصال مزايا التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ هذه الغايات؛

*ب)* أن بيئة الاتصالات تشهد تغيّرات كبيرة نتيجة للتقدم التكنولوجي وعولمة الأسواق وتزايد طلب المستعملين على الخدمات المتكاملة العابرة للحدود المتوائمة مع احتياجاتهم؛

*ج )* أن الحاجة واضحة إلى حدث عالمي لتبادل المعلومات بشأن أحدث التكنولوجيات والاستراتيجيات والسياسات، التي تركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME) ودورها في النظام الإيكولوجي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وإمكانية تطبيق هذه الاستراتيجيات والسياسات لفائدة جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، خاصة البلدان النامية[[9]](#footnote-13)1؛

وإذ يؤكد

 *أ )* أنه يتعيّن علىالات‍حاد، باعتباره منظمة دولية تقوم بدور قيادي في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مواصلة تنظيم حدث سنوي لتسهيل تبادل المعلومات بشأن أحدث التكنولوجيات والاستراتيجيات والسياسات؛

*ب)* أن تنظيم المعارض ليس هو الهدف الأساسي للات‍حاد، وإذا ما تقرر تنظيم هذه المعارض بالتزامن مع أحداث تليكوم، فمن الأفضل التعاقد مع جهة خارجية لتنظيمها،

وإذ يلاحظ

 *أ )* أنه بعد مشاورة مع الدول الأعضاء في 2014 والاعتراف بالدور الحيوي للشركات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة الابتكار والنمو في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحولت أحداث تليكوم العالمي للاتحاد نحو توفير منصة دولية لتعزيز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسليط الضوء على ما تقدمه من حلول؛

*ب)* أن أحداث تليكوم العالمي للاتحاد لا تزال تواجه تحديات مثل زيادة تكاليف المعارض والاتجاه نحو تقليل مساحتها والتخصص في مجال معيّن وضرورة إضافة قيمة للصناعة؛

*ج)* أن تليكوم العالمي للاتحاد مستمر في فترته الانتقالية لكي يتحول إلى منصة دولية تقدم خدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يلاحظ كذلك

 *أ )* أن المشاركين، لا سيما من دوائر الصناعة، ينشدون إمكانية معرفة موعد ومكان أحداث تليكوم العالمي للاتحاد قبل تنظيمها بفترة معقولة ؛

*ب)* أن هناك اهتماماً متزايداً في مواصلة تطوير أحداث تليكوم العالمي للاتحاد كمنبر رئيسي للتواصل الاستراتيجي وعرض تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة وللمناقشات بين واضعي السياسات والجهات التنظيمية وقادة الصناعة والشركات الصغيرة والمتوسطة؛

*ج )* أن هناك طلبات تدعو إلى أسعار أكثر تنافسية لمساحات العرض ورسوم وحلول للاشتراك وإلى أسعار تفضيلية أو مخفضة في الفنادق وعدد كاف من الغرف الفندقية، من أجل تحويل هذه الأحداث إلى أحداث جاذبة وميسورة التكلفة بصورة أفضل؛

*د )* أن العلامة التجارية لتليكوم العالمي للاتحاد ينبغي تعزيزها بوسائل الاتصالات المناسبة لكي يتحول تليكوم العالمي للاتحاد ثانية إلى الحدث الأكثر إجلالاً من أحداث الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﻫ )* أن من الضروري ضمان الجدوى المالية لأحداث تليكوم العالمي للاتحاد؛

*ﻭ )* أن هناك تأييد عام للإبقاء على أحداث تليكوم العالمي للاتحاد كمنصة للاتحاد لمعالجة القضايا الاستراتيجية التي تطرأ من تطور الأسواق والطلب المتزايد على تعزيز هذه المنصة بوصفها المكان الرئيسي لأنشطة أخرى للاتحاد مثل الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) والمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات (WPF)،

يقـرر

1 أن يقوم الات‍حاد، بالتعاون مع أعضائه من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، بتنظيم أحداث تليكوم العالمي للاتحاد بحيث تتصل بالقضايا ذات الأهمية الكبرى في البيئة الحالية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تتناول القضايا المتعلقة بالتطور التكنولوجي والقضايا التنظيمية، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة ودورها في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2 أن يكون الأمين العام مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أنشطة تليكوم العالمي للاتحاد (بما في ذلك أعمال التخطيط والتنظيم والتمويل)؛

3 أن تُنظم أحداث تليكوم العالمي للاتحاد بصورة دورية يمكن التنبؤ بها، ويفضل أن تكون في نفس الموعد كل عام، مع المراعاة الواجبة لضرورة الوفاء بتطلعات جميع أصحاب المصلحة المشاركين في هذه الأحداث والحرص كذلك على عدم تداخلها مع أي مؤتمرات أو جمعيات رئيسية أخرى للات‍حاد؛

4 أن يكون كل حدث من أحداث تليكوم العالمي للاتحاد مجدياً مالياً وألاّ يكون له أي تأثير سلب‍ي على ميزانية الات‍حاد على أساس النظام الحالي لتوزيع التكاليف الذي وضعه ال‍مجلس؛

5 أن يحرص الات‍حاد في عملية اختياره أماكن أحداث تليكوم العالمي للاتحاد على ما يلي:

1.5 اتباع عملية عطاءات مفتوحة وشفافة على أساس نموذج الاتفاق مع البلد المضيف الذي وافق عليه ال‍مجلس، بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

2.5 سهولة وصول المشاركين إلى الحدث بتكلفة معقولة؛

3.5 أن يستند اختيار أماكن أحداث تليكوم العالمي للاتحاد إلى مبدأ التناوب بين المناطق وبين الدول الأعضاء داخل المناطق، إلى أقصى حدٍ ممكن؛

6 أن يقوم المراجع الخارجي لحسابات الات‍حاد بمراجعة حسابات أنشطة تليكوم العالمي للاتحاد؛

7 أن يوفر صندوق رأس المال الخاص بالمعارض مبلغاً كاحتياطي بحد أدنى قدره [5] ملايين فرنك سويسري لتغطية نفقات إنجاز أنشطة تليكوم العالمي للاتحاد؛

8 أن يتم تحويل جزء كبير من أي أرباح تتحقق من أنشطة تليكوم العالمي للاتحاد بعد استرداد جميع النفقات، ومع مراعاة الفقرة 7 من *يقرر* أعلاه إلى صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لمكتب تنمية الاتصالات،

يكلّف الأمين العام بما يلي

1 تأمين الإدارة الملائمة لجميع أحداث وموارد تليكوم العالمي للاتحاد تماشياً مع لوائح الات‍حاد؛

2 النظر في التدابير التي تساعد وتمكّن الدول الأعضاء القادرة والراغبة، وخصوصاً البلدان النامية، من استضافة وتنظيم أحداث تليكوم العالمي للاتحاد؛

3 وضع نموذج أعمال منقح لإدارة أنشطة أحداث تليكوم العالمي للاتحاد حتى موعد انعقاد مجلس 2019 للموافقة عليه؛

4 كفالة شفافية أحداث تليكوم العالمي للاتحاد وتقديم تقرير مستقل إلى ال‍مجلس بشأن هذه الأحداث بما في ذلك:

- جميع أنشطة تليكوم العالمي للاتحاد التجارية؛

- أسباب اختيار أماكن أحداث تليكوم العالمي للاتحاد المقبلة؛

- الآثار المالية والمخاطر المتعلقة بأحداث تليكوم العالمي للاتحاد المقبلة، ويفضل أن يكون ذلك قبل موعد تنظيمها بسنتين؛

5 تنظيم حدث من أحداث تليكوم العالمي للاتحاد كل سنة مع كفالة ألا يتداخل مع أيّ من مؤتمرات الات‍حاد أو جمعياته الرئيسية، ويجب أن يستند تحديد مكان تنظيمه إلى الاختيار التنافسي، وتستند المفاوضات بشأن العقد إلى نموذج الاتفاق مع البلد المضيف الذي وافق عليه ال‍مجلس؛

6 الحرص، في حال كان حدث تليكوم العالمي للاتحاد في نفس العام الذي يعقد فيه مؤتمر المندوبين المفوضين، على أن يُعقد حدث تليكوم العالمي للاتحاد في موعد من الأفضل ألا يتجاوز مؤتمر المندوبين المفوضين؛

7 كفالة وجود رقابة داخلية وكفالة إجراء المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات الخاصة لأحداث تليكوم العالمي للاتحاد المختلفة على أساس منتظم؛

8 تقديم تقرير سنوي إلى ال‍مجلس بشأن تنفيذ هذا القرار وإلى المؤتمر المقبل للمندوبين المفوضين بشأن التطور المستقبلي لأحداث تليكوم العالمي للاتحاد،

يكلف الأمين العام، بالتعاون مع مديري المكاتب

بإيلاء الاهتمام الواجب، عند التخطيط لأحداث تليكوم العالمي للاتحاد، إلى أوجه التآزر المحتملة مع اجتماعات الات‍حاد الرئيسية، والعكس بالعكس، عندما يوجد ما يبرر ذلك،

يكلف ال‍مجلس

1 باستعراض التقرير السنوي عن أحداث تليكوم العالمي للاتحاد المذكورة في الفقرة 4 من "*يكلّف الأمين العام*" أعلاه، وإعطاء إرشادات بخصوص اتجاهات هذه الأنشطة في المستقبل؛

2 بالنظر في تخصيص جزء من فائض الإيرادات التي تدرها أحداث تليكوم العالمي للاتحاد للمشاريع الإنمائية في إطار صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموافقة على ذلك؛

3 باستعراض نموذج الأعمال المنقح لإدارة أنشطة أحداث تليكوم العالمي للاتحاد والموافقة عليه حسب الاقتضاء، وذلك في دورته لعام 2019؛

4 القيام، حسب الاقتضاء، باستعراض وتيرة تنظيم أحداث تليكوم العالمي للاتحاد وأماكنها استناداً إلى النتائج المالية لهذه الأحداث؛

5 بتقديم تقرير بشأن مستقبل هذه الأحداث إلى المؤتمر المقبل للمندوبين المفوّضين.

**الأسباب**: تقترح أوروبا إدخال التعديلات المناسبة على نص القرار 11 لكي يبرز الوضع الجديد الذي يركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة ومجموعة من المسائل الأخرى.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 35: مراجعة للملحق 1 بالقرار 71: الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023‑2020

ترحب أوروبا وتثمن بشدة عمل فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطة الاستراتيجية والذي أنهى أعماله أثناء دورة المجلس في أبريل 2018 نتائج معقولة لاقت التقدير على نطاق واسع.

وبالرغم من كل الجهود التي بُذلت، لا يزال هناك عدد قليل من المسائل المفتوحة. وتود أوروبا أن تعبر عن موقفها إزاء هذه العناصر وتقترح بعض التغييرات الصياغية الطفيفة.

القـرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

ال‍خطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023-2020

MOD EUR/48A2/29#48507

الملحق 1 بالقرار 71 (المراجَع في دبي، 2018)

الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020

# 1 الإطار الاستراتيجي للاتحاد للفترة 2023-2020

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **التخطيط وفق الإدارة القائمة على النتائج 🡨** | **🡪 تنفيذ** | **الرؤية والرسالة** | **الرؤية** هي العالم الأفضل الذي يصبو إليه الاتحاد.**الرسالة** تشير إلى الأهداف الشاملة الرئيسية للاتحاد وفقاً للصكوك الأساسية للاتحاد. | **القيم**: معتقدات الاتحاد العامة والمشتركة التي تقود أولوياتهوتوجه جميع عمليات صنع القرار  |
| **الغايات الاستراتيجيةوالمقاصد** | **الغايات الاستراتيجية** تشير إلى مقاصد الاتحاد رفيعة المستوى التي تساهم فيها الأهداف بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. وهي تتصل بالاتحاد ككل.**المقاصد** هي النتائج المتوقعة خلال فترة الخطة الاستراتيجية؛ وتقدم دلالة على تحقيق الغايات. وقد لا تتحقق المقاصد دائماً لأسباب قد تخرج عن سيطرة الاتحاد. |
| **الأهداف والنتائج** | **الأهداف** تشير إلى أغراض محددة للأنشطة القطاعية والأنشطة المشتركة بين القطاعات خلال فترة معينة.**النتائج** تقدم دلالة على تحقيق الأهداف. وتقع النواتج عادةً ضمن سيطرة المنظمة جزئياً وليس كلياً. |
| **النواتج** | **النواتج** هي النتائج والمخرجات والمنتجات والخدمات النهائية الملموسة التي يحققها الاتحاد من خلال تنفيذ الخطط التشغيلية. |
| **الأنشطة** | **الأنشطة** هي مختلف الأعمال/الخدمات من أجل تحويل الموارد (المدخلات) إلى نواتج. ويمكن تجميع الأنشطة في شكل عمليات. |

## 1.1 الرؤية

"**مجتمع معلومات** يمكّنه **العالم الموصول** حيث تتيح **الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات** تحقيق وتسريع **النمو** و**التنمية الاجتماعيين والاقتصاديين المستدامين بيئياً** لكل فرد"

## 2.1 الرسالة

"**تشجيع وتيسير وتعزيز النفاذ ميسور التكلفة والشامل** إلى **شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها، واستعمالها** من أجل **النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين المستدامين بيئياً**"

## 3.1 القيم

يدرك الاتحاد أن تحقيق رسالته، يتطلب أن يبني **الثقة** بين أعضائه ويحافظ عليها، وأن يحظى **بثقة** الجمهور بوجهٍ عام. وينطبق ذلك على ما يقوم به الاتحاد وعلى كيفية القيام به.

يلتزم الاتحاد ببناء هذه الثقة وصونها بصورة مستمرة من خلال ضمان أن تسترشد أعماله بالقيم التالية:

**الكفاءة:** التركيز على أهداف الاتحاد، واتخاذ القرارات استناداً إلى الدراسات المناسبة والبراهين والتجارب، واتخاذ إجراءات فعّالة ومراقبة النواتج وتفادي الازدواجية داخل الاتحاد؛

**الشفافية والمساءلة**: من خلال تعزيز عمليات الشفافية والمساءلة بغية التوصل إلى تحسين القرارات والتدابير والنتائج وإدارة الموارد، يعلن الاتحاد ويعرض التقدم المحرز في تحقيق غاياته؛

**الانفتاح**: إدراك احتياجات جميع أعضائه والاستجابة لها، فضلاً عن أنشطة وتوقعات المنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع التقني والهيئات الأكاديمية؛

**العالمية والحيادية**: يصل الاتحاد، بصفته وكالة من وكالات الأمم المتحدة، إلى جميع أنحاء العالم ويغطيها ويمثلها. وطبقاً للوثائق الأساسية للاتحاد، فإن عمليات الاتحاد وأنشطته تعبر عن الإرادة الفعلية لأعضائه ويفضل أن يكون ذلك بتوافق الآراء. ويعترف الاتحاد أيضاً بالهيمنة الشاملة لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية التماس معلومات وأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية، والحق في عدم التعرض لتدخل تعسفي يمس الخصوصية؛

**التركيز على الناس والتوجه نحو الخدمة والاستناد إلى النتائج**: يركز الاتحاد على الناس لتقديم النتائج التي تهم الجميع وتتمحور حول الناس. ومن أجل التوجه نحو الخدمة، يلتزم الاتحاد بمواصلة تقديم خدمات بجودة عالية وإرضاء المستفيدين وأصحاب المصلحة إلى أقصى درجة. ويستند الاتحاد إلى النتائج، فيسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة وتعظيم أثر أعماله.

ينتظر الاتحاد من جميع موظفيه الالتزام بإخلاص بمعايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية ومدونة الأخلاقيات للاتحاد. ويتنظر الاتحاد أيضاً أن يتمسك كل شريك بأعلى مستويات السلوك الأخلاقي.

## 4.1 الغايات الاستراتيجية

ترد فيما يلي الغايات الاستراتيجية للاتحاد وهي تدعم دور الاتحاد في تيسير التقدم في تنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

**الغاية 1 - النمو: إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها دعماً للاقتصاد والمجتمع الرقميين**

اعترافاً بدور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكيني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة بيئياً، سيعمل الاتحاد على تمكين وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها، وتعزيز تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً للاقتصاد الرقمي، ومساعدة البلدان النامية على الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي. وللنمو في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الأجلين القصير والطويل، وكذلك على نمو الاقتصاد الرقمي، نحو بناء مجتمع معلومات شامل. ويلتزم الاتحاد بالعمل والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق هذه الغاية.

**الغاية 2 - الشمول: سد الفجوة الرقمية وتوفير نفاذ الجميع إلى النطاق العريض**

التزاماً بضمان استفادة الجميع بدون استثناء من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيعمل الاتحاد على سد الفجوة الرقمية من أجل بناء مجتمع معلومات والتمكين من توفير النفاذ إلى النطاق العريض للجميع، بغية ألا يظل أحد غير موصول. وتركز عملية سد الفجوة الرقمية على شمول الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، وعلى تعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية النفاذ إليها ومعقولية أسعارها واستخدامها في جميع البلدان والمناطق ومن أجل جميع الشعوب، بما في ذلك النساء والفتيات والشباب والسكان المهمشون والمستضعفون والأفراد من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا والشعوب الأصلية والمسنون وذوو الإعاقة.

**الغاية 3 - الاستدامة: التصدي للمخاطر والتحديات والفرص الناشئة الناجمة عن النمو السريع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

بغية النهوض بالاستعمال النافع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يدرك الاتحاد ضرورة التصدي للمخاطر والتحديات والفرص الناشئة عن النمو السريع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويركز الاتحاد على تعزيز جودة الشبكات والأنظمة وموثوقيتها واستدامتها ومتانتها فضلاً عن بناء الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبناءً على ذلك، سيعمل الاتحاد من أجل إتاحة اغتنام الفرص التي توفرها الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العمل على الحد من الآثار السلبية للتبعات غير المرغوبة.

**الغاية 4 - الابتكار: الابتكار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً للتحول الرقمي للمجتمع**

يقر الاتحاد الدور الحاسم للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التحول الرقمي للمجتمع. ويسعى الاتحاد إلى الإسهام في تهيئة بيئة تشجع الابتكار حيث تصبح تطورات التكنولوجيات الجديدة محركاً رئيسياً لتنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

**الغاية 5 - الشراكة: تعزيز التعاون بين أعضاء الاتحاد وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، دعماً لجميع الغايات الاستراتيجية للاتحاد**

بغية تيسير تحقيق الغايات الاستراتيجية المذكورة أعلاه، يقر الاتحاد الحاجة إلى تعزيز المشاركة والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية والهيئات الأكاديمية والمجتمعات التقنية. ويقر الاتحاد أيضاً الحاجة إلى المساهمة في الشراكة العالمية لتعزيز دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

## 5.1 المقاصد

تمثل المقاصد تأثيرات أعمال الاتحاد ونتائجها طويلة الأجل وتقدم دلالة على تحقيق الغايات الاستراتيجية. وسيعمل الاتحاد بالتعاون مع جميع المنظمات والكيانات الأخرى في العالم الملتزمة بالارتقاء باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والغرض من هذه المقاصد هو تحديد الاتجاه الذي ينبغي للاتحاد أن يركز فيه اهتمامه وتحقيق رؤية الاتحاد المتمثلة في عالم موصول خلال فترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية 2023-2020. وتعبر المقاصد التالية لكل غاية من الغايات الاستراتيجية للاتحاد عن معايير محددة وقابلة للقياس وذات منحى عملي وواقعية وذات صلة ومحددة زمنياً ويمكن تتبعها.

**الجدول 1. المقاصد**

|  |
| --- |
| **المقصد** |
| **الغاية 1: النمو** |
| المقصد 1.1: في جميع أنحاء العالم، يتوفر النفاذ إلى الإنترنت لنسبة 65 في المائة من الأسر بحلول 2023  |
| المقصد 2.1: في جميع أنحاء العالم، يتاح استعمال الإنترنت لنسبة 70 في المائة من الأفراد بحلول 2023  |
| المقصد 3.1: بحلول 2023، ينبغي أن تكون أسعار النفاذ إلى الإنترنت أكثر اعتدالاً بنسبة 25 في المائة (سنة خط الأساس، 2017) |
| المقصد 4.1: بحلول 2023، تعتمد البلدان برنامجاً رقمياً/استراتيجية رقمية |
| المقصد 5.1: بحلول 2023، زيادة عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت بنسبة 50 في المائة |
| المقصد 6.1: بحلول 2023، سيكون لدى %40 من البلدان أكثر من نصف اشتراكات النطاق العريض بسرعة تزيد عن Mbit/s 10  |
| المقصد 7.1: بحلول 2023، ينبغي أن تتفاعل نسبة %40 من السكان مع الخدمات الحكومية على الخط |
| **الغاية 2: الشمول** |
| المقصد 1.2: في العالم النامي، ينبغي توفير النفاذ إلى الإنترنت لنسبة 60 في المائة من الأسر بحلول 2023 |
| المقصد 2.2: في أقل البلدان نمواً (LDC)، ينبغي توفير النفاذ إلى الإنترنت لنسبة 30 في المائة من الأسر بحلول 2023 |
| المقصد 3.2: في العالم النامي، ستبلغ نسبة مستعملي الإنترنت من الأفراد 60 في المائة بحلول 2023 |
| المقصد 4.2: في أقل البلدان نمواً (LDC)، ستبلغ نسبة مستعملي الإنترنت من الأفراد 30 في المائة بحلول 2023 |
| المقصد 5.2: ينبغي خفض الفجوة المتعلقة بالقدرة على تحمل الأسعار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بنسبة %25 بحلول 2023 (سنة خط الأساس، 2017) |
| المقصد 6.2: ينبغي ألا تزيد تكاليف خدمات النطاق العريض عن 3 في المائة من متوسط الدخل الشهري في البلدان النامية بحلول 2023 |
| المقصد 7.2: ينبغي أن تغطي خدمات النطاق العريض 96 في المائة من سكان العالم بحلول 2023 |
| المقصد 8.2: ينبغي تحقيق المساواة بين الجنسين في النفاذ إلى النطاق العريض وملكية الهواتف المحمولة بحلول 2023 |
| المقصد 9.2: ينبغي تهيئة بيئات تمكينية لضمان إمكانية نفاذ ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البلدان بحلول 2023 |
| المقصد 10.2: ينبغي تحسين نسبة الشباب/البالغين الذين يتمتعون بمهارات شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمقدار %40 بحلول 2023  |
| **الغاية 3: الاستدامة** |
| المقصد 1.3: بحلول 2023، تحسين تأهب البلدان في مجال الأمن السيبراني من خلال إتاحة قدرات رئيسية: توفر استراتيجية وأفرقة استجابة وطنية للحوادث الحاسوبية/الطارئة وتشريعات |
| المقصد 2.3: زيادة إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية العالمية بنسبة 30 في المائة بحلول 2023 |
| المقصد 3.3: رفع نسبة البلدان التي لديها تشريعات بشأن المخلفات الإلكترونية إلى 50 في المائة بحلول 2023  |
| المقصد 4.3: بحلول 2023، ينبغي أن يكون صافي مقدار خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري باستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ازداد بنسبة %30 بالمقارنة مع خط الأساس لعام 2015  |
| المقصد 5.3: بحلول 2023، ينبغي أن يكون لجميع البلدان خطة وطنية للاتصالات في حالات الطوارئ كجزء من استراتيجياتها الوطنية والمحلية بشأن الحد من مخاطر الكوارث  |
| **الغاية 4: الابتكار** |
| المقصد 1.4: بحلول 2023، ينبغي أن يكون لدى جميع البلدان سياسات/استراتيجيات لتعزيز الابتكار القائم على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  |
| **الغاية 5: الشراكة** |
| المقصد 1.5: زيادة الشراكات الفعّالة مع أصحاب المصلحة والتعاون مع المنظمات والكيانات الأخرى في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول 2023  |

## 6.1 إدارة المخاطر الاستراتيجية

مع مراعاة التحديات والتطورات والتحولات السائدة المحتمل أن تؤثر أكثر من غيرها على أنشطة الاتحاد خلال فترة الخطة الاستراتيجية، تم تحديد وتحليل وتقييم القائمة التالية المعروضة في الجدول أدناه للمخاطر الاستراتيجية الرئيسية. وتمت مراعاة هذه المخاطر عند تخطيط الاستراتيجية للفترة 2023-2020، كما تم تحديد تدابير التخفيف المقابلة، حسب الاقتضاء. وينبغي التأكيد على أن المخاطر الاستراتيجية ليس المقصود منها أن تمثل أوجه القصور في عمليات الاتحاد. فهي تمثل نظرة مستقبلية لأوجه عدم اليقين التي قد تؤثر في جهود تحقيق رسالة الاتحاد خلال فترة الخطة الاستراتيجية.

وقد قام الاتحاد بتحديد هذه المخاطر الاستراتيجية وتحليلها وتقييمها. وإلى جانب عمليات التخطيط الاستراتيجي التي تحدد الإطار العام لكيفية التخفيف من وطأة هذه المخاطر سيتم تحديد التدابير التشغيلية للتخفيف من وطأتها، وتنفيذ هذه التدابير من خلال عملية التخطيط التشغيلي للاتحاد.

**الجدول 2. المخاطر الاستراتيجية واستراتيجيات التخفيف من حدتها**

| **الخطر** | **استراتيجية التخفيف** |
| --- | --- |
| **1 تناقص الأهمية والقدرة على إثبات تقديم قيمة مضافة واضحة**- خطر ازدواجية الجهود وعدم الاتساق داخل المنظمة مما يؤثر على قدرتنا على إثبات تقديم القيمة المضافة- خطر تضارب الجهود وعدم الاتساق والمنافسة مع المنظمات والهيئات الأخرى ذات الصلة مما يؤدي إلى خطر التصور الخاطئ لولاية الاتحاد ورسالته ودوره | - تفادي المخاطر: من خلال **ولايات** واضحة لكل هيكل **ودور في الاتحاد**؛- الحد من المخاطر: **تحسين إطار التعاون**؛- تفادي المخاطر: تحديد **المجالات ذات القيمة المضافة الواضحة** والتركيز عليها؛- نقل المخاطر: من خلال إقامة **شراكات طويلة الأجل**؛- الحد من المخاطر: من خلال **استراتيجية اتصال** ملائمة ومتسقة (**داخلية وخارجية**). |
| **2 تشتت الجهود**- خطر إضعاف الرسالة والابتعاد عن الولاية الأساسية للمنظمة | - تفادي المخاطر: من خلال **تحديد الأولويات والتركيز على مواطن القوة** لدى الاتحاد **والتأسيس عليها**؛- الحد من المخاطر: من خلال **ضمان اتساق** أنشطة الاتحاد/**عدم العمل بمعزل عن الآخرين**. |
| **3 عدم الاستجابة بسرعة للاحتياجات الناشئة والابتكار بشكل كافٍ مع الاستمرار في تقديم مخرجات عالية الجودة**- خطر عدم الاستجابة، بما يؤدي إلى انسحاب الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين- خطر التخلف عن الركب- خطر تدني جودة النواتج | - تفادي المخاطر: **التخطيط للمستقبل** **والتمتع بالسرعة والاستجابة والابتكار، والتركيز على أهداف الاتحاد**؛- الحد من المخاطر: تعريف **ثقافة تنظيمية ملائمة للغرض** وتعزيزها وتنفيذها؛- نقل المخاطر: **إشراك أصحاب المصلحة** بشكل استباقي. |
| **4 المخاوف المتصلة بالثقة والطمأنينة**- خطر تزايد المخاوف المتصلة بالثقة التي يعرب عنها الأعضاء وأصحاب المصلحة - خطر تزايد المخاوف بشأن الثقة لدى الأعضاء | - تفادي المخاطر: **اعتماد قيم مشتركة وتنفيذها** - استرشاد جميع التدابير بالقيم المعتمدة؛- الحد من المخاطر: **التفاعل مع الأعضاء** وأصحاب المصلحة الآخرين، **تحسين التواصل والشفافية**، **الالتزام بالقيم**، **تعزيز المسؤولية عن المبادرات الاستراتيجية؛ ضمان الامتثال بالرسالة والغايات الأساسية والإجراءات التنظيمية**. |
| **5 هياكل وأدوات ومنهجية وعمليات داخلية غير ملائمة**- خطر أن تصبح الهياكل والأساليب والأدوات غير كافية وغير فعالة | - الحد من المخاطر: تحسين الهياكل الداخلية **والأدوات والمنهجيات والعمليات**؛- نقل المخاطر: الشروع في عمليات من أجل **مراقبة الجودة**؛- الحد من المخاطر: تحسين **التواصل داخلياً وخارجياً**. |
| **6 عدم كفاية التمويل**- خطر انخفاض المساهمات المالية ومصادر الدخل | - الحد من المخاطر: تحديد واستكشاف **أسواق وأطراف فاعلة جديدة**؛ **وتحديد أولويات الأنشطة الأساسية؛**- الحد من المخاطر: ضمان **التخطيط المالي الفعّال**؛- الحد من المخاطر: **استراتيجية إشراك** الأعضاء؛- الحد من المخاطر: زيادة **أهمية أنشطة الاتحاد**. |

# 2 إطار نتائج الاتحاد

سيقوم الاتحاد بتنفيذ غاياته الاستراتيجية للفترة 2023-2020 من خلال عدد من الأهداف التي يلزم تحقيقها خلال هذه الفترة. ويساهم كل قطاع في الغايات العامة للاتحاد كل في إطار تخصصه المحدد من خلال تنفيذ الأهداف الخاصة بالقطاع مع الأهداف العامة المشتركة بين القطاعات. سيضمن المجلس تنسيق هذا العمل والإشراف عليه على نحو فعّال.

تدعم العوامل التمكينية الأهداف العامة والغايات الاستراتيجية للاتحاد. وتوفر الأنشطة وخدمات الدعم في الأمانة العامة والمكاتب هذه العوامل التمكينية من أجل عمل القطاعات والاتحاد ككل.





أهداف قطاع الاتصالات الراديوية:

• 1.R (تنظيم وإدارة استخدام الطيف/المدارات): الاستجابة بطريقة رشيدة وعادلة وفعّالة واقتصادية وفي الوقت المناسب لمتطلبات أعضاء الاتحاد من موارد طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية مع تفادي التداخل الضار

• 2.R (معايير الاتصالات الراديوية): ضمان التوصيلية وإمكانية التشغيل البيني في العالم وتحسين الأداء والنوعية والقدرة على تحمل تكاليف الخدمة وتقديم الخدمة في الوقت المناسب وتحقيق مردودية الأنظمة بشكل عام في مجال الاتصالات الراديوية، بما في ذلك من خلال وضع المعايير الدولية

• 3.R (تبادل المعارف): تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال الاتصالات الراديوية

أهداف قطاع تقييس الاتصالات:

• 1.T (وضع المعايير): وضع معايير دولية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) في الوقت المناسب، وتعزيز قابلية التشغيل البيني وتحسين أداء المعدات والشبكات والخدمات والتطبيقات

• 2.T (سد الفجوة في مجال التقييس): تشجيع المشاركة الفعّالة للأعضاء وخاصة البلدان النامية في تحديد معايير دولية واعتمادها (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) بغية سد الفجوة التقييسية

• 3.T (موارد الاتصالات): ضمان كفاءة توزيع وإدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية وفقاً لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات وإجراءاته

• 4.T (تبادل المعارف): تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال أنشطة التقييس الجارية في قطاع تقييس الاتصالات، وإذكاء الوعي بها

• 5.T (التعاون مع هيئات التقييس): توسيع التعاون وتيسيره مع هيئات التقييس الدولية والإقليمية والوطنية

أهداف قطاع تنمية الاتصالات:

• 1.D (التنسيق): التنسيق: تعزيز التعاون الدولي والاتفاق بشأن مسائل تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• 2.D (بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات): بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعزيز تنمية البنية التحتية والخدمات بما في ذلك بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• 3.D (بيئة تمكينية): بيئة تمكينية: تعزيز بيئة تنظيمية وسياساتية مؤاتية للتنمية المستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• 4.D (مجتمع معلومات شامل): دعم تطوير واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتمكين الأشخاص والمجتمعات تحقيقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة

الأهداف المشتركة بين القطاعات:

• 1.I (التعاون) تعزيز التعاون الأوثق بين جميع أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

• 2.I (الاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز تحديد الاتجاهات الناشئة وإدراكها وتحليلها في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• 3.I (إمكانية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• 4.I (المساواة بين الجنسين والشمول) تعزيز استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والشمول وتمكين المرأة والفتيات

• 5.I (الاستدامة البيئية) الحد من البصمة البيئية الناجمة عن قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• 6.I (الحد من التداخل والازدواج) الحد من مجالات التداخل والازدواج وتعزيز التنسيق الأوثق والأكثر شفافية بين الأمانة العامة وقطاعات الاتحاد مع مراعاة اعتمادات ميزانية الاتحاد وخبرة وولاية كل قطاع

الجدول 3. الربط بين أهداف الاتحاد والغايات الاستراتيجية[[10]](#footnote-16)2

|  | **الغاية 1:النمو** | **الغاية 2:الشمول** | **الغاية 3:الاستدامة** | **الغاية 4:الابتكار** | **الغاية 5: الشراكة** |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الأهداف** | **أهداف قطاع الاتصالات الراديوية** |  |  |  |  |  |
| 1.R تنظيم وإدارة استخدام الطيف/المدارات | ☑ | ☑ | ☑ | ☑ | 🗸 |
| 2.R معايير الاتصالات الراديوية | ☑ | ☑ | 🗸 | ☑ | 🗸 |
| 3.R تبادل المعارف  | 🗸 | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| **أهداف قطاع تقييس الاتصالات** |  |  |  |  |  |
| 1.T وضع المعايير | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| 2.T سد الفجوة في مجال التقييس | 🗸 | ☑ |  | 🗸 |  |
| 3.T موارد الاتصالات | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| 4.T تبادل المعارف | 🗸 | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| 5.T التعاون مع هيئات التقييس | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 | ☑ |
| **أهداف قطاع تنمية الاتصالات** |  |  |  |  |  |
| 1.D التنسيق | 🗸 | ☑ | 🗸 | 🗸 | ☑ |
| 2.D بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| 3.D بيئة تمكينية | 🗸 | 🗸 | ☑ | ☑ | 🗸 |
| 4.D مجتمع معلومات شامل | 🗸 | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| **الأهداف المشتركة بين القطاعات** |  |  |  |  |  |
| 1.I التعاون | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 | ☑ |
| 2.I الاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 🗸 |  | 🗸 | ☑ | 🗸 |
| 3.I إمكانية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 🗸 | ☑ |  | 🗸 | 🗸 |
| 4.I المساواة بين الجنسين والشمول | 🗸 | ☑ |  |  | 🗸 |
| 5.I الاستدامة البيئية | 🗸 |  | ☑ | 🗸 | 🗸 |
|  | 6.I الحد من التداخل والازدواج | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 | ☑ |

## 1.2 الأهداف والنتائج والنواتج/العوامل التمكينية

|  |
| --- |
| **الجدول 4: أهداف قطاع الاتصالات الراديوية ونتائجه ونواتجه** |
| **1.R (تنظيم وإدارة استخدام الطيف/المدارات) الاستجابة بطريقة رشيدة وعادلة وفعّالة واقتصادية وفي الوقت المناسب لمتطلبات أعضاء الاتحاد من موارد طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية مع تفادي التداخل الضار** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -1.Rأ: زيادة عدد البلدان التي لديها شبكات ساتلية ومحطات أرضية مسجلة في السجل الأساسي الدولي للترددات (MIFR)-1.Rب: زيادة عدد البلدان التي لديها تخصيصات تردد لخدمات للأرض مسجلة في السجل الأساسي الدولي للترددات-1.Rج: زيادة النسبة المئوية للتخصيصات المسجّلة في السجل الأساسي الدولي للترددات مع نتائج إيجابية-1.Rد: زيادة النسبة المئوية للبلدان التي استكملت عملية الانتقال إلى الإذاعة التلفزيونية الرقمية للأرض-1.Rه: زيادة النسبة المئوية للطيف المخصص للشبكات الساتلية والخالي من التداخلات الضارة-1.Rو: زيادة النسبة المئوية من التخصيصات لخدمات الأرض المسجلة في السجل الأساسي والخالية من التداخلات الضارة | 1-1.R:الوثائق الختامية للمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية وتحديث لوائح الراديو2-1.R:الوثائق الختامية للمؤتمرات الإقليمية للاتصالات الراديوية والاتفاقات الإقليمية 3-1.R:القواعد الإجرائية والقرارات الأخرى للجنة لوائح الراديو (RRB)4-1.R: نشر بطاقات التبليغ عن الخدمات الفضائية والأنشطة الأخرى ذات الصلة5-1.R: نشر بطاقات التبليغ عن خدمات الأرض والأنشطة الأخرى ذات الصلة |
|  |
| **2.R (معايير الاتصالات الراديوية) توفير التوصيلية وإمكانية التشغيل البيني في العالم وتحسين الأداء والنوعية والقدرة على تحمل تكاليف الخدمة وتقديم الخدمة في الوقت المناسب وتحقيق مردودية الأنظمة بشكل عام في مجال الاتصالات الراديوية، بما في ذلك من خلال وضع المعايير الدولية** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -2.Rأ: زيادة النفاذ إلى النطاق العريض المتنقل واستخدامه بما في ذلك في نطاقات التردد المحددة للاتصالات المتنقلة الدولية (IMT)-2.Rب: خفض سلة أسعار النطاق العريض المتنقل كنسبة من الدخل القومي الإجمالي (GNI) للفرد-2.Rج: زيادة عدد الوصلات الثابتة وزيادة مقدار الحركة المتداولة عبر الخدمة الثابتة (Tbit/s)-2.Rد: زيادة عدد الأسر التي لديها استقبال للتلفزيون الرقمي للأرض-2.Rه: زيادة عدد المرسلات المستجيبات الساتلية (بعرض نطاق مكافئ MHz 36) في الاتصالات الساتلية العاملة والسعة المقابلة (Tbit/s). عدد المطاريف ذات الفتحات الصغيرة جداً (VSAT) وعدد الأسر التي لديها استقبال للتلفزيون الساتلي -2.Rو: زيادة عدد الأجهزة المزودة بإمكانية استقبال إشارات خدمة الملاحة الراديوية الساتلية-2.Rز: زيادة عدد السواتل ذات حمولات استكشاف الأرض العاملة والكمية المقابلة من الصور المرسلة واستبانتها وحجم البيانات التي يتم تنزيلها (Tbytes) | 1-2.R: قرارات جمعية الاتصالات الراديوية، القرارات ITU-R2-2.R: توصيات وتقارير قطاع الاتصالات الراديوية (بما في ذلك تقرير الاجتماع التحضيري للمؤتمر) والكتيبات3-2.R: المشورة من الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية |
|  |
| **3.R (تبادل المعارف) تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال الاتصالات الراديوية** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -3.Rأ: زيادة المعارف والدراية الفنية بشأن لوائح الراديو والقواعد الإجرائية والاتفاقات الإقليمية والتوصيات وأفضل الممارسات المتعلقة باستعمال الطيف-3.Rب: زيادة المشاركة في أنشطة قطاع الاتصالات الراديوية (بوسائل منها المشاركة عن بُعد) وخاصة مشاركة البلدان النامية | 1-3.R: منشورات قطاع الاتصالات الراديوية2-3.R: تقديم المساعدة إلى الأعضاء، خاصةً البلدان النامية وأقل البلدان نمواً3-3.R: الاتصال/الدعم في مجال أنشطة التنمية4-3.R: حلقات دراسية وورش عمل وفعاليات أخرى |

الجدول 5. العوامل التمكينية لقطاع الاتصالات الراديوية

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **هدف مدعوم (أهداف مدعومة)** | **أنشطة مكتب الاتصالات الراديوية** | **مساهمة في نتائج القطاع** | **النتائج** |
| **1.R** | كفاءة معاجلة بطاقات التبليغ عن تخصيصات التردد | زيادة اليقين بشأن تخطيط شبكات جديدة للاتصالات الراديوية | انخفاض وقت المعالجة لنشر بطاقات التبليغوقت المعالجة ضمن الحدود الزمنية التنظيمية |
| **1.R، 2.R، 3.R** | تطوير وصيانة وتحسين برمجيات القطاع وقواعد بياناته وأدواته المتاحة على الخطأنشطة تقنية وتنظيمية وإدارية ولوجستية وأنشطة التواصل دعماً لأهداف القطاع  | زيادة الاعتمادية والكفاءة والشفافية في تطبيق لوائح الراديو | برمجيات وقواعد بيانات وأدوات على الخط جديدة ومحسنة للقطاع تقديم فعّال وفي الوقت المناسب لنواتج القطاع لدعم أهداف هذا القطاع مساهمات مكتب الاتصالات الراديوية في اجتماعات القطاع ومؤتمراته وأحداثه  |

الجدول 6. أهداف قطاع تقييس الاتصالات ونتائجه ونواتجه

|  |
| --- |
| **1.T (وضع المعايير) وضع معايير دولية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت المناسب، وتعزيز قابلية التشغيل البيني وتحسين أداء المعدات والشبكات والخدمات والتطبيقات** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -1.Tأ: زيادة استعمال توصيات قطاع تقييس الاتصالات-1.Tب: تحسين الامتثال لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات-1.Tج: تحسين المعايير في مجال التكنولوجيات والخدمات الجديدة | 1-1.T: قرارات وتوصيات وآراء الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)2-1.T: الاجتماعات التشاورية الإقليمية للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات3-1.T: المشورة والقرارات الصادرة عن الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG)4-1.T: توصيات قطاع تقييس الاتصالات والنتائج ذات الصلة للجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات5-1.T: المساعدة والتعاون لقطاع تقييس الاتصالات بوجه عام6-1.T: قاعدة بيانات المطابقة7-1.T: مراكز الاختبار والأحداث المتصلة بقابلية التشغيل البيني8-1.T: تطوير مجموعات الاختبار |
|  |
| **2.T (سد الفجوة في مجال التقييس) تشجيع المشاركة الفعّالة للأعضاء وخاصة البلدان النامية في تحديد واعتماد معايير دولية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية سد الفجوة التقييسية** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -2.Tأ: زيادة المشاركة في عملية التقييس داخل قطاع تقييس الاتصالات، بما في ذلك حضور الاجتماعات وتقديم المساهمات وشغل المناصب القيادية واستضافة الاجتماعات/ ورش العمل، لا سيما مشاركة البلدان النامية-2.Tب: زيادة أعضاء قطاع تقييس الاتصالات بما في ذلك أعضاء القطاع والمنتسبون والهيئات الأكاديمية | 1-2.T: سد الفجوة التقييسية (مثل المشاركة عن بُعد والمنح وإنشاء أفرقة إقليمية للجان الدراسات)2-2.T: ورش عمل وحلقات دراسية بما في ذلك أنشطة تدريبية مقدمة عبر شبكة الإنترنت أو خارجها، لاستكمال العمل على بناء القدرات لسدّ الفجوة التقييسية3-2.T: التوعية والترويج |
|  |
| **3.T (موارد الاتصالات) ضمان كفاءة توزيع وإدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية وفقاً لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات وإجراءاته** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -3.Tأ: التوزيع الفوري والدقيق لموارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية على النحو المحدد في التوصيات ذات الصلة | 1-3.T: قواعد بيانات مكتب تقييس الاتصالات ذات الصلة2-3.T: توزيع وإدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية طبقاً لتوصيات وإجراءات قطاع تقييس الاتصالات |
|  |
| **4.T (تبادل المعارف) تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال أنشطة التقييس الجارية في قطاع تقييس الاتصالات، وإذكاء الوعي بها** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -4.Tأ: زيادة المعارف بمعايير قطاع تقييس الاتصالات وبأفضل الممارسات في تنفيذ هذه المعايير-4.Tب: زيادة المشاركة في أنشطة التقييس داخل قطاع تقييس الاتصالات وزيادة الوعي بأهمية معايير قطاع تقييس الاتصالات-4.Tج: زيادة إبراز أنشطة قطاع تقييس الاتصالات | 1-4.T: منشورات قطاع تقييس الاتصالات2-4.T: منشورات قواعد البيانات3-4.T: التوعية والترويج4-4.T: النشرة التشغيلية للاتحاد |
|  |
| **5.T (التعاون مع هيئات التقييس) توسيع التعاون وتيسيره مع هيئات التقييس الدولية والإقليمية والوطنية**  |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -5.Tأ: زيادة التواصل مع المنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير-5.Tب: خفض عدد المعايير المتضاربة-5.Tج: زيادة عدد مذكرات التفاهم/اتفاقات التعاون مع المنظمات الأخرى-5.Tد: زيادة عدد المنظمات المؤهلة بموجب التوصيات ITU-T A.4 وITU-T A.5 وITU-T A.6-5.Tه: زيادة عدد ورش العمل/الأحداث المنظمة بالاشتراك مع منظمات أخرى | 1-5.T: مذكرات التفاهم (MoU) واتفاقات التعاون2-5.T: المنظمات المؤهلة بموجب التوصيات ITU-T A.4 وITU-T A.5 وITU-T A.63-5.T: ورش العمل/الأحداث المنظمة بشكل مشترك |

الجدول 7. العوامل التمكينية لقطاع تقييس الاتصالات

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **هدف مدعوم (أهداف مدعومة) للقطاع**  | **أنشطة مكتب تقييس الاتصالات** | **مساهمة في نتائج القطاع** | **النتائج** |
| **1.T** | - تقديم الوثائق على نحو فعال وفي الوقت المناسب (قرارات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات وتوصياتها وآرائها وتوصيات قطاع تقييس الاتصالات والوثائق المتصلة بلجان الدراسات والتقارير)- دعم الأمانة وتنظيم الاجتماعات ودعمها اللوجستي- الخدمات الاستشارية- خدمات أساليب العمل الإلكترونية وخدمات المعلومات لمكتب تقييس الاتصالات- تشغيل وصيانة قواعد بيانات المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛ الدعم اللوجستي لأحداث قابلية التشغيل البيني/الاختبار، منصات الاختبار | - زيادة جودة توصيات قطاع تقييس الاتصالات  | - معلومات محدثة في الوقت المناسب لفائدة المندوبين ومجتمع المعايير |
| **2.T** | - تنظيم دورات تدريب عملي بشأن سد الفجوة التقييسية؛ دعم مالي للمنح؛ دعم لوجستي للمجموعات الإقليمية- تنظيم ورش العمل- الإعلانات (مدونة الاتحاد، أنشطة ترويجية)- إدارة حساب أعضاء القطاع، الاحتفاظ بالأعضاء الحاليين واستقطاب استباقي لأعضاء جدد | - زيادة أعضاء القطاع والمشاركة في عملية التقييس | - المشاركة الفعالة للمندوبين والمنظمات التي شاركت في أنشطة القطاع بشكل سلبي حتى الآن أو التي لم تشارك فيها إطلاقاً |
| **3.T** | - معالجة ونشر التطبيقات/الموارد الدولية للترقيم والعنونة والتسمية وتعرف الهوية | - التوقيت المناسب والدقة في توزيع الموارد | - تيسر معلومات الترقيم في الوقت المناسب يسهّل إدارة الشبكات |
| **4.T** | - خدمات منشورات القطاع- تطوير قواعد بيانات القطاع وصيانتها- خدمة التواصل والترويج (مدونة الاتحاد، وسائل التواصل الاجتماعي، الويب) - تنظيم ورش العمل، اجتماعات فريق كبار مسؤولي التكنولوجيا، حدث كاليدوسكوب، جلسات في تليكوم الاتحاد، القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وما إلى ذلك | - زيادة المعرفة والوعي بشأن معايير القطاع، زيادة المشاركة في أنشطة القطاع وزيادة إبراز أنشطة القطاع | - تيسر المنشورات في الوقت المناسب (الوثائق؛ قواعد البيانات) وسهولة استعمال الخدمات يعزز تجربة المندوبين |
| **5.T** | - تحديث مذكرات التفاهم وصيانتها؛ إعداد مذكرات تفاهم جديدة- صيانة وإدارة قاعدة البيانات وفقاً للتوصيات A.4 وA.5 وA.6- دعم لوجستي لورش العمل والأحداث المنظمة بشكل مشترك- خدمات الدعم لأنشطة التعاون المختلفة (هيئة التعاون العالمي بشأن المعايير، التعاون في مجال المعايير، معايير الاتصالات لأنظمة النقل الذكية، المبادرة العالمية للشمول المالي، القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مبادرة "متحدون من أجل مدن ذكية مستدامة ...)  | - زيادة التعاون مع المنظمات الأخرى | - أنشطة التعاون  |

الجدول 8. أهداف قطاع تنمية الاتصالات ونتائجه ونواتجه

|  |
| --- |
| **1.D (التنسيق) تعزيز التعاون الدولي بشأن مسائل تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** |
| *النتائج* | *النواتج*[[11]](#footnote-17) |
| -1.Dأ: تعزيز استعراض مشروع مساهمة قطاع تنمية الاتصالات في مشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد، وإعلان المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، وخطة عمل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وزيادة مستوى الاتفاق بهذا الشأن-1.Dب: تقييم تنفيذ خطة العمل وتنفيذ خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات-1.Dج: تعزيز تقاسُم المعارف والحوار والشراكة بين أعضاء الاتحاد بشأن قضايا الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات-1.Dد: تعزيز تجهيز وتنفيذ المشاريع والمبادرات الإقليمية المتعلقة بتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات-1.Dه: تيسير إبرام الاتفاقات على التعاون في برامج الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول الأعضاء، وبين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بناءً على طلب من الدول المعنية الأعضاء في الاتحاد | 1-1.D: المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، والتقرير النهائي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات2-1.D: الاجتماعات التحضيرية الإقليمية (RPM)، والتقارير النهائية للاجتماعات التحضيرية الإقليمية3-1.D: الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG)، وتقارير الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات إلى مدير مكتب تنمية الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)4-1.D: لجان الدراسات، ومبادئ توجيهية وتوصيات وتقارير لجان الدراسات5-1.D: منصات للتنسيق الإقليمي بما في ذلك منتديات التنمية الإقليمية (RDF)6-1.D: تنفيذ مشاريع وخدمات لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متعلقة بالمبادرات الإقليمية |
|  |
| **2.D (بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز بيئة تمكينية مؤاتية لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز تنمية شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات والخدمات المناسبة، بما في ذلك سد الفجوة التقييسية** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -2.Dأ: تحسين قدرة أعضاء الاتحاد على إتاحة بنية تحتية وخدمات متينة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.-2.Dب: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على القيام بفعالية بتبادل المعلومات والتوصل إلى حلول والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن السيبراني وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والقدرات، بما في ذلك بناء القدرات، وتشجيع التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز المشاركة فيما بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة ذات الصلة.-2.Dج: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها ومن أجل ضمان تيسر الاتصالات في حالات الطوارئ وتيسير التعاون الدولي في هذا المجال. | 1-2.D: منتجات وخدمات بشأن البنية التحتية والخدمات الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنطاق العريض اللاسلكي والثابت وتوصيل المناطق الريفية والمناطق النائية، وتحسين التوصيلية الدولية، وسد الفجوة الرقمية في مجال التقييس، والمطابقة وإمكانية التشغيل البيني، وإدارة الطيف ومراقبته وإدارة موارد الاتصالات بفعالية وكفاءة واستعمالها على الوجه الأمثل ضمن ولاية الاتحاد والانتقال إلى الإذاعة الرقمية مثل الدراسات التقييمية والمنشورات وورش العمل والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات.2-2.D: منتجات وخدمات من أجل بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل التقارير والمنشورات، والمساهمة في تنفيذ المبادرات الوطنية والعالمية.3-2.D: منتجات وخدمات بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وبشأن الاتصالات في حالات الطوارئ، بما في ذلك تقديم المساعدة لتمكين الدول الأعضاء من التصدي لجميع مراحل إدارة الكوارث، مثل الإنذار المبكر والاستجابة والإغاثة واستعادة شبكات الاتصالات. |
|  |
| **3.D (بيئة تمكينية) تعزيز الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر التطبيقات والخدمات المناسبة** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -3.Dأ: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحسين سياساتها العامة وأطرها القانونية والتنظيمية المؤاتية لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.-3.Dب: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج إحصاءات للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون عالية الجودة وقابلة للمقارنة دولياً تجسد التطورات والاتجاهات في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استناداً إلى معايير ومنهجيات متفق عليها.-3.Dج: تحسين القدرات البشرية والمؤسسية لأعضاء الاتحاد من أجل الاستفادة من كامل إمكانات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.-3.Dد: تعزيز قدرات أعضاء الاتحاد من أجل إدراج الابتكار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج التنمية الوطنية ووضع استراتيجيات لتعزيز مبادرات الابتكار بطرق شتى منها الشراكات العامة والخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.  | 1-3.D: منتجات وخدمات بشأن السياسات العامة واللوائح التنظيمية الخاصة بالاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنسيق وتماسك دولي أفضل من قبيل الدراسات التقييمية، والمنشورات الأخرى، والمنصات الأخرى لتبادل المعلومات.2-3.D: منتجات وخدمات بشأن إحصاءات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحليل بياناتها من قبيل التقارير البحثية وجمع البيانات الإحصائية عالية الجودة القابلة للمقارنة دولياً وتنسيقها ونشرها، ومنتديات النقاش.3-3.D: منتجات وخدمات بشأن بناء القدرات وتنمية المهارات البشرية، من بينها المنصات الإلكترونية، والبرامج التدريبية عن بُعد والحضورية بغية تعزيز المهارات العملية، والمواد المتبادلة، مع مراعاة الشراكات المعقودة مع أصحاب المصلحة المعنيين بالتعليم في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.4-3.D: منتجات وخدمات بشأن الابتكار في مجال الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من قبيل تبادل المعلومات والمساعدة، عند الطلب، بشأن إعداد برنامج وطني للابتكار، وآليات لعقد الشراكات، ووضع المشاريع، والدراسات وسياسات الابتكار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. |
|  |
| **4.D (مجتمع معلومات شامل) دعم تطوير واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتمكين الأشخاص والمجتمعات تحقيقاً للتنمية المستدامة** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -4.Dأ: تحسين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.-4.Dب: تحسين قدرة أعضاء الاتحاد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وتطبيقات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها.-4.Dج: تعزيز قدرة أعضاء الاتحاد على تطوير استراتيجيات وسياسات وممارسات لتحقيق الشمول الرقمي لا سيما فيما يتعلق بتمكين النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة.-4.Dد: تعزيز قدرة أعضاء الاتحاد على تطوير استراتيجيات وحلول للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ترمي إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته واستخدام الطاقة المراعية للبيئة/الطاقة المتجددة. | 1-4.D: منتجات وخدمات بشأن تقديم مساعدات مركزة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز التيسر والقدرة على تحمل تكاليف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.2-4.D: منتجات وخدمات بشأن سياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدعم الاقتصاد الرقمي وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة، مثل تبادل المعلومات وسبل الدعم الرامية إلى نشرها والدراسات التقييمية ومجموعات الأدوات3-4.D: منتجات وخدمات بشأن الشمول الرقمي للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة (كبار السن والشباب والأطفال والسكان الأصلين وغيرهم) مثل استراتيجيات وسياسات وممارسات زيادة الوعي بالشمول الرقمي ومجموعات أدوات تنمية المهارات الرقمية ومبادئ توجيهية ومنتديات نقاش لتبادل الممارسات والاستراتيجيات.4-4.D: منتجات وخدمات بشأن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، مثل تشجيع وضع الاستراتيجيات ونشر أفضل الممارسات بشأن رسم خرائط للمناطق المعرضة وتطوير أنظمة معلومات ومقاييس وسياسات بشأن المخلفات الإلكترونية. |

الجدول 9. العوامل التمكينية لقطاع تنمية الاتصالات

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **هدف مدعوم (أهداف مدعومة)** | **أنشطة قطاع تنمية الاتصالات** | **مساهمة في نتائج القطاع** | **النتائج** |
| **1.D، 2.D، 3.D، 4.D** | 1 وضع وتنفيذ استراتيجيات فعّالة في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق خطوط القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة (SDG)، بما في ذلك أنشطة الاتصال والترويج | - زيادة فهم وتبادل أهداف القطاع ونواتجه- زيادة تقديم توجيهات بشأن أنشطة القطاع- زيادة الوضوح في برنامج الأنشطة | - تقدم قابل للقياس في دور الاتحاد في تحقيق خطوط عمل القمة وأهداف التنمية المستدامة- زيادة مستوى التعاون الدولي في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء عن الخدمات والمنتجات التي يقدمها مكتب تنمية الاتصالات |
| 2 كفاءة إدارة ودعم أنشطة تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التنسيق والتعاون بين إدارة الخدمات والشؤون المالية والميزانية، دعم تنظيم الأحداث ودعم تكنولوجيا المعلومات | - تنظيم مواعيد الأحداث بشكل واضح ومنسق- توفير ما يلزم من دعم مالي ودعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والقوى العاملة في حدود الموارد المتاحة- توفير دعم موثوق للأحداث | - تعزيز التنسيق والتعاون في تنظيم الأحداث وتنفيذ الأنشطة- كفاءة استخدام الموارد المالية- تنظيم الأحداث في الوقت المناسب وعلى نحو فعال- زيادة جودة وتنسيق إعداد التقارير التي يقدمها مكتب تنمية الاتصالات إلى الدول الأعضاء |
| 3 كفاءة تنظيم ودعم الأنشطة المتعلقة بالبنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني | - تحديد أولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها- تطوير المنتجات والخدمات ذات الصلة وتقديمها في الوقت المناسب للمستعملين النهائيين- المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تطوير وتقديم المنتجات والخدمات إلى الدول الأعضاء | - زيادة جودة وتعزيز إمكانية الحصول على المنتجات والخدمات والخبرة التي يطورها المكتب ويقدمها في مجال البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني- زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء- تحسينات ملموسة في خدمة الدول الأعضاء للاتحاد نتيجة لأنشطة مكتب تنمية الاتصالات في مجال البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن السيبراني- تعزيز دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء |
| 4 كفاءة تنظيم ودعم الأنشطة المتعلقة بإدارة المشاريع والمعرفة من خلال بناء القدرات، دعم المشاريع وبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإحصاءاتها ودعم الاتصالات في حالة الطوارئ | - تحديد أولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها- تطوير المنتجات والخدمات ذات الصلة وتقديمها في الوقت المناسب للمستعملين النهائيين- المشاركة الفعّالة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تطوير وتقديم المنتجات والخدمات إلى الدول الأعضاء | - زيادة جودة وإمكانية الحصول على المنتجات والخدمات والخبرة التي يطورها المكتب ويقدمها في مجالات إدارة المشارع والمعرفة- زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء- تحسينات ملموسة في خدمة الدول الأعضاء للاتحاد نتيجة لأنشطة مكتب تنمية الاتصالات في مجالات إدارة المشاريع والمعرفة- النجاح في التخفيف من مخاطر الاتصالات في حالات الطوارئ |
| 5 كفاءة تنظيم ودعم أنشطة الابتكار والشراكات من خلال إقامة شراكات والابتكار وخدمات التنسيق للجان الدراسات  | - تحديد أولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها- تطوير المنتجات والخدمات ذات الصلة وتقديمها في الوقت المناسب للمستعملين النهائيين- المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تطوير وتقديم المنتجات والخدمات إلى الدول الأعضاء | - زيادة جودة وإمكانية الحصول على المنتجات والخدمات والخبرة التي يطورها المكتب ويقدمها في مجالات إقامة الشراكات والابتكار- زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء- مشاركة أوسع لأصحاب المصلحة والشركاء في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية- زيادة مستوى الموارد المقدمة من الجهات المانحة لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها |
| 6 كفاءة تقديم وتنسيق الأنشطة في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال أنشطة المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق | - زيادة التوعية التي يقوم بها الاتحاد في مختلف الأقاليم والمناطق في العالم | - كفاءة وفعالية تقديم منتجات وخدمات ومعلومات وخبرة مكتب تنمية الاتصالات والاتحاد إلى الدول الأعضاء- زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء عن الخدمات والمنتجات التي يقدمها مكتب تنمية الاتصالات |

الجدول 10. الأهداف المشتركة بين القطاعات ونتائجها ونواتجها

|  |
| --- |
| **1.I (التعاون) تعزيز التعاون الأوثق بين جميع أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -1.Iأ: زيادة التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين-1.Iب: زيادة التآزر الناتج عن الشراكات بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات-1.Iج: زيادة الاعتراف بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية شاملة لتنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة 2030 -1.Iد: تعزيز دعم أعضاء الاتحاد الذين يقومون بتطوير وتقديم منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 1-1.I: مؤتمرات عالمية ومنتديات وأحداث ومنابر مشتركة بين القطاعات لمناقشات رفيعة المستوى 2-1.I: تبادل المعارف والتواصل والشراكات3-1.I: مذكرات التفاهم (MoU)4-1.I: تقارير ومدخلات أخرى لعمليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمتعددة الأطراف والحكومية الدولية5-1.I: إنشاء خدمات الدعم من أجل الأعضاء في أنشطة الاتحاد وأحداثه |
|  |  |
| **2.I (الاتجاهات الناشئة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز تحديد الاتجاهات الناشئة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدراكهاوتحليلها** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -2.Iأ: تحديد الاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحليلها وإدراكها | 1-2.I: مبادرات وتقارير مشتركة بين القطاعات بشأن الاتجاهات ذات الصلة الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من مبادرات مماثلة 2-2.I: مجلة أخبار الاتحاد في نسق رقمي3-2.I: منصات لتبادل المعلومات بشأن الاتجاهات الجديدة |
|  |
| **3.I (إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -3.Iأ: زيادة تيسر معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها وامتثالها لمبادئ التصميم الشامل-3.Iب: زيادة إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة في أعمال الاتحاد-3.Iج: زيادة الوعي، بما في ذلك اعتراف جميع الأطراف والحكومات بالحاجة إلى تعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 1-3.I: تقارير ومبادئ توجيهية ومعايير وقوائم مرجعية بشأن قابلية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات2-3.I: تعبئة الموارد والخبرات التقنية من خلال على سبيل المثال تشجيع زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة في الاجتماعات الدولية والإقليمية3-3.I: مواصلة تطوير وتنفيذ سياسات الاتحاد المتعلقة بقابلية النفاذ والخطط ذات الصلة4-3.I: التوعية على مستوى منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني |
|  |
| **4.I (المساواة بين الجنسين والشمول) تعزيز استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والشمول وتمكين المرأة والفتيات** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -4.Iأ: تعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للنهوض بتمكين النساء -4.Iب: تعزيز مشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار في أعمال الاتحاد وقطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات-4.Iج: زيادة التعاون مع سائر منظمات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين باستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل النهوض بتمكين النساء-4.Iد: التنفيذ الكامل للاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين ضمن اختصاص الاتحاد | 1-4.I: مجموعات الأدوات وأدوات التقييم والمبادئ التوجيهية اللازمة لوضع السياسات وتنمية المهارات وممارسات أخرى لتنفيذها2-4.I: الشبكات والتعاون والمبادرات والشراكات3-4.I: التوعية على مستوى منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني4-4.I: دعم الشراكة "Equals" |
|  |
| **5.I (الاستدامة البيئية) الاستفادة من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من البصمة البيئية**  |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -5.Iأ: *تحسين كفاءة السياسات والمعايير البيئية*-5.Iب: الحد من استهلاك الطاقة الناجمة عن تطبيقات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات-5.Iج: زيادة عدد المخلفات الإلكترونية التي يُعاد تدويرها-5.Iد: تحسين الحلول بشأن المدن الذكية المستدامة | 1-5.I سياسات ومعايير بشأن كفاءة استهلاك الطاقة2-5.I الأمان والأداء البيئي لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومرافقها (إدارة المخلفات الإلكترونية)3-5.I منصة عالمية للمدن الذكية المستدامة، بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية |
|  |
| **6.I (الحد من التداخل والازدواج) الحد من مجالات التداخل والازدواج وتعزيز التنسيق الأوثق والأكثر شفافية بين الأمانة العامة وقطاعات الاتحاد مع مراعاة اعتمادات ميزانية الاتحاد وخبرة وولاية كل قطاع** |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -6.Iأ: تعاون أوثق وأكثر شفافية بين قطاعات الاتحاد والأمانة العامة والمكاتب الثلاثة-6.Iب: الحد من مجالات التداخل والازدواج بين قطاعات الاتحاد وعمل الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة-6.Iج: تحقيق وفورات من خلال تجنب مجالات التداخل | 1-6.I: تحديد وإزالة جميع أشكال وحالات الازدواج في الوظائف والأنشطة بين جميع الهيئات البنيوية للاتحاد واستمثال، عدة أمور من بينها، أساليب الإدارة واللوجستيات والتنسيق والدعم المقدم من الأمانة.2-6.I: تطبيق مفهوم "توحيد الأداء في الاتحاد" على أن تُنسق، قدر الإمكان عملياً، الإجراءات عبر القطاعات والمكاتب الإقليمية/الحضور الإقليمي في تنفيذ غايات وأهداف الاتحاد والقطاعات |

الجدول 11 العوامل التمكينية/خدمات الدعم للأمانة العامة

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **هدف مدعوم (أهداف مدعومة)** | **أنشطة الأمانة العامة** | **مساهمة في النتائج** | **النتائج** |
| جميعها | إدارة الاتحاد | - إدارة المنظمة بكفاءة وفعالية- التنسيق الفعال بين قطاعات الاتحاد | - تحسين التنسيق الداخلي- إدارة المخاطر الاستراتيجية للمنظمة- تنفيذ قرارات الهيئات الإدارية- وضع وتنفيذ ورصد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية- مستوى تنفيذ التوصيات المقبولة- تطبيق تدابير الكفاءة- الجودة الشاملة لخدمات الدعم المقدمة |
| جميعها | خدمات إدارة الأحداث (بما في ذلك الترجمة التحريرية والشفوية) | - كفاءة مؤتمرات الاتحاد واجتماعاته وأحداثه وورش عمله وإمكانية النفاذ إليها | - جودة عالية للخدمات المقدمة من أجل أحداث الاتحاد (تيسر الوثائق ومجاملة ومهنية موظفي خدمات مؤتمرات الاتحاد، جودة الترجمة الشفوية، وجودة الوثائق، وجودة مكان عقد المؤتمر والمرافق المتاحة)- تحسين الكفاءة المالية |
| جميعها | خدمات النشر | - ضمان جودة منشورات الاتحاد وتيسرها وجدواها من حيث التكلفة | - جودة عالية لمنشورات الاتحاد- عملية النشر السريع- تحسين الكفاءة المالية |
| جميعها | خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | - البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها الموثوقة والفعالة والقابلة للنفاذ | - رضا المستخدم على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يقدمها الاتحاد- تيسر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخواصها الوظيفية (توافر كبير، وسلامة تكنولوجيا المعلومات وأمنها، وخدمات المكتب والمحفوظات، وتقديم الخدمات المتعهد بها في الوقت المناسب، وتقديم المساعدة في استخدام التكنولوجيا على نحو فعال، وإدخال خدمات جديدة ومبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات القيمة لموظفي الاتحاد والمندوبين)- زيادة عدد المنصات/الأنظمة التي تيسر التحول الرقمي للمنظمة- استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث  |
| جميعها | خدمات السلامة والأمن | - ضمان بيئة عمل آمنة ومأمونة لموظفي الاتحاد والمندوبين | - السلامة والأمن الشامل لمباني المنظمة وأصولها في جميع أنحاء العالم- الحد من الإصابات أو الحوادث المتصلة بالعمل- استعداد الموظفين للبعثات |
| جميعها | خدمات إدارة الموارد البشرية (بما في ذلك كشف المرتبات، وإدارة شؤون الموظفين، ورفاه الموظفين، والتصميم والتنظيم والتوظيف، والتخطيط والتنمية) | - ضمان كفاءة استخدام الموارد البشرية في بيئة عمل مؤاتية | - وضع وتنفيذ إطار الموارد البشرية الذي يعزز القوى العاملة المستدامة والمستوفاة بما في ذلك عناصر التطور الوظيفي والتدريب- قوة عاملة ملائمة للبيئة المتغيرة والاحتياجات المتطورة للمنظمة- عمليات التوظيف السريعة- التكافؤ بين الجنسين ضمن موظفي الاتحاد/التكافؤ بين الجنسين في اللجان النظامية للاتحاد |
| جميعها | خدمات إدارة الموارد المالية (بما فيها الميزانية والتحليل المالي، الحسابات، المشتريات، السفر) | - ضمان كفاءة تخطيط واستعمال الموارد المالية والرأسمالية | - الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتدقيق السنوي غير المتحفظ للحسابات- المشتريات وخدمات السفر: المبادئ التوجيهية للاتحاد والممارسات الرشيدة للأمم المتحدة المعمول بها- عدم التجاوز في الإنفاق في تنفيذ الميزانية- الوفورات المحققة في التكاليف من خلال تدابير الكفاءة المنفذة |
| جميعها | الخدمات القانونية | - إسداء المشورة القانونية- ضمان الالتزام بالقواعد والإجراءات | - حماية مصالح الاتحاد وسلامته وسمعته- تطبيق القواعد واللوائح |
| جميعها | المراجعة الداخلية | - ضمان كفاءة وفعالية الإدارة والرقابة الإدارية | - تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية |
| جميعها | مكتب الأخلاقيات | - النهوض بأعلى معايير السلوك الأخلاقي | - الالتزام بمعايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية ومدونة الأخلاقيات في الاتحاد |
| جميعها | التعاون مع الأعضاء/ خدمات دعم الأعضاء | - ضمان كفاءة الخدمات المتصلة بالأعضاء | - زيادة عدد الأعضاء- زيادة رضا الأعضاء- زيادة الإيرادات المتأتية من أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية |
| جمعيها | خدمات الاتصال | - ضمان كفاءة خدمات الاتصال | - زيادة المشاركة المنتظمة لأصحاب المصلحة الرئيسيين في المنصات الرقمية للاتحاد- تحسين التغطية الإعلامية للاتحاد- تحسين تصور عمل الاتحاد- تحسين الحركة على قنوات الاتحاد متعددة الوسائط (فليكر، يوتيوب وما إلى ذلك)- زيادة حركة أخبار الاتحاد والمشاركة فيها- زيادة المشاركة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والإحالة إليها |
| جميعها | خدمات البروتوكول | - ضمان كفاءة إدارة خدمات البروتوكول | - زيادة رضا المندوبين والزوار |
| جميعها | تيسير عمل الهيئات الإدارية (مؤتمر المندوبين المفوضين، المجلس، أفرقة العمل التابعة للمجلس) | - دعم وتيسير عمليات صنع القرار للهيئات الإدارية | - تحسين كفاءة اجتماعات الهيئات الإدارية |
| جميعها | خدمات إدارة المرافق | - ضمان كفاءة إدارة مباني الاتحاد | - كفاءة إدارة عملية تطوير المبنى الجديد للاتحاد- وفورات في إدارة مرافق الاتحاد- الحرص على أن يظل الاتحاد منظمة محايدة من حيث انبعاثات الكربون |
| جميعها | خدمات تطوير وإدارة المحتوى/ الإدارة والتخطيط الاستراتيجيان للمنظمة | - ضمان كفاءة التخطيط- استشارة استراتيجية للإدارة العليا | - موافقة الأعضاء على أدوات التخطيط في الاتحاد- دعم تطوير المبادرات الاستراتيجية |
| الهدفان المشتركان بين القطاعات: 1.I، 2.I | التنسيق والتعاون في تعزيز الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يسهم في تنفيذ خطوط عمل القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 | - زيادة التآزر والتعاون والشفافية والتواصل الداخلي بشأن إقامة الشراكات والأنشطة المضطلع بها في مجال التعاون الدولي من أجل تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة- تحسين تنسيق تنظيم أحداث الاتحاد واجتماعاته- زيادة الاتساق فيما يتعلق بتخطيط المشاركة في المؤتمرات والمنتديات | - تدابير وآليات جديدة ومحسنة بهدف زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها- تنسيق عمل الاتحاد ومساهمته في خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030  |
| الأهداف المشتركة بين القطاعات: 3.I، 4.I، 5.I، 6.I | التنسيق والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك (بما في ذلك إمكانية النفاذ، المساواة بين الجنسين، الاستدامة البيئية) | - تنسيق العمل في المجالات ذات الاهتمام المشترك، تعزيز أوجه التآزر وتحقيق الكفاءة والوفورات في استخدام موارد الاتحاد- زيادة الاتساق لتخطيط المشاركة في المؤتمرات والمنتديات- زيادة التواصل الداخلي بشأن الأنشطة المضطلع بها في جميع المجالات المواضيعية - تحسين تنسيق تنظيم أحداث الاتحاد واجتماعاته | - تنفيذ خطة العمل السنوية الموحدة لكل مجال من المجالات المواضيعية - تدابير وآليات جديدة ومحسنة بهدف زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها |

# 3 الصلة بخطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

الصلة بخطوط العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات

يضطلع الاتحاد بدور ريادي في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات حيث يتولى، بصفته الميسّر الرئيسي إلى جانب اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنسيق قيام أصحاب المصلحة المتعددين بتنفيذ خطة عمل جنيف. وعلى وجه الخصوص، يعد الاتحاد الميسر الوحيد لثلاثة خطوط مختلفة للقمة؛ الخطوط **جيم2** (البنية التحتية للمعلومات والاتصالات) **وجيم5** (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) **وجيم6** (البيئة التمكينية).

**التقابل بين النواتج والأنشطة الرئيسية للاتحاد وخطوط العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات** (استناداً إلى المعلومات المستمدة من أداة الاتحاد الخاصة بتقابل أهداف التنمية المستدامة)



**جيم2 - البنية التحتية**نواتج الاتحاد: 27
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 76

**جيم4 - بناء القدرات**
نواتج الاتحاد: 17
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 41

**جيم1 - الحكومة**
نواتج الاتحاد: 10
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 17

**جيم11 - التعاون**
نواتج الاتحاد: 19
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 32

**جيم5 - الأمن**
نواتج الاتحاد: 7
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 24

**جيم7 - تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**نواتج الاتحاد: 15
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 62

**جيم3 - النفاذ إلى المعلومات**
نواتج الاتحاد: 13
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 38

**جيم6 - البيئة التمكينية**نواتج الاتحاد: 9
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 25

**خط العمل
جيم2**

**خط العمل
جيم4**

**خط العمل
جيم1**

**جيم9 -**

**جيم8 -
التنوع الثقافي**

**خط العمل
جيم11**

**خط العمل
جيم3**

**خط العمل
جيم5**

**خط العمل جيم8**

**خط العمل
جيم10**

**خط العمل جيم9**

**خط العمل
جيم7**

**خط العمل
جيم6**

الصلة بأهداف التنمية المستدامة

مع اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "تحويل عالمنا: برنامج التنمية المستدامة لعام 2030"، يحتاج الاتحاد، إلى جانب بقية أسرة الأمم المتحدة، إلى دعم الدول الأعضاء والمساهمة في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعطي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والغايات المتصلة بها البالغة 169 غاية رؤية كلية لمنظومة الأمم المتحدة.

وإن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) كحافز أساسي للتقدم السريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يظهر بوضوح في خطة 2030: "ينطوي انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي على إمكانات كبيرة للتعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وبناء مجتمعات تقوم على المعرفة". ويؤدي الاتحاد، بوصفه وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً رئيسياً في تعزيز الازدهار في عالمنا الرقمي.

وبغية تعظيم مساهمة الاتحاد في خطة 2030، ينصب التركيز الرئيسي للاتحاد على معالجة **الهدف 9** من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والمقصد 9.ج الذي يرمي إلى تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير فرص النفاذ الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت. والبنية التحتية التي تدعم عالمنا وتشكل العمود الفقري للاقتصاد الرقمي الجديد هي في الواقع أمر حيوي. وهي أساسية لعدد كبير من التطبيقات التكنولوجية والحلول المحتملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحاسمة لتمكينها من أن تكون عالمية وقابلة للتوسع.

ونظراً إلى أن **الهدف 17** من أهداف التنمية المستدامة (إقامة الشراكات لتحقيق الأهداف) يبرز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للتنفيذ، مع إمكانات تحويلية شاملة، لا بد من أن يستفيد الاتحاد من هذا التأثير الواسع. ومن بين أهداف التنمية المستدامة البارزة حيث للاتحاد تأثير قوي بشكل خاص، **الهدف 11** (المدن والمجتمعات الذكية) **والهدف 10** (الحد من أوجه عدم المساواة) **والهدف 8** (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) **والهدف 1** (القضاء على الفقر) **والهدف** **3** (الصحة الجيدة والرفاهية) **والهدف 4** (التعليم الجيد) **والهدف 5** (المساواة بين الجنسين).

وبالتالي سيساهم الاتحاد مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتبقية من خلال توفير البنية التحتية والتوصيلية وبالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة.

**التقابل بين النواتج والأنشطة الرئيسية للاتحاد وأهداف التنمية المستدامة** (وفقاً لأداة الاتحاد الخاصة بتقابل أهداف التنمية المستدامة[[12]](#footnote-19))



الاتحاد هو أيضاً الجهة الراعية لخمسة مؤشرات متعلقة بأهداف التنمية المستدامة (1.4.4 و5.ب.1 و9.ج.1 و2.6.17 و1.8.17) التي تساهم في رصد شعبة الأمم المتحدة الإحصائية لأهداف التنمية المستدامة.

يقدم الجدول التالي ربطاً بين الغايات الاستراتيجية الخمس للاتحاد للفترة 2023-2020 وأهداف التنمية المستدامة. وتميز مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بخط بارز.

|  |
| --- |
| **الغاية 1 - النمو** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 1.4 (1.4.1)، 2.4 (2.4.1)، 4.1 (4.1.1)، 4.2 (**4.2.2**)، 4.3 (4.3.1)، 4.4 (**4.4.1**)، 4.A (4.A.1)، 5.5 (**5.5.1**, **5.5.2**)، 5.B (**5.B.1**)، 6.1، 6.4 (6.4.1)، 7.3 (7.3.1)، 8.2 (8.2.1)، 8.10 (8.10.2)، 9.1، 9.2، 9.3 (9.3.1, 9.3.2)، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.C (**9.C.1**)، 11.3 (11.3.2)، 11.5 (11.5.2)، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 13.1 (13.1.2)، 13.3 (13.3.2)، 17.6 (17.6.1, **17.6.2**) |
| **الغاية 2 - الشمول** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 1.4 (1.4.1)، 1.5 (1.5.3)، 2.C (2.C.1)، 3.D (3.D.1)، 4.1 (4.1.1)، 4.2 (**4.2.2**)، 4.3 (4.3.1)، 4.4 (**4.4.1**)، 4.5 (4.5.1)، 4.6 (4.6.1)، 4.7 (4.7.1)، 4.A (4.A.1)، 4.B (**4.B.1**)، 4.C (4.C.1)، 5.1، 5.2 (5.2.1, 5.2.2)، 5.3، 5.5 (**5.5.1**, **5.5.2**)، 5.6 (5.6.1, 5.6.2)، 5.A (5.A.1, 5.A.2)، 5.B (**5.B.1**)، 5.C، 6.1، 6.4 (6.4.1)، 7.1 (7.1.1, 7.1.2)، 7.B (7.B.1)، 8.3 (8.3.1)، 8.4 (8.4.2)، 8.5 (8.5.1)، 8.10 (8.10.2)، 9.1، 9.2، 9.3 (9.3.1, 9.3.2)، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.A (9.A.1)، 9.B (9.B.1)، 9.C (**9.C.1**)، 10.2 (10.2.1)، 10.6، 10.7 (10.7.1)، 10.B (10.B.1)، 10.C (10.C.1)، 11.1 (11.1.1)، 11.2، 11.3 (11.3.2)، 11.5 (11.5.2)، 11.A، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 12.1 (12.1.1)، 12.A (12.A.1)، 13.1 (13.1.2)، 13.3 (13.3.2)، 13.A (13.A.1)، 13.B (13.B.1)، 14.A (14.A.1)، 16.2 (16.2.2)، 16.8 (16.8.1)، 17.3 (17.3.2)، 17.6 (17.6.1, **17.6.2**)، 17.7، 17.8 (**17.8.1**)، 17.9 (17.9.1)، 17.18 |
| **الغاية 3 - الاستدامة** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 1.5 (1.5.3)، 2.4 (2.4.1)، 8.4 (8.4.2)، 8.5 (8.5.1)، 8.10 (8.10.2)، 9.1، 9.2، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.A (9.A.1)، 11.6 (11.6.1, 11.6.2)، 11.A، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 12.1 (12.1.1)، 12.2 (12.2.1, 12.2.2)، 12.4 (12.4.1, 12.4.2)، 12.5 (12.5.1)، 12.6 (12.6.1)، 12.7 (12.7.1)، 12.8 (12.8.1)، 12.A (12.A.1)، 16.2 (16.2.2)، 16.4، 17.7 |
| **الغاية 4 - الابتكار** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 2.4 (2.4.1)، 2.C (2.C.1)، 3.6 (3.6.1)، 3.D (3.D.1)، 4.3 (4.3.1)، 4.4 (**4.4.1**)، 4.5 (4.5.1)، 4.6 (4.6.1)، 4.7 (4.7.1)، 4.A (4.A.1)، 4.B (**4.B.1**)، 5.A (5.A.1, 5.A.2)، 6.1، 6.4 (6.4.1)، 7.1 (7.1.1, 7.1.2)، 7.2 (7.2.1)، 7.3 (7.3.1)، 8.2 (8.2.1)، 8.3 (8.3.1)، 8.10 (8.10.2)، 9.1، 9.2، 9.3 (9.3.1, 9.3.2)، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.A (9.A.1)، 9.B (9.B.1)، 9.C (**9.C.1**)، 10.5 (10.5.1)، 10.C (10.C.1)، 11.2، 11.3 (11.3.2)، 11.4، 11.5 (11.5.2)، 11.6 (11.6.1, 11.6.2)، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 12.3، 12.5 (12.5.1)، 12.A (12.A.1)، 12.B (12.B.1)، 13.1 (13.1.2)، 14.4 (14.4.1)، 14.A (14.A.1)، 16.3، 16.4، 16.10 (16.10.2)، 17.7 |
| **الغاية 5 - الشراكة** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 3.D (3.D.1)، 4.4 (**4.4.1**)، 4.7 (4.7.1)، 4.A (4.A.1)، 4.B (**4.B.1**)، 4.C (4.C.1)، 5.1، 5.2 (5.2.1, 5.2.2)، 5.3، 5.5 (**5.5.1**, **5.5.2**)، 5.6 (5.6.1, 5.6.2)، 5.A (5.A.1, 5.A.2)، 5.B (**5.B.1**)، 5.C، 7.B (7.B.1)، 8.3 (8.3.1)، 8.4 (8.4.2)، 9.1، 9.2، 9.3 (9.3.1, 9.3.2)، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.A (9.A.1)، 9.B (9.B.1)، 9.C (**9.C.1**)، 10.5 (10.5.1)، 10.6، 10.B (10.B.1)، 10.C (10.C.1)، 11.1 (11.1.1)، 11.2، 11.3 (11.3.2)، 11.5 (11.5.2)، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 12.3، 12.6 (12.6.1)، 12.7 (12.7.1)، 12.8 (12.8.1)، 12.A (12.A.1)، 12.B (12.B.1)، 13.1 (13.1.2)، 13.3 (13.3.2)، 16.2 (16.2.2)، 16.3، 16.4، 16.8 (16.8.1)، 16.10، (16.10.2)، 17.6 (17.6.1, **17.6.2**)، 17.7، 17.8 (**17.8.1**)، 17.9 (17.9.1)، 17.18 |

النمو

الشمول

الاستدامة

الابتكار

الشراكة

# 4 تنفيذ وتقييم الخطة الاستراتيجية

الربط القوي والمتماسك بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي للاتحاد مضمون بتنفيذ إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج (RBM) طبقاً للقرارات 71 و72 و151 (المراجَعة في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين.

ستكون النتائج هي المحور الرئيسي للاستراتيجية والتخطيط والميزنة ضمن إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج. وستضمن مراقبة الأداء وتقييمه وإدارة المخاطر استناد عمليات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي إلى عملية مستنيرة لصنع القرار وتوزيع مناسب للموارد.

وسيخضع إطار الاتحاد لمراقبة الأداء وتقييمه للتطوير طبقاً للإطار الاستراتيجي المحدد في الخطة الاستراتيجية للفترة 2023-2020، وذلك لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتحاد ونتائجه وأهدافه وغاياته الاستراتيجية ومقاصده المحددة في الخطة الاستراتيجية ومقاصده مع تقييم الأداء وتحديد المسائل التي تحتاج إلى معالجة.

كما سيخضع إطار الاتحاد لإدارة المخاطر للتطوير لضمان وجود نهج متكامل تجاه إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج المحدد في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020.

معايير التنفيذ

تحدد معايير التنفيذ الإطار الذي يمكّن من التحديد السليم لأنشطة الاتحاد المناسبة بحيث يتسنى تحقيق الأهداف والنتائج والغايات الاستراتيجية للاتحاد بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة. وهي تحدد معايير ترتيب الأولويات لعملية توزيع الموارد في إطار ميزانية الاتحاد لفترة السنتين.

وفيما يلي معايير التنفيذ المحددة لاستراتيجية الاتحاد للفترة 2023-2020:

- **الالتزام بقيم الاتحاد:** يجب أن توجه القيم الأساسية للاتحاد أولوياته وتضع الأساس لعملية صنع القرار.

- **اتباع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج**، والتي تشمل:

○ **مراقبة الأداء وتقييمه:** تجب مراقبة الأداء مقابل تحقيق الغايات/الأهداف وتقييمه طبقاً للخطط التشغيلية التي يوافق عليها المجلس مع تحديد فرص التحسين من أجل دعم عملية صنع القرار.

○ **تحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها:** إرساء عملية متكاملة لإدارة الأحداث غير المؤكدة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف والغايات، من أجل تعزيز عملية صنع القرار بصورة مستنيرة.

○ **مبادئ الميزنة على أساس النتائج:** يجب في إطار عملية الميزنة توزيع الموارد على أساس الغايات والأهداف المقرر تحقيقها، كما يرد تحديدها في هذه الخطة الاستراتيجية.

○ **الإبلاغ الموجه نحو الأثر المرجو:** يجب الإبلاغ بشكل واضح عما يحرز من تقدم في تحقيق الغايات الاستراتيجية للاتحاد، مع التركيز على أثر الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد.

- **كفاءة التنفيذ:** أصبحت الكفاءة أمراً أساسياً حتمياً بالنسبة للاتحاد. ويجب أن يقيم الاتحاد ما إذا كان أصحاب المصلحة يجنون أقصى مردود من الخدمات التي يقدمها الاتحاد وفقاً للموارد المتاحة (القيمة مقابل المال).

- **هدف تعميم توصيات الأمم المتحدة وتطبيق ممارسات الأعمال المنسقة**، بوصف الاتحاد جزءاً من منظومة الأمم المتحدة وإحدى وكالاتها المتخصصة.

- **توحيد الأداء في الاتحاد:** يجب أن تعمل القطاعات بصورة متماسكة من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية. ويجب أن تدعم الأمانة التخطيط التشغيلي المنسق، وتتجنب التكرار والازدواجية وتعظم من التآزر بين القطاعات والمكاتب والأمانة العامة.

- **التطور طويل الأجل للمنظمة للحفاظ على الأداء وتوفير الخبرات المناسبة:** تمسكاً بمفهوم المنظمة المهتمة بالتعلم، على الاتحاد الاستمرار في العمل بأسلوب الترابط وزيادة الاستثمار في الموظفين لتحقيق أقصى قيمة بصورة مستدامة.

- **ترتيب الأولويات:** من المهم تحديد معايير محددة لترتيب الأولويات بين مختلف الأنشطة والمبادرات التي ينوي الاتحاد الاضطلاع بها. وفيما يلي العوامل الواجب مراعاتها:

○ **القيمة المضافة:**

▪ ترتيب الأولويات استناداً إلى قيمة فريدة يسهم بها الاتحاد (النتائج التي لا يمكن تحقيقها بدونه)

▪ المشاركة في الأنشطة التي يمكن للاتحاد أن يضيف قيمة كبيرة فيها

▪ عدم إعطاء أولوية للأنشطة التي يمكن لأطراف معنية أخرى الاضطلاع بها

▪ ترتيب الأولويات على أساس الخبرات المتاحة لدى الاتحاد للتنفيذ.

○ **التأثير والتركيز:**

▪ التركيز على الأثر الأقصى على مجموعة أوسع من المعنيين مع مراعاة الشمول

▪ الاضطلاع بعدد أقل من الأنشطة مع تحقيق تأثير أكبر بدلاً من عدد كبير من الأنشطة مع تأثير أقل

▪ الاتساق والاضطلاع بأنشطة تسهم بوضوح في الصورة الإجمالية على النحو المحدد في الإطار الاستراتيجي للاتحاد

▪ إعطاء أولوية للأنشطة التي تؤدي إلى نتائج ملموسة.

○ **احتياجات الأعضاء:**

▪ ترتيب أولويات طلبات الأعضاء باتباع نهج موجه نحو العملاء

▪ إعطاء أولوية للأنشطة التي يتعذر على الدول الأعضاء القيام بها بدون دعم من المنظمة.

**التذييل A. توزيع الموارد (الصلة بالخطة المالية)**

(يتم تحديثه وفقاً للخطة المالية للفترة 2030-2020)

**الأسباب**: إبداء آراء أوروبا في المسائل التي لم تُحل واقتراح تغييرات صياغية طفيفة.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 36: مشروع قرار جديد: تعيين رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات ونوابهم، والحد الأقصى لمدة ولايتهم

#  إلغاء القرار 166: عدد نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات

لدى القطاعات الثلاثة جميعها قرارات بشأن تعيين رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات ونوابهم، والحد الأقصى لمدة ولايتهم: القرار ITU‑R 15‑6 لجمعية الاتصالات الراديوية (RA) لعام 2015 والقرار 35 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) والقرار 61 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC).

وفي 2010، اعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين القرار 166 (غوادالاخارا، 2010) بشأن "عدد نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات".

وتتشابه عملياً نصوص القرارات المذكورة.

ومن المستصوب الاتفاق على نهج موحد بشأن تعيين رؤساء/نواب رؤساء الفرق الاستشارية ولجان الدراسات التابعة للقطاعات من خلال اعتماد قرار جديد لمؤتمر المندوبين المفوضين "تعيين رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات ونوابهم، والحد الأقصى لمدة ولايتهم".

وفي هذه الحالة، لن تكون هناك حاجة إلى قرارات مماثلة للقطاعات وسيكون كافياً الإحالة إلى هذا القرار الجديد في القرار 1 لكل قطاع. ولهذا السبب تدعى الدول الأعضاء إلى إلغاء قرارات القطاعات المعنية.

وبناءً على ذلك، يقترح أيضاً إلغاء القرار 166.

ADD EUR/48A2/30

مشروع قرار جديد [EUR-4]

تعيين رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة
للقطاعات ونوابهم، والحد الأقصى لمدة ولايتهم

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

*أ )* بالقرار 166 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن عدد نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات؛

*ب)* بالقرار 58 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن توطيد العلاقات بين الاتحاد والمنظمات الإقليمية للاتصالات، والدول الأعضاء كافة بدون استثناء من أجل الأعمال التحضيرية الإقليمية لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ج)* بالقرار 70 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين في الاتحاد وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*د )* بالقرار ITU‑R 15‑6 لجمعية الاتصالات الراديوية (RA) لعام 2015 والقرار 35 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) والقرار 61 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) المتعلقة بتعيين رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات لكل منها ونوابهم، والحد الأقصى لمدة ولايتهم؛

*ه )* بالقرار 1386 لمجلس 2017 بشأن لجنة تنسيق المصطلحات في الاتحاد (ITU CCT)،

وإذ يضع في اعتباره

 *أ )* أنه طبقاً للرقم 242 من الاتفاقية، تقوم كل من جمعية الاتصالات الراديوية، والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بتعيين رئيس لكل لجنة دراسات ونائب واحد للرئيس أو أكثر، مع مراعاة متطلبات الكفاءة والتوزيع الجغرافي المنصف، وكذلك ضرورة تشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فعالية؛

*ب)* أنه طبقاً للرقم 243 من الاتفاقية، إذا استدعت أعباء الأعمال الملقاة على عاتق أي لجنة من لجان الدراسات ذلك، تعين الجمعية أو المؤتمر العدد الإضافي الذي تراه أو يراه ضرورياً من نواب الرئيس؛

*ج)* أن الرقم 244 من الاتفاقية يوضح الإجراءات الخاصة باستبدال رئيس لجنة دراسات لا يستطيع أداء واجباته خلال الفترة الفاصلة بين جمعيتين أو مؤتمرين للقطاع؛

*د )* أن الإجراءات والمؤهلات الخاصة برؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ونوابهم ينبغي عموماً أن تسير على نهج ما يراعى في تعيين رؤساء لجان الدراسات ونوابهم؛

*ه )* أن خبرة العمل في الاتحاد بصفة عامة، وفي القطاع المعني بصفة خاصة، ستكون ذات قيمة خاصة لرئيس الفريق الاستشاري للقطاع ونوابه؛

*و )* أن الأقسام ذات الصلة من القرار 1 بشأن أساليب عمل كل قطاع تحتوي على مبادئ توجيهية لتعيين رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات ونوابهم في الجمعية أو المؤتمر الخاص بالقطاع،

وإذ يدرك

 *أ )* أن قطاعات الاتحاد الثلاثة حددت حالياً إجراءات التعيين المتماثلة والمؤهلات المطلوبة ومبادئ توجيهية بشأن رؤساء ونواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات[[13]](#footnote-21)1؛

*ب)* الحاجة إلى السعي إلى التمثيل المناسب وتشجيعه بالنسبة للرؤساء ونواب الرؤساء الذين يمثلون البلدان النامية[[14]](#footnote-22)2؛

*ج)* ضرورة تشجيع المشاركة الفعّالة لجميع نواب الرؤساء المنتخبين في أعمال أفرقتهم الاستشارية ولجان دراساتهم، من خلال تحديد أدوار محددة لكل نائب رئيس منتخب لتحسين توزيع عبء إدارة اجتماعات الاتحاد،

وإذ يدرك كذلك

 *أ )* أنه ينبغي للأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات واللجان المعنية بالمفردات التابعة للقطاعات، ألاّ تعين سوى العدد اللازم من نواب الرئيس الذي يعتبر ضرورياً لإدارة الفريق المعني وتسيير عمله بشكل يتسم بالكفاءة والفعالية؛

*ب)* أنه ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير شيء من الاستمرارية بين الرؤساء ونواب الرؤساء؛

*ج )* فوائد تحديد حد أقصى لفترة الولاية الذي من شأنه أن يضمن من ناحية، استقرار معقول للنهوض بالعمل، ومن الناحية الأخرى، التجديد من خلال مرشحين لديهم تصورات ورؤى جديدة؛

*د )* أهمية تعميم منظور المساواة بين الجنسين بفعالية ضمن سياسات جميع قطاعات الاتحاد،

وإذ يأخذ في الحسبان

 أ ) *أن تحديد الفترة القصوى للولاية ب‍مدتين (لما مجموعه ثماني سنوات) بالنسبة إلى رؤساء لجان الدراسات والأفرقة الاستشارية واللجان المعنية بالمفردات للقطاعات ونوابهم بين أي جمعيتين أو مؤتمرين للقطاع المعني يتيح قدراً معقولاً من الاستقرار كما يتيح في نفس الوقت الفرصة لتولي أفراد آخرين لهذه المهام؛*

*ب)* أن فريق إدارة أي لجنة دراسات أو فريق استشاري ينبغي أن يشمل على الأقل الرئيس ونواب الرئيس ورؤساء الأفرقة الفرعية؛

*ج )* مزايا الترشيح بتوافق الآراء لمرشحين لكل منظمة إقليمية[[15]](#footnote-23)3 لنواب رؤساء الأفرقة الاستشارية؛

*د )* قيمة الخبرة السابقة للمرشح، على الأقل في منصب رئيس أو نائب رئيس فرقة عمل أو مقرِّر أو نائب مقرر أو مقرِّر مشارك أو محرر في لجان الدراسات المعنية،

يقـرر

1 أن المرشحين لمناصب رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى ونوابهم (بما في ذلك إلى أقصى قدر ممكن عملياً، الاجتماع التحضيري للمؤتمر (CPM) ولجنة تنسيق المفردات (CCV) بقطاع الاتصالات الراديوية[[16]](#footnote-24)4 ولجنة التقييس المعنية بالمفردات (SCV) بقطاع تقييس الاتصالات[[17]](#footnote-25)5) ينبغي تعيينهم طبقاً للإجراءات المبينة في الملحق 1 والمؤهلات المبينة في الملحق 2 والمبادئ التوجيهية الواردة في الملحق C بهذا القرار والفقرة 2 من *"يقرر"* في القرار 58 (المراجَع في بوسان، 2014)؛

2 أن المرشحين لمناصب رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى ونوابهم ينبغي تحديدهم مع مراعاة أن الجمعيات أو المؤتمرات المعنية ستعين، لكل فريق استشاري ولجنة دراسات وأي فريق من الأفرقة الأخرى بالقطاع، الرئيس والعدد اللازم فقط من نواب الرئيس الذين يُرى ضرورة تعيينهم لإدارة الفريق المعني وتسيير أعماله بكفاءة وفعالية؛

3 أن الترشيحات لمناصب رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى ونوابهم ينبغي أن ترفق بها معلومات السيرة الذاتية لكل مرشح مع إبراز مؤهلات الأفراد المقترحين مع المراعاة لاستمرارية المشاركة في الفريق الاستشاري أو لجنة الدراسات أو أي من الأفرقة الأخرى؛

4 أن مدة ولاية الرؤساء ونوابهم يجب ألاّ تتجاوز مدتين بين جمعيتين متتاليتين أو مؤتمرين متتاليين؛

5 أن مدة الولاية في أحد التعيينات (كنائب رئيس مثلاً) لا تُحسب ضمن مدة الولاية في تعيين آخر (رئيس مثلاً) وأنه ينبغي اتخاذ خطوات لإيجاد نوع من الاستمرارية بين الرؤساء ونوابهم؛

6 ألا تُحسب في مدة الولاية الفترة الواقعة بين جمعيتين أو مؤتمرين التي تم خلالها انتخاب رئيس أو نائب رئيس طبقاً للرقم 244 من الاتفاقية،

يقرر كذلك

1 أن نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات بالقطاعات ينبغي تشجيعهم على الاضطلاع بدور قيادي في الأنشطة لضمان توزيع منصف للمهام لزيادة مشاركة نواب الرؤساء في الإدارة وفي أعمال الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات؛

2 ألاّ يعيَّن أكثر من مرشحين اثنين من كل منطقة لمناصب نواب رئيس الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات مع مراعاة القرار 70 (المراجَع في بوسان، 2014) والفقرة 2 من *"يقرر"* في القرار 58 (المراجَع في بوسان، 2014) لضمان التوزيع الجغرافي المنصف بين مناطق الاتحاد بحيث يُكفل لكل منطقة أن يمثلها مرشحون من ذوي الكفاءات والمؤهلات؛

3 أنه ينبغي تشجيع تعيين المرشحين من البلدان التي لا تشغل أي منصب رئيس أو نائب رئيس؛

4 أنه لا يجوز أن يشغل فرد واحد أكثر من منصب لنائب رئيس في هذه الأفرقة في القطاع الواحد وألاّ يشغل هذا المنصب في أكثر من قطاع إلا في الحالات الاستثنائية؛

5 أنه ينبغي تشجيع الأعضاء الذين يحضرون اجتماعات جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، عندما تخصص المناصب لفرادى المهنيين ذوي الخبرة، على أن يراعوا تماماً مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف فيما بين مناطق الاتحاد؛

6 أنه يجوز تطبيق المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه، قدر المستطاع عملياً، على الاجتماعات التحضيرية لمؤتمرات قطاع الاتصالات الراديوية،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى دعم مرشحيهم الناجحين لهذه المناصب في الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى، ودعم وتسهيل قيامهم بمهامهم خلال مدة توليهم هذه المناصب؛

2 تشجيع تعيين مرشحات لمناصب رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى ونوابهم،

يدعو الدول الأعضاء

إلى النظر في القرارات ذات الصلة للقطاعات أثناء الجمعية المقبلة للاتصالات الراديوية والجمعية العالمية المقبلة لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي المقبل للاتصالات الراديوية وإضافة رابط لهذا القرار في القرار 1 الخاص بكل منها بشأن أساليب العمل.

الملحـق 1 بمشروع القرار الجديد [EUR-4]

إجراءات تعيين رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات
والأفرقة الأخرى ونوابهم

1 عموماً، تكون مناصب الرؤساء ونواب الرؤساء الواجب شغلها معروفة قبل انعقاد الجمعية أو المؤتمر.

 *أ )* لمساعدة الجمعية أو المؤتمر في تعيين الرؤساء ونواب الرؤساء، تُشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على إبلاغ مدير المكتب بالمرشحين المناسبين ويفضل أن يتم ذلك قبل افتتاح الجمعية أو المؤتمر بمدة ثلاثة أشهر، على ألا تقل هذه المدة عن أسبوعين.

*ب)* عند تحديد المرشحين المناسبين، ينبغي لأعضاء القطاعات إجراء مشاورات مسبقة مع الإدارة/الدولة العضو المعنية، تفادياً لأي عدم اتفاق محتمل بخصوص هذا الترشيح.

*ﺝ)* على أساس الاقتراحات التي يتلقاها مدير المكتب، يقوم بتعميم قائمة بالمرشحين على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات. وينبغي أن يرفق بقائمة المرشحين بيان بمؤهلات كل مرشح كما هو مبين في الملحق 2 بهذا القرار.

*ﺩ )* استناداً إلى هذه الوثيقة وما يرِد من تعليقات في هذا الخصوص، ينبغي دعوة رؤساء الوفود، في وقت مناسب أثناء الجمعية أو المؤتمر، إلى إعداد قائمة موحدة بمن يسمونهم كرؤساء ونواب رؤساء للأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى، بالتشاور مع مدير المكتب، لتقديمها في وثيقة إلى الجمعية أو المؤتمر للموافقة النهائية عليها.

*ﻫ )* ينبغي مراعاة ما يلي عند وضع القائمة الموحدة: في حالة وجود مرشحين اثنين أو أكثر بكفاءة متساوية لوظيفة رئيس واحدة، ينبغي تفضيل المرشحين من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات التي لها أو الذين لهم أقل عدد من الرؤساء المعينين للأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات.

2 الأوضاع التي لا يمكن النظر فيها في الإطار المذكور أعلاه، يتم التعامل معها على أساس كل حالة على حدة في الجمعية أو المؤتمر. فإذا كانت النية تتجه مثلاً إلى دمج لجنتين دراسيتين قائمتين من لجان الدراسات، يمكن النظر في الاقتراحات الخاصة بلجنتي الدراسات المعنيتين. ولذلك، يمكن تطبيق الإجراءات المبينة في الفقرة 1.

3 بيد أنه إذا قررت الجمعية أو قرر المؤتمر إنشاء لجنة دراسات جديدة تماماً، يكون من اللازم إجراء مناقشات في الجمعية أو المؤتمر وكذلك إجراء التعيينات.

4 ينبغي تطبيق هذه الإجراءات بالنسبة إلى التعيينات التي يقررها أي فريق استشاري بموجب السلطة المفوضة إليه من الجمعية المعنية أو المؤتمر المعني.

5 تُشغل مناصب الرؤساء ونوابهم التي تخلو في الفترات الواقعة بين جمعيتين أو مؤتمرين طبقاً للرقم 244 من الاتفاقية.

الملحـق 2 بمشروع القرار الجديد [EUR-4]

مؤهلات الرؤساء ونوابهم

1 ينص الرقم 242 من الاتفاقية على ما يلي:

"... وتُراعى، بوجه خاص، في تعيين الرؤساء ونواب الرؤساء معايير الكفاءة ومتطلبات التوزيع الجغرافي المنصف، وكذلك ضرورة تشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فعالية."

ومع إيلاء الاعتبار الأول للمؤهلات المذكورة أدناه ينبغي وجود تمثيل ملائم بين الرؤساء ونواب الرؤساء للبلدان النامية شاملةً أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

2 فيما يتعلق بالكفاءة، تبدو المؤهلات التالية، *ضمن مؤهلات أخرى*، ذات أهمية عند تعيين الرؤساء ونوابهم:

– المعرفة والخبرة المهنية ذات الصلة؛

– المشاركة المتواصلة في لجنة الدراسات المعنية، أو بالنسبة إلى رؤساء الأفرقة الاستشارية ونوابهم، المشاركة المتواصلة في أنشطة الاتحاد بوجه عام والقطاع المعني بصفة خاصة؛

– المهارات الإدارية؛

– التواجد لبدء الواجبات وتنفيذها بدون تـأخير لفترة تمتد حتى الجمعية التالية أو المؤتمر التالي؛

– المعرفة بالأنشطة المتعلقة بولاية القطاع.

3 وينبغي أن تتضمن معلومات السيرةالذاتية التي يعممها مدير المكتب إشارة خاصة إلى المؤهلات آنفة الذكر.

**الأسباب**: وضع نهج موحد من أجل تعيين رؤساء/نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات.

SUP EUR/48A2/31

القـرار 166 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)

عدد نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات
والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب**: يغطي القرار الجديد المقترح [EUR-4] القرار 166 وبالتالي يمكن إلغاؤه.

**\* \* \* \* \* \* \* \* \* \***

# ECP 37: مراجعة للقرار 48: إدارة الموارد البشرية وتنميتها

تقترح أوروبا إجراء تعديل على القرار 48 بشأن إدارة الموارد البشرية وتنميتها.

عُدّل هذا القرار لآخر مرة في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 في بوسان. وقد طلب مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة من جميع الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة إعداد استراتيجياتها بشأن التكافؤ بين الجنسين من أجل تنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة ككل بشأن التكافؤ بين الجنسين التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2017.

وفي دورة مجلس الاتحاد لعام 2018، قدم الأمين العام تقريراً (الوثيقة C18/63-E) عن استراتيجية الاتحاد بشأن التكافؤ بين الجنسين تضمنت ثلاث توصيات رئيسية اقترحت إدخال تعديلات على الملحق 2 بالقرار 48 لمراعاة تيسير تعيين النساء في الاتحاد، بغية تعظيم جميع الفرص لتحسين التوازن بين الجنسين على جميع مستويات الموظفين في الاتحاد.

وبالرغم من أن المجلس دُعي إلى التصديق على استراتيجية التكافؤ بين الجنسين، تحججت بعض الدول الأعضاء بأن الإجراء المطلوب لا يمكن اتخاذه في مجلس 2018. وبالتالي، أُحيل القرار في هذا الشأن إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018.

ويعني ذلك أن التكافؤ بين الجنسين على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل، والذي نادى به الأمين العام للأمم المتحدة وأمين عام الاتحاد، ينبغي اعتماده من جانب المؤتمر وذلك لتعزيز العلاقات الداخلية والخارجية للاتحاد وللحفاظ على أن يظل الاتحاد منظمة عصرية وضمان عملية توظيف نزيهة وشفافة على أعلى مستوى بالاتحاد.

MOD EUR/48A2/32

القـرار 48 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

إدارة الموارد البشرية وتنميتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يُقـر

بالرقم 154 من دستور الات‍حاد الدولي للاتصالات،

وإذ يذكِّر

*أ )* بالخطة الاستراتيجية للات‍حاد المعروضة في القرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر والحاجة إلى قوة عاملة عالية المهارات ومتفانية لتحقيق الغايات المنشودة؛

*ب)* بطلب مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة من جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إعداد استراتيجيتها المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين من أجل تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2017،

وإذ يلاحظ

 *أ )* السياسات[[18]](#footnote-26)1 المختلفة التي تتعلق بموظفي الات‍حاد، *بما في ذلك*، معايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC)، والنظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي الات‍حاد، وسياسات الات‍حاد في مجال الأخلاقيات؛

*ب)* اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة قرارات منذ عام 1996 تشدد على ضرورة تحقيق التوازن بين الجنسين على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل؛

*ج )* المقرر 517 الذي اعتمده م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2004 بشأن تعزيز الحوار بين الأمين العام ومجلس موظفي الات‍حاد؛

*د )* القرار 1253 الذي اعتمده ال‍مجلس في دورته لعام 2006 لتأسيس الفريق الثلاثي المعني بإدارة الموارد البشرية والتقارير المختلفة التي تقدم بها الفريق إلى ال‍مجلس بشأن الإنجازات التي حققها من قبيل إعداد الخطة الاستراتيجية ووضع سياسة الأخلاقيات وغير ذلك من الأنشطة؛

*ﻫ )* القرار 25 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تقوية الحضور الإقليمي وخاصة بشأن أهمية الدور الذي تضطلع به المكاتب الإقليمية في نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة الات‍حاد مع دوله الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

*و )* الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية التي اعتمدها ال‍مجلس في دورته لعام 2009 (الوثيقة C09/56) كوثيقة حية؛

*ز )* خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN‑SWAP)،

وإذ يضع في اعتباره

 *أ )* أهمية الموارد البشرية في الات‍حاد لتحقيق غاياته؛

*ب)* أن استراتيجيات الموارد البشرية في الات‍حاد ينبغي أن تؤكد على استمرار أهمية الحفاظ على قوة عاملة مدربة جيداً ومنصفة من حيث التوزيع الجغرافي ومتوازنة من حيث المساواة بين الجنسين، مع مراعاة قيود الميزانية؛

*ج )* الفائدة التي تعود على الات‍حاد والموظفين نتيجة تنمية الموارد البشرية إلى أقصى ما يمكن من خلال مختلف أنشطة تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التدريب أثناء العمل وأنشطة التدريب وفقاً لمستويات التوظيف؛

*د )* الأثر الذي يتركه استمرار تطور الأنشطة في ميدان الاتصالات على الات‍حاد وعلى موظفيه، وحاجة الات‍حاد وموارده البشرية للتكيف مع هذا التطور من خلال التدريب وتنمية الموظفين؛

*ﻫ )* أهمية إدارة الموارد البشرية وتنميتها في دعم توجهات الات‍حاد وغاياته الاستراتيجية؛

*و )* الحاجة إلى اتباع سياسة توظيف مناسبة لاحتياجات الات‍حاد، بما في ذلك إعادة توزيع الوظائف وتوظيف موظفين متخصصين في بداية حياتهم الوظيفية؛

*ز )* الحاجة إلى تحقيق التوزيع الجغرافي المنصف للموظفين المعينين في الات‍حاد؛

*ح )* الحاجة إلى تيسير توظيف المزيد من النساء في الفئتين الفنية وما فوقها، وخصوصاً في المستويات العليا؛

*ط)* التقدم المستمر الذي تشهده تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتشغيلها، مما يترتب عليه الحاجة إلى تعيين موظفين متخصصين على أعلى مستويات الكفاءة،

يقـرر

1 أن تكون إدارة الموارد البشرية وتنميتها في الات‍حاد متوافقة باستمرار مع غايات الات‍حاد وأنشطته والنظام الموحد للأمم المتحدة؛

2 الاستمرار في تنفيذ توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

3 أن يبدأ فوراً، في حدود الموارد المالية المتاحة، وبقدر الإمكان عملياً، شغل الوظائف الشاغرة من خلال زيادة تنقل الموظفين الحاليين؛

4 اقتران التنقل الداخلي بالتدريب بقدر ما يمكن عملياً للتمكن من استخدام الموظفين حيثما تشتد الحاجة إليهم؛

5 تطبيق التنقل الداخلي بقدر الإمكان عملياً، لتغطية الاحتياجات التي تنشأ مع تقاعد الموظفين أو تركهم الخدمة في الات‍حاد، وذلك من أجل تخفيض مستويات التوظيف بدون إنهاء العقود؛

6 وفقاً لفقرة " *إذ يقـر*" أعلاه[[19]](#footnote-27)2، أن يستمر توظيف الموظفين في الفئتين الفنية وما فوقها على أساس دولي، وأن يجري الإعلان عن الوظائف المحددة من أجل التوظيف الخارجي على أوسع نطاق ممكن وأن ترسل إعلانات الوظائف الشاغرة إلى جميع إدارات الدول الأعضاء في الات‍حاد ومن خلال المكاتب الإقليمية؛ ويجب مع ذلك الاستمرار في توفير فرص الترقية المعقولة للموظفين الحاليين؛

7 أن تكون الأفضلية للمرشحين المتقدمين من مناطق العالم الممثلة تمثيلاً ضعيفاً في ملاك موظفي الات‍حاد، عندما يكون ملء الوظائف الشاغرة عن طريق التوظيف الدولي وعندما يتعين الاختيار من بين عدة مرشحين تتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة للوظيفة، مع مراعاة التوازن بين الموظفين من النساء والرجال الإلزامي في النظام الموحد للأمم المتحدة؛

8 أنه يجوز التوظيف في الرتبة الأدنى مباشرة، عندما يكون ملء الوظائف الشاغرة عن طريق التوظيف الدولي، إذا لم يتقدم أي مرشح تستوفى فيه جميع المؤهلات المطلوبة، على أن يكون مفهوماً أن المرشح المعني الذي لا يستوفي جميع متطلبات المنصب سيتعين عليه استيفاء شروط معينة قبل إعطائه مسؤوليات هذا المنصب كاملة وترقيته إلى الرتبة المحددة أصلاً لهذا المنصب،

يكلف الأمين العام

1 أن يحرص على أن تكون إدارة الموارد البشرية وتنميتها عاملاً يساعد الات‍حاد على تحقيق أهدافه الإدارية، مع مراعاة استراتيجية التكافؤ بين الجنسين لمنظومة الأمم المتحدة ككل والأمور المذكورة في الملحق الأول بهذا القرار؛

2 أن يستمر، بمساعدة لجنة التنسيق وبالتعاون مع المكاتب الإقليمية، في إعداد وتنفيذ خطط متوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل في مجال إدارة الموارد البشرية وتنميتها، بغية تلبية احتياجات الات‍حاد وأعضائه وموظفيه، بما في ذلك وضع معايير مرجعية في إطار تلك الخطط؛

3 أن يدرس كيفية تطبيق أفضل الممارسات المتبعة لإدارة الموارد البشرية في الات‍حاد، وأن يعرض هذا الأمر في تقريرٍ يرفعه إلى ال‍مجلس بشأن العلاقة بين الإدارة والموظفين في الات‍حاد؛

4 أن يضع، في المستقبل القريب، سياسات وإجراءات توظيف كاملة ترمي إلى تيسير التوزيع الجغرافي المنصف وتمثيل الجنسين بين الموظفين المعينين (انظر الملحق الثاني بهذا القرار)؛

5 أن يوظف موظفين متخصصين في بداية حياتهم الوظيفية في المستوى P.2/P.1 كلما كان ذلك مناسباً وفي حدود الموارد المالية المتاحة، مع مراعاة التوزيع الجغرافي والتوازن بين الموظفين من النساء والرجال؛

6 أن يقوم، بغية مواصلة تدريب الموظفين لتعزيز الكفاءات المهنية المتخصصة في الات‍حاد، استناداً إلى مشاورات مع الموظفين، حسب الاقتضاء، بدراسة كيفية تنفيذ برنامج تدريب‍ي لكل من المديرين وموظفيهم في حدود الموارد المالية المتاحة في الات‍حاد بأكمله، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى ال‍مجلس؛

7 أن يستمر في تقديم تقاريره السنوية إلى ال‍مجلس حول تطبيق الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية وأن يقدم إلى ال‍مجلس، إلكترونياً إن أمكن، إحصاءات تتعلق بالمسائل الواردة في الملحق الأول بهذا القرار، وعن التدابير الأخرى المتخذة عملاً بهذا القرار،

يكلف ال‍مجلس

1 بأن يكفل توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لمعالجة المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية وتنميتها في الات‍حاد فور ظهورها، وذلك في حدود الميزانية المعتمدة؛

2 بأن ينظر في تقارير الأمين العام بشأن هذه المواضيع وأن يبت في الإجراءات التي يتعين اتخاذها؛

3 بأن يخصص الموارد المناسبة للتدريب أثناء العمل وفقاً لبرنامج محدد على أن تمثل هذه الموارد بقدر ما يمكن عملياً نسبة مستهدفة قدرها 3 في المائة من الميزانية المحددة للنفقات الخاصة بالموظفين؛

4 بأن يتابع مسألة التوظيف بأكبر قدر ممكن من الاهتمام، وأن يعتمد في حدود الموارد الموجودة وتمشياً مع النظام الموحد للأمم المتحدة، ما يراه ضرورياً من التدابير بغية جذب العدد الكافي من المرشحين المؤهلين إلى وظائف الات‍حاد على أن يأخذ في الحسبان بصورة خاصة الفقرات *ب)* و*ج)* و*ح)* من "*وإذ يضع في اعتباره*" أعلاه.

ال‍ملحق 1 بالقرار 48 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

أمور ينبغي أن يتناولها التقرير المقدم إلى المجلس بشأن مسائل الموظفين،
بمن فيهم موظفو المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق،
ومسائل التوظيف

- الاتساق بين أولويات الات‍حاد الاستراتيجية ومهام الموظفين ووظائفهم

- سياسة المسار الوظيفي للموظفين وترقيتهم

- سياسة العقود

- التقيّد بسياسات/توصيات النظام الموحد للأمم المتحدة

- استعمال أفضل الممارسات

– عمليات التوظيف والانفتاح

- التوازن بين التوظيف الخارجي والتوظيف الداخلي

- توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك خدمات ومرافق للموظفين ذوي الإعاقة

- برامج إنهاء الخدمة الطوعي والتقاعد المبكر

- تخطيط تعاقب الموظفين

- الوظائف قصيرة الأجل

- الخصائص العامة لتنفيذ خطة لتنمية الموارد البشرية توضح نتائج العمل المصممة "لضمان كفاءة وفعالية استخدام الموارد البشرية والمالية والرأسمالية، وبيئة عمل آمنة ومأمونة وتشجع على العمل"

- النفقات الإجمالية لتنمية الموظفين بما في ذلك تجزئة خطة التنمية إلى بنود محددة

- تحليل اتساق حزمة تعويضات الات‍حاد مع النظام الموحد للأمم المتحدة، بهدف دراسة جميع عناصر تعويضات الموظفين مع العناصر الأخرى للموارد البشرية، وذلك لالتماس سبل تخفيف العبء الواقع على الميزانية

- تحسين الخدمات المقدمة المتعلقة بالموارد البشرية

- تقييم أداء الموظفين وتقارير التقييم

- الموظفون في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق

- التدريب أثناء الخدمة (بدون انقطاع المهام)

- التدريب الخارجي (مع انقطاع المهام)

- التمثيل الجغرافي

- التوازن بين الجنسين

- تصنيف الموظفين بحسب العمر

- الحماية الاجتماعية للموظفين

- مرونة شروط العمل

- العلاقة بين الإدارة والموظفين

- التنوع في مكان العمل

- استعمال الأدوات الحديثة للإدارة

- ضمان الأمان الوظيفي

- الروح المعنوية لدى الموظفين والتدابير لتحسينها

- التعبير عن وجهات نظر جميع الموظفين بشأن الجوانب المختلفة للعمل والعلاقات في المنظمة باستخدام الاستطلاعات والاستبيانات (حسب الاقتضاء) لجمع البيانات

- الاستنتاجات والمقترحات القائمة على تحديد وتحليل مواطن القوة ومواطن الضعف (المخاطر) فيما يتعلق بتنمية الموظفين في الات‍حاد والتعديلات المقترح إدخالها على النظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين

- التدابير المتعلقة بتيسير توظيف النساء، على النحو الموضح في الملحق 2 بهذا القرار.

ال‍ملحق 2 بالقرار 48 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تيسير توظيف النساء في الات‍حاد

1 ينبغي للات‍حاد أن يقوم بالترويج على أكبر نطاق ممكن لإعلانات الوظائف الشاغرة من أجل تشجيع النساء على تقديم طلبات التوظيف.

2 تُشجَّع الدول الأعضاء في الات‍حاد على تقديم ترشيح نساء مؤهلات كلما أمكن ذلك.

3 ينبغي لإعلانات الوظائف الشاغرة أن تشجع النساء على تقديم طلباتهن.

4 ينبغي تعديل إجراءات التوظيف المتبعة في الات‍حاد حرصاً على أن تصل النسبة المستهدفة للنساء، في كل مرحلة من مراحل الفرز وإذا كان عدد الطلبات يسمح بذلك، إلى %50 من مجموع المترشحين المنتقلين إلى المرحلة التالية.

5 في الرتب التي لا تتحقق فيها أهداف التوازن بين الجنسين، يتعين على المدير المسؤول عن التعيين إعداد مذكرة تبرر اقتراح مرشح لا يساعد اختياره على تحسين تمثيل الجنسين في الاتحاد.

**الأسباب:** لجعل القرار 48 متسقاً مع استراتيجية التكافؤ بين الجنسين لمنظومة الأمم المتحدة ككل (كما ورد في وثيقة المجلس C18/63-E).

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-2)
2. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-3)
3. تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-5)
4. إن الطوارئ الصحية مشمولة بالطوارئ أو حالات الطوارئ. [↑](#footnote-ref-6)
5. 1 يتضمن هذا، الكليات والمعاهد والجامعات ومؤسسات البحوث المرتبطة بها المهتمة بتطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. [↑](#footnote-ref-7)
6. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-8)
7. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-10)
8. 1 آخذاً بعين الاعتبار قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين. [↑](#footnote-ref-12)
9. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-13)
10. 2 توضح الأطر والعلامات الروابط الأولية والثانوية بالغايات [↑](#footnote-ref-16)
11. في سياق نواتج مساهمة قطاع تنمية الاتصالات في الخطة الاستراتيجية للاتحاد، يُقصد بعبارة "منتجات وخدمات" الأنشطة التي تندرج ضمن ولاية قطاع تنمية الاتصالات بحسب تعريف المادة 21 من دستور الاتحاد، يُذكر من بينها بناء القدرات ونشر خبرات الاتحاد ومعارفه. [↑](#footnote-ref-17)
12. **أداة الاتحاد الخاصة بتقابل أهداف التنمية المستدامة:** [**https://www.itu.int/sdgmappingtool**](https://www.itu.int/sdgmappingtool) [↑](#footnote-ref-19)
13. 1 لا تنطبق المعايير الواردة في هذا القرار على تعيين رؤساء أفرقة التركيز أو نوابهم. [↑](#footnote-ref-21)
14. 2 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-22)
15. 3 مع مراعاة الفقرة 2 من "يقرر" في القرار 58 لمؤتمر المندوبين المفوضين (المراجَع في بوسان، 2014). [↑](#footnote-ref-23)
16. 4 يُراعى القرار 1386 لمجلس 2017. [↑](#footnote-ref-24)
17. 5 يُراعى القرار 1386 لمجلس 2017. [↑](#footnote-ref-25)
18. 1 من قبيل السياسة التعاقدية وتخطيط تعاقب الموظفين وتدريب الموارد البشرية وتنميتها وغير ذلك. [↑](#footnote-ref-26)
19. 2 الرقم 154 من الدستور: "2 يراعى في المقام الأول، عند تعيين الموظفين وتحديد شروط عملهم، ضرورة حصول الات‍حاد على خدمات أشخاص تتوفر فيهم أعلى مستويات الفعالية والكفاءة والنـزاهة. وتولى الأهمية الواجبة لضرورة أن يكون التعيين على أوسع قاعدة جغرافية ممكنة." [↑](#footnote-ref-27)